

محمد فاضل يونس

ص ١٠٠



قصّة

الاحتلال البريطاني

قصّة

الاختلاف البريظاني

تأليف

محمد فاضل يوسف

ليسانس في الآداب
رعلوم الدراسات العليا في الآثار
أمين المتحف الوطني

الامهداء

إلى الصاغ أركان الحرب صلاح سالم وزير الارشاد القوي
ووزير الدولة لشئون السودان . كمقدمة تاريخية لقصته عن
الاجلاء .

المؤلف

محمد فاضل يوسف

المقدمة

حقيقه واحده فقط تجمل تاريخ مصر قبل انزال الجنود الفرنسيه ،
تلك الحقيقه هي حكم المماليك - وهم سلالة اشتريت من أسواق الرقيق
في جورجيا لتكون حرسا في أسره الأيوبيين فما لبثوا أن دانت لهم
السطوة حتى قدروا على البطش في عام ١٢٥٠ فزقوا هذه الأسرة شر
مزق وقاموا بانتخاب أحد شيوخهم ليكون سلطانا على مصر . وعلى أثر
ذلك أصبحت البلاد مسرحا لحروب أهلية وفي زعامة عضات وكان
السلطين الجدد أقل من أسلافهم ثباتا واستقرارا حتى أن سبعة وأربعين
منهم تعاقبوا على الحكم واحدا بعد الآخر في أقصر زمن مقداره ٢٥٠
عاما حتى عندما أهل عام ١٥١٧ وتلفت سليم الفاتح بعينه وهو في أوروبا
لغزو الشرق أمكنه أن يقضى سريعا على هؤلاء المماليك وحول مصر إلى
أيالة عثمانية .

ولما كان مؤمنا بتقاليد حكم آل عثمان فقد اختار هؤلاء المماليك
كباشوات وولاهم بأسمه حكم البلاد وكلما رأى أن الجزية تدفع كل عام
في مواعيدها المحددة لم يكن هناك سبب لتدخل سلطان الاستانقوع على ذلك
تولى الحكم منهم أربعة وعشرين بيكا أو شيخا في أكثر أقسام الدولة
الادارية وبمضى الزمن تحصنوا وراء سلطات الباشوات الاتراك إلى
النصف الاخير من القرن الثامن عشر فلم يعد للسلطان من أثر الاظله وكان
كل أمر يصدر شكلا فقط باسم السلطان وتلقى أوامره على حد التعبير
العربي القائل « على العين والرأس » وفي الحق لم يكن الباشا إلا مجرد سجين

حتى إذا بدرت منه شبه محاولة جديدة لا يلبث إلا ريثما يتلقى أمراً أسوداً يحمل بين طياته أمراً بالنزول وبعدها يأخذ طريقه إلى الاستانة وكانت الجزية لا تدفع بانتظام ، وعمت محاولات لاعلان استقلال مصر في عهد علي بك على الخصوص وكان حليفاً لكافرين الثانية .

كان الباب العالي على ما جرت عليه عاداته السياسية لا يلقى بالابل أغراض عينيه عن هذا الاغتصاب . ذلك لأنه كان يرى أن الضغط على هؤلاء البكوات يستلزم حرباً باهظة النفقات وربما كان خطر الهزيمة فيها كارثة لا تحتمل وفضلاً عن ذلك فقد كانت له همومه ومشاغله اللاحق بالرعاية من حيث اهتمامه بمسائل الدفاع عن قلب امبراطوريته ضد كل من النمسا وروسيا وفي نفس الوقت كانت قد غرست بذور الفتنة والغيرة بين المماليك فتركهم متفرقي السكمة ولعبت الرشوة بالذهب دورها كما التجيء إلى سياسة السم وإراشة السهم .

ومضى الظلم الطاحن لا يلاوى على شيء فكلماً وطئت قدمي مملوك قوقازي أرض مصر رأى مستقبلاً لامعاً ممهداً أمامه وشعر بأن القدر يهيؤه ليصبح سيذا وكان كل همه أن يرعى ملذات سيده ثم يتقاصى ثمنها وفي المجتمع الذي يكون الذهب معبوده لا يسع البكوات إلا أن يشبعوا نهم عبيدهم منه ومن هنا وقعت الواقعة وكثرت المؤامرات وكان أول ضحاياها هؤلاء البكوات .

ولم تكن تربطهم روابط عائلية محكمة فقد كانوا جميعهم أغراب حتى بين ذواتهم . كان ماضيهم أسود ليس فيه أواصر قرى ولا رحم ولا ذرية . وكانوا من الجهل واعتناق الخرافات من أشد سفاكي الدماء شراة ونها ، عصابات دنيئة ومؤمرات في الظلام ورشوة ودناءة وسوء مآل .

وحانت الضربة المواتية وكانت ميمونة مباركة أطلحت بملكهم فذهبوا هباء إلا أن الطفرة لم تغن عن الأخلاق شيئاً . فكانوا ملوكا تغلب عليهم طباع العبيد وكان الحاكم لا يفتى إلا في جلب النساء والخيل والجواهر والتابعين من الخدم والإماء . وكان الذهب لا بد من الحصول عليه من أى مصدر يكون وكان الفلاح العاثر الجد المسكين يقامى أهـوال الابتزاز والسرقة والاكراه .

مثل هذه الكوارث المدلحة والشئون القائمة على الفساد من طبيعتها أن تلفت أنظار العالم الخارجى إلى هذا البلد التعيس .

واختفت التجارة فى سنة ١٧٧٠ كان للفرنسيين خمسة عشر بيتا تجاريا فى القاهرة فما أهل عام ١٧٨٥ ألا كانت هذه البيوت ثلاثة فقط واضطر القنصل الفرنسى «ماجلون» أن يترك القاهرة ليتخذ له من الاسكندرية مقاما أما القنصل البريطانى «بالدوين» فقد شد الرحال إلى بلاده بعد أن قال (أعتقد أن الفرنسيين لم يعد لهم بعد اليوم مكان فى مصر) نظراً لقسوة ظلم مراد بك الذى قال لهم حرفيا وعمليا وعن طريق كريم محسوبة فى الاسكندرية علناً أن قناصل الدول لا تعنيه فى قليل ولا كثير وأنه سوف يبقى ويترد من يشاء منهم كما حصل ذلك بالفعل دون إحترام لاحد منهم وهذه الروح نفسها هى التى تسيطر على المماليك جميعاً . وفى عام ١٧٩٥ أرسل السفير الفرنسى فى الاستانة رسالة إلى البكوات يطلب اليهم فيها رد اعتبار قنصله فى مصر ولكنه لم يحصل إلا على وعود غير قاطعة وسادت الفوضى التى كانت تقاسى البلاد من جرائها الأمرين .

وبصرف النظر عن المصائب التجارية فهل دخلت مصر ضمن مشاريع التوسع فى الامبراطورية البريطانية ؟

وتاريخ بريطانيا كله ليس فيه مثل هذه المشاريع لأن سياسة بريطانيا تميزت بأنهاز الفرص وهي ظاهرة تفسر نجاحها . وقد كانت تجارت فرنسا بعيدة النظر المشتعلة حماسا ونشاطا وطموحا هي في الواقع التي بدأت تفتح ميادين الجهاد والطموح الجديدة وسارت بريطانيا سيرها حذرة في البدء ثم أوغلت بثبات وعزم . وكانت الاسماء اللامعة لكل من « دويلكس » و « مونتكالم » و « بوناپارت » هي التي بدأت النزاع الذي تحول فيما بعد إلى سيادة بحرية أدت إلى تركيز الراية البريطانية على كثير من المستعمرات . أما من ناحية مصر فلم يقع خلاف عليها ضمن مشاريع الدول غير عرض مجردة الغرض منها فتح طريق تجارى مع الهند عن طريق البحر الأحمر .

وفي عام ١٧٧٥ قام «وران هاستنجز» وكان من أمهر السياسيين الذين تحققوا من أهمية مصر الجغرافية بالوصول إلى عقد معاهدة تجارية مع محمد بك إلا أن هذه المعاهدة مثلها كمثل بقية المشروعات التجارية بقيت حبرا على ورق أو ولدت ميتة كما يقولون وذلك بالنسبة إلى ثورات مصر المتكررة .

ومع ذلك فقد دخلت مصر في حساب الدبلوماسية وذلك عن طريق المشاريع التي لاعداد لها فيما يختص بتقسيم الامبراطورية العثمانية . وحكاية هذه المشاريع تحتاج إلى مجلد ضخم في تاريخ السياسة الاجنبية ذلك لأننا نرى دولا أوروبية تعقد معاهدات مع تركيا في الوقت الذي كانت فيه تأمر على تقسيمها وكان أصحاب هذه النظرية مختلفي الشخصيات منهم الباباوات والملوك والباطرة والسياسيون والناشرون والمنجمون وذوى الاحلام وحتى الرخالة وكانت معظم الخطط التي وضعت كما دونها المسيو جوفارا ترسم مصر من أملاك فرنسا ونصيبها .

ودون أن نرجع إلى الايام الخالدة بالبطولة في زمن الصليبيين نجد أن

« ليبنيتز ، Leibnitz » قد اقترح مصر من نصيب لويس الرابع عشر وذلك حتى يحول انظاره عن الرين . وبعد حروب السنوات السبع عرض «شوازل» على لويس الخامس عشر النظر في امتلاك وادى النيل تعويضا له عن خسائره في أمريكا وجزر الهند وكانت غزوة جزيرة كورسيكا خطوة تمهيدية أولى لتحقيق هذا الغرض وكان من خطط كاترن الثانية ويوسف الثانى لتقسيم تركيا أن تبقى مصر من نصيب فرنسا وكثير من المذكرات التى عملت فى هذا الموضوع كانت معنونة باسم لويس السادس عشر .

وقام «مايثودماس» مع آخرين من الضباط وغيرهم باكتشاف الارض وفى سنة ١٧٨٠ قابل المكشف المدعو سونيفى ضابطا فرنسيا بالقاهرة كان قد أوفد اليها لدرس امكان عزو مصر والتقدم إلى الهند وبعد سبع سنوات ظهر فى فرنسا المسيو فولى صديق «بونابارت الصغير» الذى كان قد قضى فى مصر والشام ثلاثة أعوام ولم يقترح هذا الرحالة الواسع الادراك غزو مصر إلا أنه أبرز الخرافات التى تجرى مجرى الشهرة عن قوة الممالك .

وبعد مضى عام آخر أى فى سنة ١٧٨٨ طبع كتيب «أراء عن حروب الاتراك» نصح فيه إلى فرنسا بأن تقلع عن صداقتها التقليدية مع الباب العالى . ومع أنه أوضح عن أهمية مصر فانه لم ينصح دولته بامتلاكها بل بالعكس حذرهما من ذلك وبين أن مشروع الامتلاك يستدعى دخول فرنسا فى حروب ثلاث ، حرب مع الباب العالى وأخرى مع بريطانيا وثالثه مع أهالى مصر نفسها مللا بأن فرنسا المستعمرة قد أخفقت وأنها لا حاجة لها بالمستعمرات وأنه سيكون من العار الهجوم على دولة كانت فيما سلف حليف قديم .

وبناء على ذلك وفى مستهل الثورة لاح أن الدبلوماسية الفرنسية على

وشك العدول عن التحالف التركي الذي باركته معاهدة سنة ١٥٣٦ وتحت وطء الغزو دخلت العلاقات الشرقية إلى سلة المهملات ثم لاح يومها بعد ذلك أنه كان هناك إتجاه يرمى إلى إعادة الجيش التركي إلى سابق مقدراته وكفاءته وأن تذهب فرنسا إلى أبعد من هذا فتلفت أنظار الباب العالي إلى ما ينوشه من الكوارث والخطوب ولم يدم هذا الاتجاه طويلاً ففي ٩ فبراير سنة ١٧٩٨ أرسل مجالون قنصل فرنسا بمصر سابقاً انذاراً يتعلق بامتلاك هذه الدولة وأعلن أن هذا هو خير الوسائل للقضاء على نفوذ بريطانيا في الشرق وبعد أن لفت الأنظار إلى الاضطرابات في « تيبو صاحب ، Tippoo Sahib » قال أنه لو انضمت قوة فرنسية من ١٥ ألف جندي إلى قوات هذا الإقليم فإنها تنزل الهزيمة الماحقة بالجيش البريطاني الذي يتراوح عديده من ١٥ إلى ٢٠ ألف رجل أغلبهم من الهنود الذين لا يعتمد عليهم . ولقد تأثرت هيئة الإدارة بهذا وطلب وزير الخارجية المسيو شارل ذى لاكروا أن يتفاوض مع مجالون وأعلن بعدها أن الخطط التي رسمت من أجل مصر ليست مرفوضة ولكنها تبقى مؤجلة .

وبعد أن خلف « تاليران ، Talleyrand » المسيو ديلاكروا في منصبه دخل المشروع في دوره الرسمي

الفصل الاول

الحملة الفرنسية

وقعت معاهدة كامبوفورميو بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٧٩٧ . وأنهار الحلف الأوروبي ضد فرنسا ولم يبق من الحكومات التي تكون منها إلا بريطانيا وحدها وقفت موقف المعارضة في سيادة فرنسا على القارة . ولما كانت بسبب موقعها الجغرافي بعيدة عن أخطار الحرب نجحت حكومتها في استثمار مصالحها ورعايتها إلى أقصى الحدود وكان حقا أنها حملت العبء الثقيل من مصاريف الحرب التي قدمتها إلى حلفائها مع تكاليف الحرب الباهظة إلا أنها كسبت تفوق أسطولها واحتكارها أسواقا جديدة واغتصابتها لمستعمرات غنية من أسبانيا وهولندا وهما حليفتي الجمهورية الفرنسية .

وكانت المفاوضات التي أجريت مع دالمسبري، Malmesbury بمدينة ليل سنة ١٧٩٧ قد بينت صعوبة الوصول إلى أساس لاقامة صلح عادل بين الحكومتين التي كانت إحداهما متفوقة في البحر والثانية على الأرض وكانت كلتاهما متمسكة بغزواتها وفوق هذا فقد كانت هناك عقبة عظيمة في طريق التسوية وهي الخوف من أثر الدعاية بين الأعداء والأصدقاء على السواء وهو خوف حرصت الحكومات السابقة على العناية بهويته والمبالغة فيه .

وكان السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف وأين تنزل الضربة القاصمة التي ترغب بريطانيا على قبول الصلح مع فرنسا ؟ أما حرب بحرية كما قد يقال فذلك موضوع خارج عن السؤال ذلك لأن حوادث الثورة كانت قد أضعفت تنظيم الأسطول الفرنسي وأجبرت مختلف حكوماتها على الأخذ

بسياسة الجبن والخور في حروب البحار وفي مستهل عام ١٧٩٨ أصبحت سيادة بريطانيا على البحار ماحقة . ومساعدة أسبانيا وهولندا المنصوص عليها في اتفاقيات مدريد (١٨ أغسطس ١٧٩٦) ومعاهدة الهاي (١٦ مايو سنة ١٧٩٥) على التوالي كانت هزيمة ولا حساب لها في ميزان المعادلة وكانت انتصارات جرفيس ودنكان أضعفت قوة هاتين الحكومتين وزعزعت روحها المعنوية .

وكانت هزيمة بريطانيا في عقد دارها هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن الفرنسيين من اقتطاف ثمرات النصر وتمتعها بذلك إلى أطول مدة ، وقيل أن بريطانيا إذ ذاك لم يكن في وسعها أن تجند جنودا يمكنهم منازلة أبطال الحرب الفرنسيين في إيطاليا ومقاطعات الرين وفضلا عن هذا فإن بريطانيا كانت ضحية خلافاتها الداخلية ولها في أيرلندا مصير العبيد ولم يكن تأخر فرنسا البحري عقبة لا يمكن تخطيها كل أولئك كان أمرا واجب التدبر للقيام بهذا المشروع وكان كل المفروض عليها أن تعبر البحر الضيق في فرصة مواتية تتوفر لها فيها الأمان وفرنسا في سبيل تحقيق هذا الحلم لم تعد تنقصها الفرصة المواتية .

ولم تكن هذه الخطة بنت يومها إذ لاتزال محفوظات فرنسا مليئة بكثير من خطط الغزو كلها وضعت منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر وقد درست لجنة الأمن العام بالاشتراك مع الرئاسة الكثير من هذه الخطط ووقعت محاولات عدة في مناسبات شتى لتنفيذها لاسيما خطة هوش (ديسمبر سنة ٩٦ - يناير ٩٧) وهي الخطة التي منيت بالفشل الذريع ولو أنها دلت على أن عبور البحر إلى بريطانيا أمر يمكن تنفيذه .

وكان الرأي العام شديد التحمس لفكرة الانقضاض على بريطانيا

وكانت روح الغيرة من كل ما هو انكليزي في مراحل الثورة الاولى قد خلقت كرهية مقيته للانكليز حتى أنه في ٢١ نوفمبر سنة ٩٧ عندما أعلنت الرئاسة في بيانها « املاء شروط الصلح على بريطانيا في لندن لتشفى غليلها لقاء ما صبته على العالم من ويلات، سادت فرنسا كلها من أدناها إلى أقصاها صيحة عالية بمقت البريطانيين .

ولم تكن فرنسا تكره البريطانيين فحسب بل كانت تمنى في شوق وظماً أن ترى رؤوس أعضاء مجلس اللوردات وأعضاء العائلة المالكة والوزراء فوق المقصلة وكان آخرون يتحرقون شوقاً إلى نهب أموال بنك انكلترا وأن تصدر لصالح الجمهورية أو لصالح الأفراد كافة مصادرها ومناجمها وعلى العموم كل مصادر الرخاء فيها .

ووقع دانتون في خلال فترة قصيرة ضحية رأيه الخاطئ الذي اعتنقه الفرنسيون ليميزوا بين الأمة البريطانية وبين الحكومة البريطانية وليصدقوا امكان حدوث فرقة بينهما وكان هناك أعظم من دانتون الذي وقع في نفس الخطأ وهو يونابارت فقد كان معجباً بالشعب البريطاني ونشاطه وروح المغامرات فيه وكان يخيل إليه وقد سقطت حكومة الرئيس « بت » ، وقامت حكومة « الوجز » ، بعدها أن يربح موافقتها على تفوق فرنسا في نظير مساعدتهم لتحطيم الارستقراطية وكان هذا أحد النوازع فيه والأهداف التي رمى إليها لانهااء الحرب مع النمسا . إلا أن تحطيم قوى بريطانيا أو على الأقل انزالها إلى المرتبة الثانية أو الثالثة سوف يكسب جمهورية فرنسا امبراطورية الشرق وسوف يحقق الاحلام التي راودت الخيال الفرنسي منذ الحروب الصليبية .

وكان عقله وتفكيره في الشرق منبع الثراء والعظمة وعلى الاخص مصر

وجزر الهند وطريق السويس ولقد تجمعت بين يديه مصادر علمية وتاريخية هائلة منها مؤلفات ماريني واميلوت عن العرب وجمهورية البندقية ومؤلف «بارون دى طوط» عن مصر وقناة بطليموس عبر برزخ السويس التى وصفها بقوله أنها بمجهود يسير يمكن إعدادها للملاحة من جديد ويلوح أن المؤلف «راينال» كان أكثرهم نفوذا عليه فى كتابة التاريخ الفلسفى والسياسى عن حركة التجارة الأوروبية فى جزائر الهند وكان هذا المؤلف قد انتشر انتشارا واسعا فى تلك الايام واليك الفقرة المهمة فيه عن مصر :-

«إذا تم امتلاك هذه البلاد التى تقع بين البحرين وهما مفتاح الشرق والغرب فقد تمت السيطرة على العالم وقد رأى الاسكندر نقل عاصمة ملكه إلى مصر على أن يجعلها مركزا عالميا لتجارة الأمم . فهذا الأمير الذى فاق كل الغزاة عبقرية وبعد نظر رأى أنه لو كانت هناك وسيلة من الوسائل يربط بها بين فتوحاته برباط دائم من الاتحاد يمتد إلى مأسوف يكمل منها فى مستقبل الايام فإن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق مصر التى يلوح أن الطبيعة نفسها قد هيأتها لتكون حلقة الاتصال بين قارات ثلاث هى أفريقيا وآسيا وأوروبا ، ولا بد أن يكون نابليون قد قرأ مؤلفات رفيقه الحميم فولنى وتأثر بمشاهدات هذا السائح وما ذكره عن ضعف القوة العسكرية بمصر . ولما رأى أن أماله أنهارت بسقوط روبسبير وكان وقتئذ لم يتعد السادسة والعشرين فقد رأى أن يرحب بفكرة ذهابه إلى الاستانة عندما استدعى لإعادة تنظيم مدفعية السلطان .

وبالإضافة إلى طموحه فقد كان متأثرا بنجاحه فى حملاته بإيطاليا وبمفاوضاته مع النمسا لتحقيق مشاريعه الاستعمارية - وكان فى هذا الوقت نظام «سانت جون» St. John فى مالطة فى أدنى درجات انحلاله رغم

أستمتع الفرسان بالشهرة الكاذبة المزيفة حيث كانوا عصاة من المتسكعة الكسالى من أولاد النبلاء الشبان . لم تكن في أحدهم البطولة أو روح المنازلة وقد قام وزيرهم في بلاط بطرسبرج بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٧٩٧ بتوقيع اتفاق مع البلاط بأعادة أملاكهم اليهم في بولندا بعد تقسيمها الثالث وعلق بونا بارت أهمية كبيرة على هذا الاتفاق الذى لم يكن له على أى حال من ميزات سوى الدليل على روح البطولة فى بول وقد علم بونا بارت الشيء الكثير فى هذا الموضوع من المدعو دقلستت بربارا، من الحزب الجمهورى الذى كان منفيًا فى هذه الجزيرة ولما وصل إلى ميلان أرسل تقريرًا عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار فى مالطة وكراهية أغلب فرسانها للحكومة الحالية ورغبة أغلب أهاليها فى الترحيب بالتدخل الفرنسى. إلا أن الفضل الحقيقى فى تحقيق مظاهر هذا الجنرال الصغير هو عقد اتفاق ليوبن، Leoben بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ الذى حقق مصالح فرنسا وقد منحت بالجمهورية البندقية، تعويضًا للنمسا عن خسائرها فى الأراضى الواطئة وفى حوض نهر البو ولقد أعترض على هذا الاجراء بفرنسا لأنه فضلًا عن خرقه حرمة النصوص الجمهورية فانه سوف يتيح للنمسا تفوقًا بحريًا قويا وكان أسطولها منضمًا إلى أسطول نابلى مما يكونان تفوقًا بحريًا على أسطول فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط ذلك التفوق الذى آل إليها بعد جلاء الاسطول البريطانى عنه ، ولما تحقق نابليون من ثقل هذا العبء رأى أن يتحاشى ضرره لصالح فرنسا فطالب بالاستيلاء على الاسطول البندقى وجزر الايونيان وفى هذه الاثناء زادت أهمية مالطة فى ضوء هذه الاعتبارات لان هذه الجزيرة لو دان حكمها لفرنسا فانها ستقوى مركزها فى شرق المتوسط ولو أنها دانت لحكومة أخرى أنقلب الموقف وأصبحت أسفينا

يدق في غير صالح فرنسا بين أسطولها في الادرياتيک وبين قواعدها البحرية في « بروفنس » Provence .

وكانت مكاتباته في تلك الفترة تمثل تمثيلا صادقا هذه النقاط . فقد قال (يرجع انحطاط أهل جمهورية فينسيا إلى تاريخ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقيام مدينتي أنكونا وتريستا . وقد كان القضاء قد هيا هذا المستقبل لهم لانهم كانوا شعبا جبانا لا يستحق الحرية وسوف يمضى وقت طويل على الامبراطورية لتصبح دولة بحرية قوية ومهما ضحت في هذا السبيل فانها لن تكون من هذه الناحية إلا في المرتبة الثالثة . والآن حان الوقت لامتلاك مالطة . أن السيد الكبير يعاني الآن سكرات الموت وأنه سيمضى الوقت الطويل في استدراج أمير السلام ليحاول إقامة أسباني خلفا له بعد وفاته . أن سكان مالطة يحبون الفرنسيين وهم في جانبهم إلا الفرسان فعديدهم لا يتجاوز الخمسمائة وليس تحت أمرتهم أكثر من ستمائة جندي وأن أورطة واحدة فرنسية كانت أم أسبانية يمكنها إمتلاك مدينة فاليتا Valetta بسهولة . وليس هناك وقت يمكن أهداره ذلك لأن نابلي تضع الخطط الآن لهذه الجزيرة)

وأصبح احتلال جزر الايونيان في نفس هذا الوقت يوحى إليه بالالتجاء إلى الشرق ولقد كان معجبا أيما إعجاب بموقف الدول القديمة وهي تكافح في فك قيودها لتحرير بلادها من نير الاتراك . ولقد كانت تعليماته الى الجنرال جنتلي كما يلي :- (اذا كان الاهـلون يرفعون عقيرتهم بطلب الاستقلال فعليك أن تشجع فيهم هذه الروح وليكن في صلب الاعلانات التي سوف تصدرها ذكر اليونان وأثينا واسبارطة . وسوف يعينك أرنولد وهو الاديب الشهير في كتابه هذه النشرات) وكانت الامبراطورية

العثمانية فوق هذا تنهار قطعة قطعة وكانت الامتيازات التي تملكها فرنسا بموقفها في الادرياتيك كفيلة بتمكينها من الاستفادة من هاتيك الحوادث وربما كان هذا هو السبب الذي دعاه إلى إصدار اعلان عجيب ذكر فيه أن كورفو وزانت وسيفالونيا من حق فرنسا أكثر مما هي لاطاليا - ولا يمكن أن يكون خطأ أنه كان يفضل امتلاك إيطاليا وهذه الجزر معا . وكان تقسيم تركيا يرجع إلى كثير من العوامل ، فلفرنسا مثلا أن تأخذ مصر حتى تتمكن من تدمير عدوتها اللدودة بريطانيا .

وفي خطاب لتاليران القاه في ١٦ أغسطس أجمل فيه مواضيع شتى تنسجم كلها في نغم واحد مقاده أنهيار تركيا الذي لاعلاج له وتوله اليونان في حب الاستقلال والاهمية القصوى لمنشآت البندقية السابقة والاهمية الحيوية لحكم دولة كبرى وما إلى ذلك من الامور

ولقد عين تاليران في ١٦ يوليو سنة ١٧٩٧ وزيراً للخارجية وأرسل إلى بونابرت موافقة الرئاسة على مشروعاته وأعلنه بأن فرنسا يهملها امتلاك كل الدول التي تقع على البحر الأبيض المتوسط وعلى الأخص مصر وكان الأمل الأخير للنمسا دون شك ينحصر في اطمئنانها على متاعب فرنسا الداخلية . إلا أن الانقلاب الحكومي في ١٨ فبراير وانتصار العاقبة واستدعاء مورو والقاء القبض على بشجرو لم يترك من سبيل تطرقه غير توقيع المعاهدة واستئناف فكرة تجمعاتها الكبيرة إلى الوقت الذي تنتاب فيه فرنسا من جديد نكبة وطنية أخرى وإلى أن تصبح كل من روسيا وبريطانيا في موقف أحسن .

وكان من أثر تغير هذه الشئون أن كان بونابرت في موقف يسمح له بتحقيق مشروعاته اعتماداً على الفيلق الذي يقوده الادميرال برويز Brueys والذي

ساهم فعلا في احتلال جزر الايونيان ذلك لأن هذا الادميرال يمكنه في يسر وسهولة واعتمادا على القلة العددية للفرسان ومن معهم من الجند احتلال مالطة لاسيا وشعور أهلها في صالحهم . وكان امتلاك هذه الجزيرة وسانت بييترو St. Pietro التي نزلت عنها سردينيا لفرنسا هي وجزيرة كورفو Corfu يجعل من البحر المتوسط بحيرة فرنسية .

وكان هدف من وراء تفوقه البحري إلى أماكن انشاء مستعمرة فرنسية في وادي النيل ويتجمع لدينا من مذكرات الجنرال ديزيه Desaix الذي كان ضيف الشرف على نابليون في مدينة باسريانو Passeriano بأن احتلال مصر كان لا يزال شغل نابليون الشاغل . ولما كان يثق في أن بكل أراءه لتاليران Talleyrand نراه يرأسه قائلا في كتاب مؤرخ في ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ ولو حصل عند توقيع الصلح مع بريطانيا أن وجدنا أنه لا مناص من خسارة رأس الرجاء الصالح فقد وجب علينا حتما أن نحصل على مصر ، وهذه الدولة لم يسبق أن ملكتها أمة أوروبية ولم يملك أهالي البندقية إلا أطراف ضئيلة منها ويمكننا أن نملكها بقوة عددها ٢٥ ألف مقاتل من هنا وبعدد من ثمانية إلى عشرة فرقاطات صناعة البندقية . ومصر لا تتبع الباب العالي وإنما لا يرغب اليك أيها الوزير المواطن أن تبحث في حنايا باريس عن نوع الاثر الذي سيكون على الباب العالي من جراء هذه الحملة ، وبجيش على غرار جيشنا تشترك فيه على قدم المساواة جنود المسلمين والاقباط والعرب والسابلة وغيرهم تعاملهم سواسية في احترام بالغ .

ولنا أن نعتبر هذا على أنه نوع من الخيال لتحقيق مشروع في عالم الحقيقة ومن المحتمل أن يكون هو تقسيم الدولة التركية ومن الادلة القائمة على قيام برسم هذه الخطة هي العلاقات التي أقامها مع اليونان والبانبا أما تحقيق هذه المعجزة فكان في ذلك الوقت أمرا خارجا عن الموضوع . ولم

يكن من الغريب النادر عليه تمسكا بخططه أن يركب البحر مع ٢٥ ألف مقاتل مغامراً بهم في دولة بعيدة وأن يضحى بشهرته التي طبقت الآفاق في انتصاراته السريعة ليغامر في عمليات حربية غير مضمونة النتائج ويتنازل عن نفوذه القوى في فرنسا ويخلص الرئاسة ويعفيها من مفاجئاته التي يسببها لها طموحه ومع ذلك فقد قاد الحملة في ظروف قاهرة اضطرت له إليها حوادث لم تكن في الحسبان في خريف سنة ١٨٩٧ .

إن هذه التخيلات تؤيدها الطريقة التي اتخذها في تحقيق مشروعاته بالنسبة للمالطة .

ولتحقيق ذلك كانت مساهمة الأسطول أمراً ضرورياً وفي الواقع فقد بين العلاقة الوثيقة بين العمليات الحربية وعمليات الأسطول ومن إعلان نشره على بحارة برويز Brueys تتضح فكرته هذه كل الوضوح حيث جاء فيه « أنه بدونكم لا يمكننا أن ننشر عظمة فرنسا خارج القارة ولكن بكم يمكننا أن نخوض البحر وننشر عظمة فرنسا في أبعد أقطار الأرض ، وبناء عليه فقد اقترح على الرئاسة أن يكون فيلق بحارة برويز في متناول يديه وعلى أهبة الاستعداد عندما تحين الفرص لانزال ٢٠٠٠ بحار إلى مالطة وقال إن تلك الجزيرة سوف تقع فريسة لبريطانيا أن عاجلاً وأن أجلاً إذا كنا من الغباء بحيث لا نتوقع ذلك وعلى ذلك فقد طلب إلى الرئاسة أن ترخص له بتوسيع علاقاته السرية التي بوشرت بالفعل مع مالطه لاحتلالها إذا لاحت الفرصة المناسبة .

وفي ذلك الوقت كان قد تعين دي هومبش De Hompesch الألماني لينخلفها كمها بعد وفاته ومع أن هذا الحاكم الجديد قد كتب كتاباً ودياً للرئاسة إلا أنها كانت تعتقد أن فوزه في الانتخاب ليس إلا انتصاراً لسياسة النمسا ودليل

اضافى لمؤامرات بلاط النمسا للاحتفاظ بمالطة حتى يتحقق تنفيذ مشروع الامبراطورية العثمانية التي كانت روسيا طرفا فيه وعلى ذلك فقد رأى تاليران من واجبه أن يبعث إلى بوناپارت بموافقة الرئاسة على أرائه بالنسبة لمالطة وبرغبتها في أن يتخذ الإجراءات اللازمة ليفوت على النمسا أهدافها واكتفت الرئاسة فيما يختص بمصر بأن أعلنت أن آراء بوناپارت بشأنها آراء قيمة ووعدت تاليران أن يكتب بتوسع وتفصيل. أما بالنسبة للوقت الراهن فقد اقترح أن تكون الأهداف الحقيقية من تدخل فرنسا في مصر هي بقصد عرقلة المؤامرات التي تضطلع بها كل من روسيا وبريطانيا مع المماليك .

وبعد مضي أربعة أيام على ذلك أعادت الرئاسة تأكيد رغبتها فيما يختص بمالطة بشكل عملي إيجابى . وفى هذه الفترة القصيرة يلوح أن أخبارا جديدة كانت قد وصلتها ليس فقط عن مؤامرات النمسا ولكن عن مؤامرات روسيا وبريطانيا اللتين لو احتلنا مالطة لكان فى ذلك الخطر الأكبر للجمهورية أكثر من النمسا . وعلى ذلك فقد أطلقت يد بوناپارت لاستخدام الفيلق البحرى كما يشاء على الطريق التى عناها ولما كان من الضرورى تهيئة الأذهان فى مالطة للحوادث المقبلة أرسلت إليه خطابات فى متهى الأهمية القصوى لهذا الغرض وبعد قليل أعقبها ثلاث خطابات أخرى من نفس النوع واقترح الرئيس باراس Barras أن يوفد ابن عمه - وهو أحد الفرسان غير المسؤولين - ليحملها بنفسه إلى مالطة .

وفضلا عن استخدام القوة البحرية كان نابليون يفكر فى طريقة أخرى وهى أن يشتري الجزيرة ونحن نستنتج هذا رأى من خطاب أرسلته إليه الرئاسة بأن يعهد بهذه المهمة إلى شخص بذاته وهو بتوت Bettot وقد تصدق على هذا الاجراء مع تذكير بوناپارت بأهمية عدم فكك الجزيرة من بين يديه

وكانت هذه هي الاحوال السائدة عند توقيع معاهدة كامبوفورميو Campo-Formio ووجد الرؤساء أن يمسكوا به في الشبكة التي حاك خيوطها وتمسكوا بما وعد به وبعد مناقشة دامت أربع ساعات في جلسة واحدة توقفت فيها مواد المعاهدة وعارضها ريوبيل ومرلين Merlin , Rewbell ووافقت الاغلبية على ابرامها ومنهم الرئيس باراس وليرفل ليو وفرنسوا نوف شاتوه Larevelliere Lepeaux, Deneufchateaux وفي نفس الجلسة أصدرت الرئاسة تشريعا بناء على اقتراح باراس بضرورة تركيز جيش على ساحل المحيط يطلق عليه (جيش بريطانيا) وتعيين بونا بارت قائدا عاما له وكتب له الكثير عن أهمية هذا الجيش وأمرة بالتقدم بأسرع ما يستطيع ليتبادل وثائق التصديق والمفاوضة في أمر الصلح مع الامبراطورية وأصدر اعلانا للامة من العقاب الذي أعد لبريطانيا .

وشرع بجند في تنظيم (جيش بريطانيا) وفي ٢٨ أكتوبر أي بعد يومين اثنين من صدور هذا الدكر يتو قدم وزير البحرية تقرير للرئاسة عن العمليات البحرية للموقعة القادمة وكان رأيه امكان نجاح الحملة إذا اعتمدت لها الاموال اللازمة مقدما باسم الاسطول وكذلك اقترح بالمثل وزير الحرية البحث في أمر (جيش ايطاليا) استعدادا للحملة الجديدة .

وأوضح بونا بارت وجهة نظره في عملية الغزو التي تمنى الاسراع بها ولا حاجته إلى الراحة ولم تخف عليه نيات الرئاسة حيث عينته قائدا عاما عليها ومن الضروري لنجاح هذه الحملة أن يكون ضباط الاسطول على درجة عالية من المهارة تحت أمره أمير بحر قادر ذكي وبحارة مدربين على قهر عدو قادر وفي النهاية طلب فتح اعتماد ثلاثين مليوناً من الفرنكات وفوق هذا طلب إلى الرئاسة أن تبعث إليه بكافة خرائط بريطانيا المملوكة للجنرال هوش Hoche وبدأ في إختبار الجنود والضباط وإعداد الاعتمادات المالية

اللازمة لتحرك الجنود نحو الغرب وأمر بإجراء تحسينات في الطرق لهذا الغرض نفسه وكتب للرئاسة يقول أنه بمجرد صدور وتبادل وثائق التصديق على المعاهدة في راستادت Rastadt سوف تبدأ تحركات الفيالق نحو الغرب والدليل الحاسم على جدية هذا المشروع هو إصدار أوامره إلى الجنرال أندريوسى Andreosy بصنع مدفع من نفس عيار المدافع البريطانية حتى بمجرد نزول قواته على أراضيها أصبحت أهدافها على مرمى قذائفه .

ومن رأيه أن خطة الغزو هذه لا يجب أن تسبق امتلاك مالطة وعهد إلى بوسيلج Poussielgue سكرتير المفوضية الفرنسية بجنوة Genoa ومؤلف كتاب تاريخ ثورة جنوا أن يهدد بلوماسيا بذلك وكان من خيرة الشبان الذين يؤثرهم بحبه . وكانت مهمة بوسيلج الظاهرة أن يفحص الحالة الواقعية للتجارة الفرنسية ويقترح طرق تحسينها بصفته مفتشا عاما على موانئ الليفانت والشرق الأدنى ، وكانت مهمته الحقيقية غير ذلك طبعا ، وفي اللحظة التي يكون فيها بوسيلج مشغولا بخطة كان على برويز تنظيم جزر الأيونيان وتجهيز سفن البندقية الحربية السابقة . وفي ١٤ نوفمبر أخطره بوناپارت بأهمية دوره في الاشتراك في العملية الكبرى ، غزو بريطانيا ، كما أخبره بمهمة بوسيلج وبإمكان احتلاله مالطة بقوة من الجنود قوامها ٣ آلاف جندي وهي الغزوة الصغرى ، ومع ذلك فقد كان على برويز أن ينتظر صدور أوامر أخرى .

وترك بوناپارت ميلان في ١٧ نوفمبر قاصدا راستادت حيث وصلها في ٢٥ منه وفي اليوم التالي دعت الرئاسة للحضور إلى باريس للمفاوضة معه بشأن المهمة الوطنية العليا للجمهورية ولتبدى له إعجاب الأمة به فوصل في ٥ ديسمبر .

أما بخصوص تكون القوات البحرية التي سوف تشارك في الحملة المدبرة فقدم وزير البحرية تقريرا عنها في ١٢ سبتمبر يقول فيه أن تركيز قوات الاسطول بميناء برست Brest سيوفر للجمهورية سبعة وأربعين قطعة شراعية ويجعل لفرنسا التفوق على بريطانيا بواسطة التعاون الاسباني وإن كافة القطع الفرنسية الحقيقية ستكون في موانئ فرنسا ولم يعد باقيا إلا تسهيل الاعتمادات المالية الضرورية وبناء على ذلك أصدرت الرئاسة قانون تجمع الاسطول الفرنسي في ميناء برست .

ورسمت الخطط الكاملة بين كل من بونا بارت ووزير البحرية وكانت تحتوي على ثمانية عمليات بواسطتها تتجمع قطع الاسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط والاسطول الاسباني يحمل ١٥ ألف جندي في ميناء برست وعلى الجمهورية الباتافية تجهيز المراكب لانزال ١٥ ألف عسكري على أن تكون سفنها جاهزة للإبحار في ١٥ ابريل كما أن الستة وثلاثين مركب شراعية المتجمعة في برست تكون معدة للإبحار عندها نهاية مارس ولم يذكر شيء في هذه العمليات ينصب على مسألة الهجوم على مالطة (الهجوم الصغير) ويقول جونكيير De La Jonquiere أن ذلك كان راجعا إلى رغبة الرئاسة في أن لا تزيد الموقف تعقيدا فوق حالته السائدة في سويسرا وألمانيا وإيطاليا ومنها كان السبب فائنا نجد بونا بارت عقب وصوله باريس مباشرة يكتب لاختيه الصغير يوسف الذي كان إذ ذاك سفير لفرنسا في إيطاليا يأمره بمنع بوسيليج من السفر ولم يصل خطاب المنع في وقته المناسب حيث كان بوسيليج قد وصل إلى فالتا Valetta يوم ٢٤ ديسمبر وبدأ في تمهيد الأرض لمهمة وقد ركزت الرئاسة كل انتباهها في موضوع غزو بريطانيا المناسبة تأجيل مشروع مالطة إلا أن هذه الاستعدادات حددت من نشاطها وعطلها إلى درجة

كبيرة الأزمات المالية وكانت جيوش الجمهورية في أوقات الحرب تنفق على نفسها من المناطق التي احتلتها وقد جاء الصلح فقطعت عنها هذه الموارد وكان لابد من الوصول إلى طريقة يمكن بها تموين هذه الجيوش وتدير الأموال اللازمة للغزو المقترح .

وكانت مالية فرنسا غير مليئة ومواردها من الدخل تكاد تكفى حروبها العادية إلا بالكاد وقد ساهم غلاة المتطرفين من وطني فرنسا في دفع الهبات أشبه بالرغبتهم في مقت بريطانيا ، وليكن مفهوما أن هذه الهبات كان أغلبها من الناحية العاطفية فقط وطرحت الحكومة سندات قرض قيمته ٨٠ مليوناً بفائدة ٥ ٪ إلا أنه رغم الدعاية القوية لم يبع من الأسهم إلا خمسها فقط وبقيت الذكريات المقيده للتجارة مع بريطانيا سائدة كما كان الحال فيما سلف إلا أن حالة التزوير والاهمال التي كانت سائدة في عهد الامبراطورية لا تخلي الحكومة ولا التجار أنفسهم من تعطيل أوامر الخطر . ومن المنطق أن ننظر إلى تدخل فرنسا في روما وسويسرا بالنسبة لمصاعبها المالية الراهنة أما تدخلها في شئون سويسرا كما تقول مدام دي ستيل Stael فكان بناء على مشورة بونا بارت حينما لم تقبل سويسرا إمدادها بالقروض المالية لمواجهة اعتمادات الحملة على مصر بصفة قاطعة بمائل ذلك نتائج الانقلاب الذي وقع في هولندا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٧٩٨ وغير من اتجاهات سياسة جمهورية باتافيا Batavia وهذا الانقلاب الذي دبره وأشرف عليه شارلز دي لاكروا وزير فرنسا المفوض في لاهاي هو والجنرال جوبيرت Joubert كان من بين أهدافه تقوية الروابط بين الجمهوريتين والوصول إلى ضمان اشتراكهما في غزو بريطانيا .

وكان بونا بارت كثير المسئوليات في أمر تدبير هذه الحملة وأمر المهندس

فورفيت بجمع وسائل النقل وصدرت الأوامر لوزير البحرية بأن يدفع له نصف مليون من جملة الملايين الأربعة التي أعتمدت له بواسطة الرئاسة وقد قام بعمل تفتيش للوقوف بنفسه على شئون الموانئ الساحلية في هلال فبراير وأمر الجنرالين كليبر Kleber وديزيه بتفتيش قسمين من هذا الساحل وكان أولهما مكلفا بالاستيلاء على جزر سنت ماركوف Marcouf فبارح باريس في ٩ فبراير وعاد في ٢١ منه بعد أن قام بجولة تفتيشية سريعة زار خلالها أماكن من بينها بولوني وكاليه ودنكرك واستند . ويقول أحد الكتاب أنه سمع بونا بارت يقول أن ميدان أوروبا ضيق في وجهه ويجب على الباحث أن يولي وجهه شطر الشرق اكتساباً للعظمة والقوة وقال أن جولته التفتيشية كانت للتأكد من وجود ضمانات قوية لا تجعل الغزو البريطاني مخاطرة بجهولة العواقب حتى إذا لم يتحقق من نجاحها كان عليه أن ينقل (جيش بريطانيا) إلى (جيش الشرق) ليدخل به مصر . وهذا كلام محتمل الوقوع إلا أنه يحتاج إلى سند أقوى من رواية بورين .

ويلاحظ فوق هذا أنه كان هناك ميل للاعتقاد بأن رحلته إلى الشواطئ لم تكن غير تمويه لتضليل بريطانيا عن اتجاهه الصحيح ومن المحتمل أن يكون هذا هو أقرب إلى الواقع ومع هذا فيجب أن نضع أحكامنا على أساس من الحق ودلائل من المستندات التي عاصرت ذلك التاريخ ليكون حكمنا أقرب إلى العدل واليك الشواهد .

نرى بونا بارت في دنكرك يتشاور مع الجنرال كافاريللي Caffarelli وكان قد أمره بملاقاته هناك مع المهندس فورفيت والجنرال أندريوسى لاتخاذ كافة الموارد لاستعمال الميناء فوراً وتجهيزها مع إرسال قوة استطلاع على الساحل البريطانى من راي Rye إلى فولكستون FoLkestone لتحديد مواقع الدفاع الساحلى هناك

وبطارياته حتى يمكن أسكتها بسهولة لانزال القوات إلى البر كما أنه أصدر تعليماته للمهندس فورفيت والجنرال أندريوسى للاتفاق مع الحكومة الهولندية بأعداد وسائل النقل مع التأكيد عليها بأهمية هذا الغزو بالنسبة لها ثم نراه عند عودته في مدينة لا فير Lafère يصدر أوامره بصنع ماكينات الأنوار الكاشفة لتسهيل عملية إنزال الجنود. ومن النشاط الكلى الذى كان يقوم به كافريللى فى عمله ومن لهجة الخطابات التى كان يرسلها فى هذا الشأن إلى بونابارت حسب رواية لاجونيكير التى ملأها بملاحظات ما لا يدع مجالاً للشك فى أن بونابارت كان جادا لا هازلا ولا مضللا وأن مهمته كانت أمرا وطنيا خطيرا كذلك علينا أن نذكر أن ثقته بكافريللى التى لا حد لها والذى كان رئيس هيئته أركان حرب بونابارت فى غيبة برتية Berthier لا يستدعى أن يكون بونابارت يقصد تضليل صديقه الحميم عن أهدافه الحقيقية ليركه فى ظلام الخدس والتخمين كذلك لم يكن من أخلاق بونابارت أن يجهد صديقه الجنرال وهو رجل أعرج هزيل فى مهمة ليست واقعیه - وهل يمكن أن نفترض أن كافريللى نفسه كان فى المؤامرة السرية علما بأهدافها وأن ما كان يبذله جاهدا من نصب ومشتة إنما كان تمويها وامعانا فى التضليل ؟

فاذا كان هذا هو الواقع فلماذا لم يشر اليه ولو من طرف خفى فيما تركه من مذكرات ويوميات ؟ لا فالحق أن هذه الرحلة كانت جدية . وعلينا بعد ذلك أن نستقصى أسباب عدم وقوع غزو بريطانيا والعدول به إلى أحياء آماله فى الشرق .

وكان من العوامل القاطعة أن وصل تقرير بوسيلج عن مهمته فى مالطة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ عودة بونابارت إلى باريس وقد وصف

هذا المندوب أحوال الجزيرة وقال أن الفرسان الفرنسيين بها ، اتجهااتهم طيبة ويكونون نصف عدد فرسان الجزيرة جميعا ومع ذلك فليس في استطاعتهم الانضمام إلى جانب فرنسا في مشروعها المنتظر ذلك لأن الجزيرة هي المصدر الوحيد لرزقهم فلا يخونونها أما عن الأغنياء المسالطين والبحارة فهو لاء كانوا معادين للحكومة مالطة وذلك لأن الأولين منهم محرم عليهم الاشتراك في شئونها العامة والآخرين وهم البحارة بسبب العداء الخالد مع الكورسيكيين البرابرة - وبعد أن قام بوسيلج بأكثر من ١٢ اجتماع مع ذوى النشاط ومع الوطنيين الملتهمين غيرة في الجزيرة ينصح بعدم إضاعة لحظة واحدة في محاولة ضم الجزيرة على شرط أن لا تأمل الرئاسة في هذا الجهد في شيء غير حياد الملطيين الكريم - وبذلك كان اقتراح بوسيلج يجمع بين الدبلوماسية والقوة الحربية وكان في مقدور الرئاسة أن توعد إلى محكمة مدريد بمصادرة أملاك الفرسان في أسبانيا مثلا أو أن تستدرج البابا لالغاء نظامهم كلية وهو أمر في صالح الحكومات كلها أو لتفاوض مع هومبش لتسليم مالطه لهم لقاء مبلغ من المال أو لقاء تنصيبه ملكا مدى الحياة على جزيرة صغيرة في البحر المتوسط .

والسبب الثاني في العدول عن غزو بريطانيا هو ما رآه الأميرال برويز من نقص السفن وعدم انتظامها وعجزها عن الاشتراك في عمليات غزو مالطة أو في الأبحار إلى ميناء برست استعدادا لغزو بريطانيا .

وفي ١ يناير لما رأى الموقف يزاد تعقدا وسوءاً أعلن وزير البحرية تصميمه على العودة إلى طولون إذ لم تتحسن شئونه وأبلغ الوزير ذلك للرئاسة في ١ فبراير مخافة من عدم تمكن فيلق برويز من الانضمام إلى بقية القوات البحرية في برست قبل مضي عدة شهور وأقترح استدعاه إلى ورش الترسانة بطولون

للعمره وقد تصدق على ذلك إلا أن برويز لم ينتظر بل ترك كورفوفي ٢٤ فبراير
وكان الغزوفي مثل هذه الأحوال غير عملي فعلا إلا أن برويز ما كان
في قدرته الامتناع وعلى كل حال فتحن على يقين من أمر واحد فقط - لقد
بطل قيامه بدور « الخادم المطيع » للرئاسة ويلقى الضوء على هذا ما كتبه
سوريل Sorel عن حديث جرى بين بوناپارت وبين ميوت Miot أثناء توليه
حماية إيطاليا حيث قال إن العمل الذي قمت به إلى اليوم ليس شيئا مطلقا وأنا
لا زلت في أول الشوط الذي قدر على أن أقطعه - هل تظن أنني أنتصر على
إيطاليا لمجرد إرضاء حشالة المحامين الذين تتكون منهم الرئاسة من أمثال
كارنو Carnot وباراس ؟ أى فكرة هذه ياترى. أجمهورية من ثلاثين مليونا
من الأنفس كلها من طراز هذه النقائص والعيوب كيف يكون ذلك بمكنا
دع الرئاسة تستولى على القيادة منى وسوف يرون من السيد المطاع - ولقد
قال لنفس هذا الرجل وهو في طريقه إلى راستادت مايلي :

« أما عن نفسى يا عزيزى ميوت فاني أخبرك أنه لم تعد الطاعة في
أستطاعى ولقد ذقت القيادة ولم يعد في طوقى أن أتركها وعولت على ذلك
فاذا لم أكن سيدا مطاعا فعلى مغادرة باريس » .

لقد حاول أن يكون السيد المطاع واستغل كما يشكو منه باراس في
مذكراته ، كل وظائف القائد الأعلى ويمكن تتبع قوة نفوذه في شتى الحوادث
السياسية كمسألة التدخل في شئون سويسرا مثلا وروما واتقلاب هولندا
وحتى في الشئون الشخصية كأنه نصيب فلقد عين برنادوت Bernadotte في
وظيفة سفير لدى النمسا بدلا من تولي القيادة في إيطاليا ذلك لأن بوناپارت رأى
بعين الحذر والحكمة إبعاد هذا الجندى الطموح عن ميادين الحروب
وتحويله إلى السلك الدبلوماسى من ناحية ومن الأخرى لأنه كان يود أن

تبقى بين يديه سفينة الشئون الإيطالية بلا منازع وبالاختصار كانت الرئاسة بغيره لا تقدر على شيء كما يشير باراس إلى ذلك في مذكراته ومع ذلك فلم تكن له صفة رسمية تتيح له هذا التفوذ الواسع ولقد فكر في الدخول عضوا في الرئاسة إلا أنه كان دون السن القانوني ورفض طلبه وقد كان حليفا مع أمثال تاليران وتاليان Tallien وأضرابهما .

وكانت الجملة الختامية من خطبته التي القاها في الاحتفال الذي أقامته له الرئاسة تشريفا وتكريما هي « عندما يتحقق لفرنسا عزها ورفاهيتها على أقوم السبل فلسوف تكون أوروبا كلها حرة مطلقة السراح » . وبذلك كشف عن عدم موافقته على الدستور المهيأ للسنة الثالثة . ويلوح أنه جاهد كثيرا لاستقاط ذلك الدستور الذي نص في أحد مواده على أن لا يعين المديرون قبل سن الأربعين ولقد تبين له أن (الثمر لم ينضج بعد) ولقد ذكر في ليلة لباراس أنه لو شاء لعينه الإيطاليون ملكا عليهم فحذره ذلك المدير أن لا يعير التفاتا لمثل ذلك الأمر قائلا له لو أن « الرئاسة أمرت بارسالك في الغد إلى أحد الأديرة فلن تجد أربعة أشخاص يمكنهم معارضة هذا الأمر » ولقد رأى أن المديرين لم يكونوا محبوبين إلا أنه في الوقت نفسه كان ضد رأى الجمهور في أن يتولى جنرال مكان المجلس الوطني المسدني ولقد كان على ثقة أنه بدون جيشه لا يغنى قليلا كما قال كارنو عنه وهو في منفاه .

وبدأ اليعاقبة في مهاجمة فاتح إيطاليا علنا وكان بوناپارت رغم كل هذا الاستفزاز واعيا إلى عدم ثبات مركزه وقال لسكرتيره بوريين (لشد ماتنسى الأمور سراعا في باريس وأناى لو بقيت طويلا حامل الذكر لكنت قد أنتهيت ذلك لأن في هذا الصراع تطغى سمعة هذا على ذاك ولو أنى لم أقف على المسرح كل يوم مرات فانى كنت حقيقا بالألا أذكر قط ولقد كان

من رأى بوريين أن ازدحام الجماهير للحظوة به قد ملأه غرورا لكنه يقول أن هذه الجماهير تتكأ كأعلى أن ترانى على المشنقة أو فى طريقى اليها . ولقد ذكر ثيودور Thibaudeau أنه كان هناك تأمر على حياته . ولقد شعر بضرورة المحافظة على عبقريته وانتصاراته وعلى ذلك فكان عليه أن يجد محيطا جديدا لبدء نشاط جديد وفى ذلك الوقت كان المشروع المصرى الذى كان أحد التقاليد الدبلوماسية الفرنسية الخالدة قد بدأ يظهر شكله الرسمى والفضل فى ذلك لتيران الذى عين وزيرا للخارجية فى ١٦ يوليو سنة ١٧٩٧ بواسطة مدام دى ستيل التى كانت ترغب ومعه كل الشرفاء من فرنسا فى أن يسود فرنسا السلم فى علاقاتها مع دول أوروبا وتهادن الاحزاب فى فرنسا ومثله كميروبو تبنى مشروع إلغاء الامتيازات الفردية أو الشركات وتمهيد الجوى لسيادة الامة ورأى بعين ساهرة أن الثورة القادمة هى فى تصنيع البلاد .

وكانت إحدى وسائل المحافظة على السلم وجوب تقسيم الامبراطورية التركية التى حاولها مرارا ، وكانت مصر هى نصيب فرنسا من الغنيمة وإذا دانت هذه الدولة كان لفرنسا حرية الاقتراح على الامبراطوريتين النمسا وروسيا ، للاتحاد معها فى تقسيم تركيا فاذا خالفتها تان الحكومتان كانت مصر هى المساومة التى يجبر عليها الباب العالى للدخول فى تحالف مع فرنسا إلا أنه كيف يمكن بعد أن اعتدت فرنسا إعتداء من غير مبرر على مصر أن يعالقتها الباب العالى؟ وكان رد تاليران على هذا الاحتجاج الظاهر أن السلطان لا يملك إلا سرايا من سلطانه فى مصر .

ولما رأى أن توجيهاته السلمية يسفه رأى فيها المدير ريو بل Rewbell سعى إلى تشييط الهمة فى مفاوضات ليل لصرف نظر الرئاسة عن غزو بريطانيا وتوجيهها إلى غزو مصر مدلا على هذا فى لباقة ودهاء بأنها ستكون الضربة

القاصمة للتجارة البريطانية .

لذلك ، تحين أول الفرص للتوصية على المشروع المصرى لدى الرئاسة ولما مات القنصل الفرنسى فى الاستانة أقنع الرئاسة بفساد الامبراطورية التركية وبمقدار الكسب الذى يعود على جمهورية فرنسا من وراء مصر وكريت ولينوس وقدم تقريراً مستوفياً جاء فيه .
« حيث أن مصر كانت إحدى مقاطعات الامبراطورية الرومانية وجب أن تعود إلى ملكية فرنسا وأن سلطان الباب العالي على هذه البلاد كان أسماً كما أن سوء معاملة الممالك للتجارة الفرنسية نزولاً على المؤامرات البريطانية فى ذلك تستدعى الأخذ بالنار بشدة ولسوف تستفيد الجمهورية الكثير من هذه المستعمرة الجديدة وسيكون غزوها سهلاً ميسراً لأن بريطانيا سوف تكون إذ ذاك فى شغل شاغل بأمر الدفاع عن أراضيها وسيكون الباب العالي بفضل الجهود الدبلوماسية الماهرة ساكناً لا يأتى بحراك ولن تقدر روسيا ولا النمسا بعد فصلها عن بولندا أن تبديا حراكاً فى ذلك وليس للممالك من قوة غير ثمانية آلاف فارس لا يعلمون شيئاً عن طرق الحروب الحديثة رغم شجاعتهم وإذا أعطى المصريون سلاحاً وقفوا به مع فرنسا فى وجوه ظالمهم وقال ولو أن قوة الحملة يكفينا من ١٢ ألف إلى ١٥ ألف رجل فإن من ٢٠ إلى ٢٥ ألف جندي وخمس سفن شراغية كبيره وستة فرقاطات تصبح لازمة وإذا شامت الرئاسة أن تخرج الانكليز من الهند يجب أن تكون حملة الغزو من ٣٥ ألف رجل ترسل السفن اللازمة لنقلهم من جزيرة موريتوس فى البحر الاحمر إلى السويس أما فيما يختص بالقيادة العليا فقد اقترح تاليران أن تكون من اثنين أو ثلاثة ضباط ذوى خبرة وعقل ولهم خبرة بشئون مصر مادام أن العدو تنقصه المؤهلات الحربية . »

وهذه المذكرة تعتبر مبدأ الحلف بين تاليران وبونابارت وفي الحق أن هذا التحالف كان قائما بينها إلا أن الشواهد تدل على أن الأخير لم يطلع على هذه الوثيقة إلا بعد عودته من مصر سنة ١٧٩٩ .

وتربط هذه المذكرة بين تقليد من تقاليد الدبلوماسية الفرنسية وهي احتلال مصر والتدخل في شئون الهند مؤكدة أن الخطوة الأولى كفيلة باحراز الخطوة الثانية.

وفي ٢٣ فبراير كتب بونابارت مطولا للرئاسة بقوله : إذا أمكن تدبير المال وتجهيز سفن الاسطول وما يتبعه من قطع وفتح الاعتمادات المالية لمواجهة النفقات الباهظة التي تستدعيها الحملة وتركيز سفن المدفعية في دنكرك قبل أول مارس كان لي أن أقطع بأن الحملة الانكليزية لازالت امرا يمكننا فإذا لم يمكن القيام بهذا كله كان لابد من التفكير في طريقة أخرى هي احتلال هانوفر وهامبورج أو العودة إلى الحملة المصرية وإذا لم يتحقق أمر من هذا كله كان على الرئاسة أن تسعى إلى الصلح مع بريطانيا .

أما من ناحية الرئاسة فقد كان تصميم المشروع يهبطها الأخذ به حيث لم تعارض آراء نابليون لامن حيث خطر البحر ولا من أن الدولة المعنية بالغزو دولة بعيدة في أراضى بجهولة ولا بتضحية أكبر عدد من أحسن أسطول لا تملك الجمهورية سواء ولا بأربعين ألف رجل هم خيرة جنودها البواسل في لعبة مقامر . كل هذا لا يتعادل في التقدير مع ما سوف يعود على فرنسا من حيث غزوها بلاد كانت موطننا للنسر الروماني وسيكون للغزو أثر في ذهشة العالم كله وإحلال النعمة ببريطانيا وفوق ذلك كله سيكون الغزو إحدى وسائل الرئاسة للتخلص من نابليون وأطماعه التي لا حصر لها ومن طغيان نفوذه وقوة شخصيته .

الفصل الثاني

الاحتلال البريطاني الاول

١٨٠١ - ١٨٠٣

كان من أثر نجاح السياسة البريطانية أن ضل كتاب أوروبا الحقيقة لاعتقادهم أنها بالضرورة سياسة محافظة في اتجاهاتها وأن المرء ليذهب بحته وتنقيبه عبثاً في سبيل العثور على مشاريع توسع لها أو استعمار ذلك لأن رواد هذا المضمار الأوائل كانوا فرنسيين لأنهم فتحوا الأبواب نحو الطموح وحذا البريطانيون في بدأ الأمر حذوهم في كثير من الحرص والحذر، لكنهم ما لبثوا أن ساروا قدماً إلى نهاية شوطه. وإذا ذكرنا قادة فرنسا من الرعيل الاول الذين حملوا الراية وقويت شوكة أساطيلهم ورفعت راية بلادهم على كثير من البطاح كانوا من أمثال دوبليكس Dupleix ومونتكالم Montcalm ونابليون.

وليس في الامكان وجود دليل أقوى في رسم هذا الجانب من سياسة بريطانيا من امتناعها عن عقد تحالف تركي بريطاني تنشأ عنه امتيازات تجارية شتى تعود على شركة الليفانت، الشرق الأدنى، حتى أن اللورد إلجين Elgin سفير بريطانيا في الاستانة والذي كان يتقاضى بعض الرواتب من مالية هذه الشركة أمتنع عن البحث عن أسواق تجارية لبلاده سواء في البحر الاحمر أو البحر الاسود وفي الحق لم تشتد مطالبة بريطانيا في الاذن لها بحرية الملاحة في البحر الاخير

إلا بعد أن رأت فرنسا مؤخراً أنها قد كسبت هذا الحق بموجب معاهدة مع تركيا سنة ١٨٠٢ وكانت السياسة التي تنصف ببعد النظر التي رسمها ولسلي Wellesley هي إقامة علاقات ودية مع شاه العجم وأمام موسكات Muscat وشيوخ العرب إلا أن هذه السياسة لقيت معارضة قوية من مديري شركة الليفانت على أساس أن هذه السياسة ربما أدت إلى وقوع ثورات محلية من نتائجها الحتمية وقوع خسائر لا قبل للشركة باحتمالها .

وقد كتب الكابتن بلاتكت Blakett وهو في ساحل شرق أفريقيا إلى وندهام Windham يقول : يجب أن لا تكون مصر دولة قوية ولا أن تقع فريسة أيدي نشيطة عاملة ، وهذا الوصف يعبر كل التعبير الدقيق عن اتجاه الوزارة البريطانية وكان هناك من الشواهد ما يقطع بأن مصير مصر النهائي كان قد قتل درسا وبحثا قبل إرسال قوة بريطانية لإكراه فرنسا على الخروج منها وكان قراوكل من بت وجرينفيل Grenville ودنداس Dundas كافهمه اللورد الجين أن رغبة حكومة ملك بريطانيا هي السعي لإعادة مصر إلى الأتراك .

ولم يشذ عن هذا المبدأ أحد إلى أن وصلت الأنباء الأولى بنجاح حملة السير رالف أبركرسي وقد أبدى السفير الروسي في حديث له مع توماس جرنفل أخ اللورد جرنفل الضرورة الملحة في عدم ترك السواحل المصرية ولما كان اللورد جرنفل وقتئذ خارج الحكم فقد أوصى سلفه أدنجتون Addington ليحتضن سياسة احتلال الاسكندرية والموانئ الأخرى ووافقت الوزارة الجديدة على هذه الخطة مع ملاحظة أن هذا الاحتلال كان مقصوداً لذاته منذ البداية .

ومع ذلك فلم يتخذ قرار ما بشأن استقرار أحوال مصر بعد طرد الفرنسيين وكان الدليل الوحيد الذي يملكه القائد البريطاني هو

خطاب خاص وصله من هسكيسون وقد بعث وزير الخارجية اقتراحات مختلفة إلى ابركرمي قال أنها وصلت إليه من شخص موثوق بخبرته وكان هسكيسن مؤمنا بأن مجرد تحالف الممالك مع فرنسا أو مجرد وقوفهم على الحياد يخلق المتاعب في وجه هذه الحملة وكان يخشى في الوقت نفسه من أن الدخول معهم نفسه في أي اتفاق خليق يبعث روح الغيرة في نفوس الأتراك وحلفاء بريطانيا على السواء لذلك كان ما أوصى به هو الحذر والادارة الحسنة وكان منطقيا في الوقت نفسه - بعد أن أعلن الأتراك في حماقة وسوء تصرف أنهم عاملين على محق قوة الممالك - أن يتطوع هؤلاء بالعمل ضد فرنسا وكان من المحتمل وقتذاك أن يقف الأقباط واليونانيون وجماهير الشعب في صف البسكوات ضد الباب العالي وكان من المحقق الذي لا يأتبه الريب من خلاف أنه لن يوجد من يعلق أي أمل في وعود تصدر من الصدر الاعظم بعد هذه الحياة التركية ، حتى تقوم بريطانيا مؤكدة أن العدل سائر مجراه ، فهل كانت بريطانيا مستعدة لإصدار هذا التوكيد؟ وقال هسكيسن أن الموقف كان حرجا لذلك كان على القائد ابركرمي أن يحصل على أكبر قسط من الاخبار من السير سدي سميث Sidney Smirh الذي لو تمكن من الحصول على موافقة الصدر الاعظم على ابعاد الممالك عن فرنسا فان الامر يكون حسنا وإذا استمر الأتراك في عنادهم وعماهم ولم يفعلوا كان ذلك أدعى إلى عدم نجاح الحملة من جراء جهلهم هم ومستشاريهم وتكون إذ ذاك قد أنقذت تركيا نفسها رغم أنها

يلقى هذا الخطاب ضروما على أن بريطانيا لم تكن تجهل الامر وكان قرار الباب العالي بالقضاء على قوة الممالك قد أبلغ إلى كل من اللورد الجين والمسيو ثمارا Tamara القائم بالأعمال الروسي في الاستانة وقد وصف الجنرال كوهلر

Kochler الملحق العسكرى برحسكيا العلاقات المضطربة فى محيط الصدر الاعظم مع البسكوات .

واقـد كتب ابركرمى قبل أن يضع قدميه على ثرى مصر الى مراد بك الذى كان قد تصالح مع فرنسا خطابا يؤكد له فيه صداقته دون أن يشير الى وعد معين وكانت مهمة سـدنى سمث الاساسية منذ عام ١٨٠٠ هى العمل على توطيد العلاقات الحسنة مع البسكوات فى مصر وسوريا وكان وكلاؤـه فى ذلك الامر النمىسوى هامر وسكرتيره الخاص كيث وكان نشاطهما مصدر أهانة للباب العالى فبنى هامر بأمر القائد العام واعيد سـدنى سمث الى باخرته غير أن اللورد الجين مازال يستدرج الباب العالى حتى أصدر تصريحاً قال فيه أنه تناسى الماضى وأنه سوف يكافىء المستقيم وكان يمكن أن ينزل هذا التصريح برذا وسلاما على مراد وكان موقفه عسيرا إلا أنه كان يتمنى أن يستعيد نفوذه لكنه كان متعبا من الحروب مع تحقـقه من انتصار اعداء فرنسا وكان يخشى أن يغدق الأتراك من نعمتهم ورضاهم على منافسة ابراهيم الذى لبث معهم منذ سنة ١٧٩٨ وكان أكبر ما يـخشاه أن ينافقوا الإثنين معا حتى يمكنهم الانتقام لما أتياه من العصيان والاهانة والتمرد ولقد قال « أن السهم الذى أصاب النسر فى مقتل كان سهما أـخذ من ريش النسر نفسه »

ومع ذلك فإن التوكيدات التى تلقاها من الانكليز جعلته مصمما على أن ينحاز الى صفوفهم ضد فرنسا وكانت نيته كما ذكر الالى هى إقترح العودة بالامور الى ما كانت عليه عام ١٧٩٨ حيث الزم البسكوات بأن يدفعوا جزية سنوية الى الباب العالى مقدارها ١٢٠٠ كيس علاوة عن ٣٠ الف كيس لتكاليف الحرب تدفع على ستة أقساط متساوية كل

سنة) وكان على بريطانيا أن تضمن السداد على شرط امتلاك موانئ الإسكندرية ورشيد ودمياط . وكان مراد في الواقع يتحرك نحو مصدر العمليات عندما مات بالطاعون وكان خليفته تامبورجي Tambourdjy محاربا صنديداً لكن تنقصه حكمة سلفه فأرسل رسولا في الخفاء ليتأكد من صدق وعود بريطانيا إلى السيرجون هاتشنسن Hutchinson وانضم إلى الجيش البريطاني في ١٥ مايو سنة ١٨٠١

ومن المهم أن ندخل مباشرة في الدوافع التي دفعت هاتشنسن لتوضيح طبيعة الأعمال التي تعهد بها وبأشرها فقد قام مؤخراً بتصحيح مركزه من الناحية العسكرية إلا أن تصرفاته السابقة دلت على أنه كان يسبق الزمن لأنه حاول أن يجعل شئون مصر تستقر في المستقبل لذلك وقبل أن يرحل معسكره في الاسكندرية متجها إلى القاهرة كتب إلى دنداس يبلغه أنه يشك في ميول مراد وأنه لا يزال حليف فرنسا وعد وتركيا رغم الخطاب الذي بعث به إلى قبطان باشا يعتذر إليه فيه ويطلب الصفح واستمر هاتشنسن في تدوين ملاحظاته عن حالة الأتراك المتأخرة وسقوط إمبراطوريتهم وأن مصر لن تصبح من أملاكهم بل سوف تكون من نصيب إحدى حكومات أوروبا .

ولقد شرح بالتفصيل هذه الحال في كتاب إلى اللورد الجين يقول فيه إن الأتراك في يومهم الراهن قد أحوجهم المال وعزت عليهم مقومات الحياة وحرموا من كل مصادر النعمة والثراء لا يبعد عليهم السرقة أو الاغتصاب كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا فإذا تدخل في شئونهم حلت عليه نقمة عدائهم وإذا انحاز إلى جانبهم تخلت عنه صداقة الأهلين ، وكان حكم السلاطين منذ أيام سليم حكما إسميا فقط وفي مقدور بريطانيا إله

ذاك أن تعطيه مصر لقمة سائغة مريثة لم يذق حلاوتها من قبل إلا أن هذا العمل يأتي من ورائه تقوية تركيا وكانت المشكلة احتمال تقدم حكومة أوروبية أخرى مثل فرنسا مثلاً لاحتلال مصر كما حصل عام ١٧٩٨ وكيف يفادى الخطر ؟ هل تحتل الاسكندرية ؟ وكان هتشنسون يعارض في ذلك لأن هذا الاحتلال لا بد من اجرائه بقوة تتراوح بين ٧ أو ٨ آلاف جندي هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى كان لا بد لهذه القوة من ضرورة الارتكاز على قوات داخلية في البلاد وعلى منافذ نهر النيل كدمياط ورشيد مثلاً وهذه بدورها ستكون في حاجة إلى قوات أخرى لهذه المشاكل مجتمعة خشيت بريطانيا أن تنفخ في الوصول إلى حل لها مع الباب العالي الذي ربما لجأ إلى صداقة فرنسا كعادته . وكان القائد البريطاني شديد الاقتناع بأن تركيا لا يمكنها الدفاع عن مصر عند الاحتلال الفرنسي وهو لا يرى من المناسب وضع هذا العبء على عاتق بلاده وكان الحل الواحد هو أن يعهد بأمر الدفاع إلى المماليك .

وإذا صدق هتشنسون فيما قاله فانه لم يدخل مع المماليك في نقاش من هذا القبيل وذلك لأنهم لا يدركونه إدراكاً معقولاً وكانت كل أهوائهم وأمالهم تنحصر في حماية أرواحهم وتأمين أملاكهم بضمان حكومة بريطانيا ومع هذا فقد جاء في الخطاب الذي أرسله إليهم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٠١ ما يأتي : لقد كان هدفنا من الحضور إليكم هو طرد المعتصبين الفرنسيين الذين قلبوا النظم وأفسدوا أحوال البلاد ، وقد فهم المماليك من هذه الوعود البريطانية أنهم على استعداد لتعويض خسائر المماليك وتعويضهم الكامل عما اغتصب من أملاكهم واستعادة نفوذهم في البلاد واعتبروا أن هذا الخطاب هو « ميثاقهم » ،

ولم تنفذ هذه الوعود فوراً ولم يسمح وقت هتشنسون إلا بإجراء محادثات قصيرة مع قبطان باشا Capitan Pasha وبعد الاستسلام في مدينة القاهرة نشط المماليك للحرب على أساس سوء نية الاتراك نحوهم وقابل القائد البريطاني قبطان باشا الذي قدم إليه تفسيراً مقنعاً عن الموقف وفي مساء ٩ يوليو سنة ١٨٠١ رفع الأمر للصدر الأعظم وأبدى رضاه العام واعداداً أن يعيد المماليك إلى قراهم وأملأهم ووافق قبطان باشا على أراء زملائه من المماليك وأضاف عليها أن هتشنسون يمثل شرف حكومته إلا أن هذه الوعود للأسف الشديد تبين صحتها نحو المماليك على خط مستقيم وبدأوا يشعرون بأعمال العنف الموجه اليهم فقرروا أن لم يأخذ العدل مجراه في قضيتهم فانهم سوف ينسحبون إلى الوجه القبلي وكان من الضروري القضاء على هذه المحاولة ذلك لأن منو Menou كان لا يزال قابضاً على زمام الأمر بالإسكندرية وكانت الامدادات الفرنسية يتوقع وصولها بين آن وآخر وبناء على ذلك صمم القائد البريطاني على التدخل لاقتناع تركيا بأنه ليس العوبة بين يديها .

وأن ماتم بينه وبين بريطانيا في هذا الصدد لا يعرف عنه شيء واضح وقد ذكر الكاونيل أنستروثر Anstruther أن خطة هتشنسون كانت في النقط الآتية : —

أولاً — يحتل الاتراك مدينة الاسكندرية ورشيد ودمياط وتكون لهم حامية في القلعة بالقاهرة . .

ثانياً — يعين الباشا حسب السوابق المتبعة بواسطة الباب العالي وهو الذي سوف يفصل في الحصومات التي تقوم فيها بينهم ويعين في الوظائف الشاغرة ويكون مسؤولاً عن حكم البلاد .

ثالثا — تجمع أموال الميسرى (ضرائب الاطيان) ولا يخصم منها شيء للمحصل التركي .

رابعا — يكون للممالك حق التصرف في أملاكهم ماعدا ما يختص بقيم الإيجارات التي يجب فرضها على المزارعين ويحق لهم الاحتفاظ بحراس لحماية هذه الأملاك .

ولقد قبل الممالك بعد قليل من التردد هذه الشروط ووافق الاتراك عليها بعد تردد كذلك ولم يكن لقبطان باشا نصيب في هذا الأمر وكان من الواضح أن الاتراك لن ينفذوا شيئا من هذه الشروط التي خيل للناس أنهم قبلوها مبدئيا .

وأصبح الجو لا يصلح لتنفيذ الأغراض التي كانت قد نضجت في لندن وكان القائد البريطاني هو الذي يمثل وزارة بريطانيا في مصر ولم تكن الحال تدعو إلى الإسراع في إصدار تصريح قاطع . وقد أوفد المستر مورير Morier أحد موظفي سفارة انكلترا في الاستانة إلى مصر بقصد الحصول على معلومات دقيقة وافية عن الموقف وما يراه بشأنه وقد وضع تقريرا مفصلا عن أبحاثه بمذكرة مؤرخة في ٧ يوليو سنة ١٩٠٨ وكان السؤال هو هل تعاد مصر إلى تركيا بحق سيادتها الاسمية عليها أو إلى الممالك بحق الفتح ؟ ولم يكن في كلا الأمرين ما يريح ذلك لأن كلا الطرفين عاجز عن الدفاع عن البلاد ولم يكن اخفاق فرنسا إلا بسبب عدم توفيقها بين الوسائل التي استخدمتها وبين أهمية المشروع . وكان من رأى (مورير) أن الحل الوحيد لا يعدو أمورا ثلاثة - أولاها الاحتلال البريطاني الصريح وبموجبه يسهل على بريطانيا في رأى مقدم التقرير الحصول على ضمانات مرور التجارة من تركيا أو قيام تحالف بريطاني تركي وكان

الامر الثانى هو السير على نفس السياسة التى اتخذتها فرنسا فى احتلال البلاد عسكريا مع بقاء السيادة للباب العالى حتى مع استمرار دفع الجزية وكان من جراء الاخذ بهذا المبدأ السياسى الحازم ومداومة استخدام أشهر المماليك فى وظائف الحكومة موالين لبريطانيا وكانت النية وقتئذ هى قابليتهم للنقل من مركز إلى آخر وقبولهم الخضوع لمفتش بريطانى . ومن نتائج هذه السياسة هو البعد عن فكرة الغزو وتجنب كراهية الأهالى لهذا النوع من الحكم قبل أن يتذوقوا حلاوة العدل والنظام فى حكومة جديدة وكان يخشى أن تتحالف كل من روسيا وفرنسا بقصد عرقلة هذا المسعى وكان الامر الاخير الممكن أتباعه هو ائتلاف البلاد بطريق الفيضان ومن الانصاف لكاتب التقرير أن نذكر أنه حذر بلاده من أن تلجأ إلى الطريق الاخير حتى لا تسود صحائف تاريخها بهذا العمل المشين وكان يحزن موريير أن يجد المشكلة قد استعصت على الحل - ولم تأخذ الوزارة بأحد اقتراحاته الثلاث واهبطت وزيرها اللورد الجين بأن تكون سياسة أن يكون وسيطا بين شتى الأطراف وبأتى بعد ذلك تقرير دوفرين Dufferin سنة ١٨٨٣ وبالمقارنة السريعة بين هذين التقريرين يرى الفارق الهائل بين مجريات الحوادث فى مسرح السياسة فيما بين سنة ١٨٠١ و سنة ١٨٨٣ فى هذه الفترة كان الولاة على مصر قد قويت شوكتهم وقضوا على نفوذ الأتراك وجمعوا شتات الأهلين فى أمة موحدة وجذبوا أنظار العالم إلى مصر وكان هدف بريطانيا من أول احتلال لها هو أن يكون لوجودهم بها ضرورة قائمة أما فى الفترة الثانية سنة ١٨٨٣ فقد كان احتلالها لمصر قد بدأ يسير على منهج مدروس .

ولخص وزراء بريطانيا الأحوال فى مصر على الصورة الآتية - قبيل

عام ١٧٩٨ كانت سيادة تركيا على مصر أسميه وفي يد المماليك السيادة الفعلية وقرر الاهالى المدقع ولو بقى الفرنسيون بها لامكنهم القيام بثورة اجتماعية يصح كذلك أن يقوم بها البريطانيون، وكان من جراء انسحاب جنود انكلترا أن عاد الظلم والاضطهاد وحتى يمكن منسح الشر قرر الباب العالي أن تضطلع بريطانيا بجزء من هذا الامر — :

أولا — تؤمن حقوق وامتيازات وأمالك المماليك على أن تحدد طبيعة الاعمال العسكرية ومدى التزامهم بالقيام بها وما يترتب عليها وما لهم من حقوق .

ثانيا — تشرع القوانين لحماية دخل الدولة من كافة الموارد على أن تنظم طرق الجباية ويمسك حسابها نظاميا ويعاقب الجباة بأقصى أنواع العقوبة لو حصلوا أزيد من المفروض .

ثالثا — يحدد جزء من المدخل لمواجهة تكاليف القوة الحربية التي سوف يدير أمرها ضباط إنكلترا .

رابعا — تبقى القوات النظامية الحالية في الجيش وتكون نواة له
خامسا — تكمل طبقات المقترعين للجيش من المصريين والالبانين وبعض افراد المستعمرات الاوروية الخاضعة لنفوذ الباب العالي .
سادسا — توكل القيادة العليا أن أمكن لضابط بريطاني ولا يتم صرف شيء من اعتمادات انشاء هذا الجيش إلا بأمره .

سابعا — على القائد أن يقدم التحيات والاحترام اللازم لمندوب الباب العالي بمصر ويراعى ملاحظاته في كل ما يتعلق بامتيازات المماليك وحقوق الاهالى المعترف بها وفي جباية وصرف الاعتمادات المالية الحربية

ثامنا — حق الترقية والادارة العسكرية موكول إليه إطلاقا .

تاسعا — طوال مدة استمرار قيام الحرب تتكون حامية الاسكندرية من قوات تابعة لبريطانيا على أن تصرف مرتباتها من إعتمادات القوة المصرية ولم يكن أعدل ولا أقوم من هذه الحلول غير أنه لم يكتب لها التنفيذ لاختلاف وجهات النظر المتعددة بشأنها اختلافا أدى إلى وأدها وعلى عائق سفير بريطانيا في الاستانة يقع قسط كبير من هذه المسؤولية ذلك لان اللورد الجين كان رجلا بالغ الحذر هياب حتى أن رئيس وزراء بريطانيا Pitt وصفه بأنه السفير الذي يتردد عن ذكر ما يعرفه من الاراء لرئيسه أو لاقرب الناس إليه . وكان الباب العالي لا يهابه ولا يثق فيه لانه لم يكن حازما في التبليغ ولا الرأي . وفي مستهل فبراير من عام ١٨٠١ رأى أن تركيا غير جادة فيما أتتوة بالنسبة لمصر ودفع بعض التعويض الذي تستحقه بريطانيا وفي الايام الاولى من يونيو في ذلك العام قبل أن تعرف العلاقات التي قامت بين هتشنسون وبين الممالك عقد مؤتمر بين اللورد الجين وبين سعادة الرئيس افتدى رئيس الوزارة التركية عن شئون مصر طلب فيه شروع بريطانيا في احتلال مصر وفرح الجين لذلك حيث جاء الطلب من ناحية تركيا ووعد بأن يعطى تعليمات لهتشنسون ترضى الباب العالي ونصح بأن تفصل مصلحة العدل ومصلحة تحصيل الضرائب بعيدا عن الادارة العسكرية وإعادة تقسيم القطر إلى مديريات صغيرة وتقوية الجيش وتحديد المرتبات ومنح الممالك أراضى تقع بعد مديرية جرجا في الوجه القبلى وأرسل سكرتيره هاملتون إلى مصر لئلا يخفق في الوصول إلى اجراء عملي وناقش الوزراء الاتراك خروج هتشنسون على رغبات حكومته بشأن شروعه في إعادة إمتياز الممالك ووضعوا

عدة اقتراحات للأخذ بها منها اقتراح قيام كل مملوك أو كاشف بتحصيل
إيجاراته بنفسه وأن يغادروا مدينة القاهرة ولو إلى أى دولة من دول
تركيّا خلاف مصر على اعتبارهم قوة حربية محترمة فى خدمة الباب العالى
وكان من رأى الجين أنه يزور مصر بنفسه لتسوية المشككة فى مكانها
والحقيقة أنه كان شغوقا بجمع الآثار والعاديات أرضاء لهوائته الشخصية
ووافق الأتراك هم والمستر تمارا المبعوث الروسى على ذلك ورجعا
السفير اخطار عائلته إذا وقعت له حوادث أنها كانت أثناء وبسبب تأدية
أعماله الرسمية وما زال يؤجل سفره يوما بعد آخر حتى وجد أن تأجيل
الرحلة أمر تستدعيه دواعى الصلح المنفرد بين بلاده وبين فرنسا

ولقد زاد الامر تعقيدا شدة التنافس بين الصدر الاعظم وبين قبطان
باشا من ناحية أن كليهما يود الظهور أمام الباب العالى بمظهر المخلص المتفانى
فى خدمة البلاد وكان من الناحية الاخرى الإختلاف والتطاحن على أشده
بين المماليك الجهلاء حيث كان بعضهم يقوم كالمسولة أمام أبواب قصر
الصدر الاعظم وبعضهم ينوء بصداقة الأتراك والإنكليز والكثير منهم
يتعاون فى اخلاص مع فرنسا وكان أعقلهم هو الالفى بك لانه نصحهم
بترك القاهرة وأن يكونوا فى حماية الإنكليز لكنهم رفضوا رغم
أن الالفى أوضح لهم أن الباب العالى نفسه وضع نفسه فى رعايتها وما يزال
يلج على الصدر الاعظم حتى وافق على أن يقوم إلى الوجه القبلى لتحصيل
أمواله وحصر أملاك رعاياه الذين ذهبوا ضحية انتشار مرض الطاعون
وهناك أحكم خطته وانتظر ما تأتى به الأيام .

وكان جليا توقع حدوث الانفجار فى أى وقت لم يتنبأ أحد به وحذر
هتشنسون المماليك من الدخول أو الإقتراب من أى سفينة تركية إلا أن

الغيرة والحسد أعمياهم عن هوة الموت وفي الدعوة التي وجهت اليهم من
قبطان باشا كان أسرهم ذهاباً إلى الاسكندرية مراد بك وكان الجنرال
بايرد الانكليزي قائد القوات الهندية قد اتخذ بعض اجراءات لحمايتهم
وفي ٢٢ أكتوبر ركبوا ظهر يختين إلا أن قبطان باشا بدعوى مهمه لم
تسكن في الحسبان تركهم على ظهر اليخت وفي لحظة عين أتجهت الزوارق
نحو سفينة مدفعية أطلق رجالها النار عليهم فقتلوا خمسة منهم حتى قبل
أن يستعد أحدهم لامتشاق حسامه وقبض على الباقيين واعتقد هتشنسون
أن الحادث مدير بدليل إعدام البحارة اليونانيين الذين أطلقوا النار فلم
يقضوا عليهم جميعاً وهرب اليونانيون ملتجئين إلى الاسطول البريطاني مقسمين
على الكتاب المقدس أنه قيل لهم أن الذي بدأ بالعدوان هم الماليك قبل
استعدادهم للدفاع وأنكر قبطان باشا مؤامرته في القبض على الماليك
من تلقاء نفسه بل تنفيذاً لأمر الصدر الأعظم بفرض إرسالهم إلى الاستانة
ولما رأى هتشنسون أن الأتراك شرعوا في حل المشكلة بأنفسهم أخذه
الغضب وسير جنوداً لفك أسر المقبوض عليهم بالقوة وأطلق سراحهم
وبذلك لن ينسى الأتراك أن الفرصة التي كانت في قبضة يدهم قد أفلتت
إلى غير رجعه بسبب الإنكليز .

وشعر الجين أخيراً بتبعات الحادث فأرسل سكرتير السفارة ستارتون
إلى مصر لفض النزاع وقد كانت لديه تعليمات باقناع الماليك بترك مصر
على أن ينزلوا في بريطانيا أو في الهند ضيوفاً على الحكومة الإنكليزية
وأن يرتب لهم معاشاً من الباب العالي .

ووصل ستارتون إلى مصر وقاوض وكيل القائد العام اللورد كافان
في الأمر إلا أنه رفض حيث لا سلطة له على نفى الماليك من مصر أو

حتى على الزامهم بالانتقال إلى الجزية مادامت مشيئتهم تخالف ذلك إلا أنه كان قد أسر إلى المماليك بهذا الرفض وبأن يطلبوا الهجرة إلى الصعيد ورفض إجابة الصدر الأعظم إلى ما طلب بدعوى أن هذا العمل يعتبر منه تدخلا في شئون داخلية من حق تركيا وحدها وأخيرا نزع المماليك إلى صعيد مصر في ٢٥ يناير سنة ١٨٠٢ وبذلك بدأت حقبة خطيرة في تاريخ البلاد .

وإذا أريد خلق حكومة نظيفة قوية في مصر مع وجود تركيا تعذر ذلك قطعاً على الإنكليز فقبل الوصول إلى ذلك الأمل البعيد كان لابد من ثورة — ثورة عارمة جارفة على الأخلاق والتقاليد والعادات وكان لابد أن يتعلوا أشياء لم تطرأ على أذهانهم من قبل وأن يقوموا بمجهودات لم يتعودوا عليها وكان يستحيل على جهد دولة أجنبية أن تقوم بهذه الثورة الشاملة الكاملة وأخيرا جاء اقتراح ستوارت كأنما كان مع القدر على ميعاد ففى وزارة بت Pitt رأى أن تعطى سلطات الحكومة للماليك مع توسيع اختصاصهم ومسئوليتهم وحتى مع زيادة الجزية بضمان الحكومة البريطانية ويستتبع هذه الضمانة طبعاً وجود وكيل إنكليزي في مصر وكان أتباع هذا الحل مفيدا كسيف ذي حدين قاطعين أولهما رضا المماليك وثانيهما إرضاء الجشع التركي عن الجزية ومن ناحية أخرى يشهد مساعد المماليك إلى أن يحين الوقت الذي يقدررون فيه على الانتقام من تركيا ثم ينضوون بعدها تحت حماية الإنكليز .

وقررت حكومة بريطانيا إرسال ستوارت إلى مصر وعين

قائدا عاما بها .

وأعطيت له الأوامر للمرور على الاستانة في طريقه إلى مصر ثم يتفق مع السفير لاستدراج الباب العالي للموافقة على الاقتراح بشرط رفع الجزية وإذا لم يوفق مسعاه هذا لجأ إلى حل آخر هو جلاء المماليك إلى مديريات الوجه القبلي بعد الجزية ومنحها لهم وأظهر الوزراء شديد رغبتهم في الوصول إلى حل للمشكل بشرط أن يتم الجلاء في يوليو سنة ١٨٠٢ عن مدينة القاهرة . وصل ستيوارت إلى مصر وأتصل بالمماليك على حساب الباب العالي وبذلك أجل عملية الجلاء التي لم توافق عليها حكومته فعلا خلافا لما جاء في الروايات الفرنسية .

وأصبح المماليك لا ينظرون إلا لسيادتهم المطلقة على البلاد وفي المفاوضات التي جرت بينهم وبين ستارتون مندوب سفير بريطانيا في الاستانة رفضوا حتى التنازل عن قصورهم بالقاهرة .

وقيل أن قبطان باشا كان قد أعد حجرة ليقابل فيها ستيوارت وهذه الحجرة كانت موبوءة بالطاعون وقد ذكر ذلك ترجمانه البرنس كالماتشي وهو يرتعد من الخوف .

وكانت تركيا مبيته النية على التخلص من المماليك بأي ثمن فكان لزاما عليهم أن يلحفوا في جلاء بريطانيا أولا إلا أن ستيوارت عارض في الجلاء حتى يسوى مشكلة المماليك .

وكانت إحدى نوازعهم القوية لاجلاء الانجليز عن مصر هي القضاء على كل خلاف يمكن الاستناد عليه . إلا أن ستيوارت عمد إلى إجلاء بعض القوات التركية عن ثكنات سبق أن أقاموا بها بأمر سلفه اللورد كافان . وكان لا يوجد بمصر في الوقت الراهن مندوب لفرنسا ومع ذلك فلم يكن ينقصها

وجود المراسلين فكان هناك المسيور روبر Royer كبير الأطباء الصيادلة في جيش الشرق وكان قد سبق اتهامه بالأتجار في الخمر وتسميم بعض الجنود في حمله سوريا ورأى الإقامة بمصر بعد طرد الفرنسيين منها وكان هناك أيضا مينجن Mengin مؤرخ محمد علي فضلا عن السوريين من أمثال القس راقيل ومينخايل صباغ وبدأ بكوات الممالك مثل ابراهيم بك والبرديسى في إرسال المظالم للقنصل الأول بباريس يلعنون فيها (حماهم) البريطانيين ويجأرون في طلب النصفة والخلص وهكذا برهن عملاء هتشنسون وستيوارت على خلال النبل والاخلاص وعرفان الجيل! ووصلت القنصل الأول الفرنسى وكان هو بالطبع قابليون بونا بارت كتب من العالم المصرى الأشهر الشيخ المسيرى لكنها كانت تعبر عن شعوره بالارتياح والتهنئة والاعتباط فقط .

وقد لاح لبونا بارت أزاء هذا السيل من المراسلات أن الحال تستدعى تدقيقا أوفى لتصوير الشؤون الجارية بمصر على وجه دقيق ومن ثم ظهرت بعثة الكولونل سيباستيانى إلى اللفانت وكان كورسيكى الأصل لا تنقصه خصائل المكر والدهاء وكان على درجة تؤهله للاندماج فى جو الشرق وأعطيت له التعليمات للبرور أولا على طرابلس للحصول من الباشا على اعتراف بالعلم الجديد للجمهورية الايطالية ثم يغز السير إلى مصر وكان عليه أن لا تفوته شاردة ولا واردة عن كل ما ما يهم عن مصر مثل حالة مرفأ الاسكندرية وعدد القوات البريطانية والتركية فيه وحالة التحصينات وتاريخ كل ما استجد من حوادث ووقائع وأحوال بعد طرد الفرنسيين من مصر وأحوال الناس ووجاهات نظر وأراء الزعماء فيهم خاصة وكان عليه أن يمثل هذا الدور نفسه فى القاهرة، وكان عليه ان

بيث الدعاية عند كل من هب ودب عن عبقرية نابليون وأخباره السارة
فثلا كان عليه أن يذكر للناس درجة حب نابليون للمصريين وشوقه
الأكيد نحو سعادتهم وأنه لا يفتأ يذكرهم بالخير والثناء وكان
عليه أن يبلغ خسرو باشا الوالى الجديد عن نية نابليون فى إرسال
مبعوث رسمى لشئون التجارة وأن يسعى لدى نابليون لتسوية خلافات
الممالك - وحمل معه فوق هذا خطابا من تاليران إلى خسرو باشا ذكر
له فيه مهمة البعثة التى يرأسها سيبيستيانى والتى تنصب على معرفة جلاء
الانكليز عن البلاد وموعدها وكان جميع ذلك موقوفا لحين
وصول المبعوث الجديد .

ووصل سيبيستيانى إلى مدينة الاسكندرية فى العاشر من سبتمبر سنة
١٨٠٢ بعد أن قام بما عهد إليه به فى طرابلس على خير الوجوه وزار فى
نفس يوم وصوله الجنرال ستوارت وطالبه بضرورة الشروع فى تنفيذ
المعاهدة وأجابه القائد فى مبدأ الأمر جوابا غامضا مقتضيا إلا أنه بعد
اللاحاح أعلن أنه يظن أن مصر سيان هى ومالطة لن يمكن الجلاء عنهما
إلا بعد الوصول إلى عقد معاهدة تجارية بين فرنسا وبريطانيا وظن
سيبيستيانى من آراء ستوارت أنه رجل ثرثار لا يود إلا أن يتكلم الناس
عنه وهو باق بالاسكندرية ويحتمل أن يكون قد اتصل بحكومته
منذرا ومخدرا حتى لا يتم الجلاء وكان الاتراك يبدون قلقا بالغلا لاستمرار
بقاء الاحتلال وكان رأى العام يكاد يطير فرحا وابتهاجا لقدوم
سيبيستيانى بقصد امتلاك بلادهم وعند سفره إلى القاهرة قوبل على حد
قوله بأبلغ مظاهر الحفاوة والترحيب بفرنسا وبشخص نابليون فلما بلغ
العاصمة قابله الوالى بكثير من التحفظ والرزانة رغم الحفاوة التقليدية

والترحيب المصطنع ثم رفض الخدمات الجليلة المعروضة عليه من فرنسا قائلا أن مكانها الحق هو الاستانة لا مصر واكتفى سيديتياني بمقابلاته مع مختلف الشيوخ وكبار رجال الدين النصارى وبالغ في تصوير دهشتهم عندما رأوا صورة القنصل الأول الشمسية . ولقد اعترف في مذكراته هو نفسه أن ثلاثا أو أربعة من زعماء علماء المسلمين في مصر رفضوا مقابلته حتى لا يشارحوا حولهم الغبار ولقد وصف أحد رفقاته كيف أن بعض الأحزاب كانت تنهكر له ويخفي أفرادها أنفسهم خشية قيام الأتالي بمظاهرات . إلا أن الجيرقي وهو العليم ببواطن الأمور على حقيقة ما لم يشر إلى شيء من ذلك في مذكراته اللهم إلا إشارة عابرة عن وصول السفير الفرنسي وكانت اتصالاته بالمعاليك على أساس البعد عن الاتفاق أو الارتباط معهم بأمر من الأمور لا تعدو التوكيد بأن فرنسا معينة بتلطيف الجو بينهم وبين الباب العالي لصالح الطرفين .

ولم يمكن من وراء ذلك شيء يثير الاهتمام إلا أن تقرير بعثة سيديتياني الذي نشر في مجلة المونيتور Moniteur وهي مجلة رسمية شبه حكومية كانت له نتائج بالغة الخطورة ولقد أنزعج منها الباب العالي أيما أنزعاج رغم ما قام به نابليون من محاولة حذف الكثير عما دونه سيديتياني في تقريره وقام السفير الفرنسي الجديد في الاستانة وهو المسيو برون Brune بتقديم نسخة من التقرير إلى ديوان الباب العالي مترجمة إلى اللغة التركية غير أن أعداء فرنسا الواقفين لها بالمرصاد لم يدعوا الفرصة تفلت من بين أيديهم فقام فوتون Fonton (المترجم بسفارة روسيا) بعمل ترجمة دقيقة للتقرير وقدمها بنفسه إلى السلطان وكان من أثر هذا أن تقرب الأتراك من الإنكليز وتحذت الوزير التركي في حماس منقطع النظير لبيان

مدى أواصر الصداقة بين الباب العالي وبين بريطانيا ونوه عن شديد عزمه وتصميمه لمقاومة أى حادث بثبات .

وكان من نتائج أعمال البعثة في مصر أن أحيت الآمال في قلوب المماليك عن مساعدة فرنسا وقام البرديسي وأبراهيم بتقديم التماسات أخرى إلى القنصل الأول ثم تحركوا من أقاصى الصعيد إلى جوار الاسكندرية بدعوى حبهم للإقامة قريبا من ستوارت الانكليزي ويلوح أنهم نجحوا في التدليس عليه وغشه بدليل أنه دافع في حماس وحرارة عن برائتهم من الاتصال بفرنسا مسميا هذه التهمة أحدى أكاذيب سيبيستياني ولقد شجع ستوارت مارآه من تصرفات الفرنسيين وسكوت حكومته المطبق وربط الأمل بما قد تجرى به عجلة الأقدار لتمنع الجلاء فعمل على أن يوجّل تنفيذ الأوامر الصادرة بالجلاء وعزم على أن يحدث أمرا ولقد كان يحز في نفسه كجندى ورجل أن يقف موقف المتفرج الرعيد على مسرح الحوادث التي تقع في عقر داره أو على أبوابها .

ونشأ عن ذلك إيفاد بعثة اللورد بلانتيير Blantyre وهو أحد ياوراته إلى الاستانة ولما وصلت البعثة كانت اللورد الجين على وشك مغادرة الاستانة لذلك كان كثير الشغف بالخروج من هذا المأزق الذي طال عليه المدى بحل من الحلول . ودخل المفاوضات يحدوه الأمل لاسيما بعد أن أطلع على مذكرات ستوارت التي يقول فيها أن المماليك يجب الاتفاق معهم على شروط يقبلون فيها النفي من البلاد وهي كلمات كان لا يعنى ستوارت حرفتها وكانت النتيجة حصوله على مجرد توصيات مرسله إلى الوالى بشأن العفو عن المماليك ونقيهم إلى مديريات أسوان الجبلية في أقصى جنوب البلاد وأكّد « الرئيس أفندى ، Reis لسفير

فرنسا و برون، بأن الجين Elgin بذل أقصى مجهود عبثا لاضافة د على ضمان بريطانيا .

وكان من حسن سياسة تركيا أن حصلت من ستوارت على وثيقة موقع عليها منه تدل على أن مشكلة الممالك قد حلت بتسوية عادلة وأنه لم يعد يتوقع من السلطان طلبات أخرى في هذا الشأن .
ولم يكن عزاء ستوارت نزول السلطان من علياء كبريائه ليتقهقر أو يتراجع فيما كان أنواه بالنسبة للممالك ومع ذلك فقد كان عليه أن يحلو عن مصر في مارس سنة ١٨٠٣ .

وقبل أن يفعل سار خطوة أيجاييه ذات أثر فقد أتهز فرضة طلب خسرو لضابط اتصال بريطاني تكون أقامته في القاهرة طوال مدة الاحتلال وكذلك ضابط من سلاح المهندسين فأرسل اثنين هما الميجور مست Misset وكيلا عن حكومة بريطانيا والماجور هيز Hayes للمساهمة في إعادة تصليح التحصينات ولم يعد وجودهما بمصر له أثره سواء على الأتراك أو الممالك بعد انسحاب قوات بريطانيا .

وكان على مست أن يقدم تقارير وافية عن مجلس الوالى وأن يعرض وجهات نظر حكومته وأن يقوم بهجمات مضادة ضد تأمر فرنسا وأن يمنع الاحتكاك بين الأتراك وبين الممالك - وكان في الوقت نفسه قد أعطى الممالك كميات من الأسلحة والذخيرة بصفة سرية على اعتبار أنها ثمن قبولهم الخروج إلى الصعيد وفي الحق لم يكن الحال يستدعى ثمنها ولا تعويضا لأنه لم تعد هناك فائدة للممالك في البقاء إلى جوار الاسكندرية في بقعة جدياء خصوصا بعد جلاء الانكليز ولقد أفشى سر سياسته لأنه استصحب معه الآلاف بك الذى كان يفكر في الهجرة والذي كان زملاؤه

شديدي الرغبة في التخلص من سيطرته وقوة شخصيته حتى ولو كان سوف
ينوب عنهم مثلاً في لندن ورفض ستوارت مرافقته على هذا الشرط
الآخر وانتهى بذلك الاحتلال الأول لمصر وانتهى معه أماكن وقوع
تدخل هام له أثره في صميم شئوننا الداخلية .

الفصل الثالث

الشرق الأدنى كعامل في التكتل الثاني

١٨٠٢ — ١٨٠٥

لم يكشف نابليون قط أوراقه ولم يفش سرا من أسرار قلبه . ومن المؤكد قطعا أنه لم يكن تمزيق الامبرطورية العثمانية قط ومع ذلك فكثيرا ما كان يستعرض جمال هذا الكنز الدفين على عيون الطامعين في شتى المناسبات وكان هدفه من وراء ذلك أن يكون هذا الاغراء فيه بمثابة حركة تكتيكية في رياضة الدبلوماسية وكان غرضه من ذلك منع التكتلات الحكومية في أوروبا ضده في الوقت الذي كان يركز فيه قوته ضد سويسرا وهولندا وإيطاليا فبعث مبعوثية لجس النبض إلى كل من فيينا وبطرسبرج في عام ١٨٠١ و ١٨٠٢ والتقارير الدبلوماسية مليئة بخططه مرة في انسجام مع النمسا وأخرى مع روسيا و معهما كليهما وكانت خططه هذه طوال حياته غير نهائية .

ولم يستجب كل من بلاط فيينا أو بطرسبرج لشيء وكان طابع الدبلوماسية في النمسا واحد طوال عهد نابليون لأنها رفضت أن تتحول عن الغرب من إيطاليا وألمانيا نحو الشرق وأحسن صورة ظهرت فيها سياسة النمسا جلية واضحة هي التعليمات التي أصدرها فرانسيس Francis إلى سفيره في باريس فيليب دي كوينزل Kuenzel بتاريخ ٣ / ٣١ ١٨٠١ وكان الامبراطور يعتقد أن القنصل الأول لم يكن يعني إلا أرهاق الاتراك وبذلك تضطر حكومات أوروبا إلى أن تجلو عن الشاطئ ليبقى له وحده ، وكان بموجب رأى روسيا إذا اتفقت كل من فرنسا والنمسا على

مشروع للتقسيم كان على روسيا حتما أن تطالب بشيء من التعويض يعطى لها وربما كان هذا النصيب هو ابراشيتى مونستر وهيلد شيم Monster وهاتين الابراشتين دون شك أجدى عليها من ثلاث مقاطعات تركية تصبح من نصيب النمسا وكان النصيب المحتمل أعطاؤه لآل هابسبورج من التركة العثمانية ربما قد لا يعدو بعض المناطق الجبلية التى يسكنها قوم محاربون ذو عزم ومضاء وخشى الامبراطور أن تكون الرواية كلها تكرارا لما حصل فى تقسيم بولندا الذى لم تزل منه النمسا غير خيبة الامل ورفضت روسيا كذلك أن تستجيب للداعى فهل كان هذا هزيمة لفرنسا ؟ لا ، لم تكن هزيمة لأن كل ما كان يهدف اليه نابليون هو غرس بذور عدم الثقة ولقد نجح فى هذا إيما نجاح . أما سياسته الحقيقية نحو الشرق فيمكن أن ترى من بين سطور التعليمات التى بعث بها إلى سفيره الجديد فى الاستانة ، وكان السر فى اختيار السفير « برون » مبنيا على مهارته السياسية والحرية تلك السياسة على رأى الانكليز هى التى جعلت منه شخصية غاية فى الخطورة والدهاء ولقد كتب نابليون يقول : « أن أغراض الحكومة هى أن يسعى جاهدا ليعيد إلى فرنسا سابق نفوذها فى الاستانة بكل الطرق المستطاعة ، ذلك النفوذ القوى الذى لبث أكثر من مائتى عام ونيّف ، وكان على هذا السفير حسب التعليمات أن يحيط نفسه بكل مظاهر الرعاية والاحترام وأن يبدى عظيم احترامه لتركيا وأن يقيم مظاهر الزينات والأنوار المتلاثلة على سكنه فى مولد النبي صلى الله عليه وسلم وأن يطلب اعتماده حاميا مطلقا على مسيحي سوريا وأرمينيا والبلاد المقدسة وأن يوالى إرسال كافة المعلومات الدقيقة عن المديرية والمقاطعات وأن يحصل على كل امتياز ممكن لانهاش تجارة فرنسا . وهذه كانت كلها مظاهر اهتمام

فرنسا ومنحى سياستها لأن تركيا كانت إذ ذاك فى وضع لا يسمح لها بعمل عدائى ضد النمسا كما سنوضح بعد .

واهتزت بريطانيا من أعماقها للمركز الذى حصلت عليه فرنسا وكان أدنجتون Eddington رئيس وزراء بريطانيا على ما يلوح يستحسن إقامة الحكم النابوليونى على أساس التوارث لكنه أعلن عدم رضاه بل عارض توسع فرنسا ومن الخطأ البين أن تنسب هذه المعارضة إلى فعل معين أرتكبه فرنسا كما يكون من الخطأ كذلك أن يحدد تاريخ هذه المعارضة فى زمن معين بالذات .

ولقد قامت هذه الشؤون السياسية لسوء الحظ بسبب القلق على سلامة تركيا من ناحية وبسبب تصميم نابليون على أن لا يمنح بريطانيا صوتا فى شؤون القارة يضاف إلى ذلك صيحات الصحافة .

ولم تخل تقارير مرى ولا هــويتورث من ذكر خططه ضد مصر والمورة . ولقد قيل أن سيستيانى قد اتفق مع ابراهيم بك على أحداث ثوره فى مصر تكون نتيجتها تمكين فرنسا منها وكان فى سبيل الوصول إلى هذا الهدف قد استصحب معه المترجم جوبارت Joubert فضلا عن الرجال والأموال . وكانت الوزارة البريطانية تفضل نظرية الاتحاد بين حكومات أوروبا للدفاع عن الشرق عن تفضيلها لحرق معاهدة أميان Amiens للاحتفاظ بمالطة . وقد كتب هوكس Hawks فى ٢٧/١٠/١٨٠٢ إلى أمير البحر وارن Warren سفير بريطانيا فى بلاط بطرسبرج ليعرض تحالف بين الدولتين تنضم اليه النمسا وذلك لتوازن قوى دول أوروبا ضد الانقلاب الأوروبى الذى تسير عليه سياسة فرنسا ومنذ بدأ الأمر طلب الروس مهلة للروية والتفكير ثم رفضوا التحالف لأنه سابق لأوانه ولم

يأس هو كسيري بل عرض الدخول في مناقشة يمكن أن تؤدي إلى عقد مخالفة ذات أغراض معينة سواء كانت علنية أو سرية وذلك بقصد الوصول إلى تأمين سلامة تركيا وكانت ميزة هذا العرض هو أن يتولى مندوبو الدولتين الشروع فوراً في عقد المحالفة فيما بينهم دون الرجوع إلى لندن أو بطرسبرج إذا أحسوا بالخطر مقرباً إلا أن الروس كانوا على النقيض حيث كان ضعف تركيا وتهديدها وشل حركتها هو في الواقع تأميناً لبلادهم وبذلك رفضت حكومة القيصر هذا العرض . وفي هذه الأثناء جمع « الدكتور » أدنيجتون (كما كان يطلق عليه) أطراف شجاعته وأعلن أنه لن يجلوا عن مالطة مها كان ذلك خرقاً لنص المعاهدة ولم تنصب هذه الشجاعة التي أبدأها بشأن مالطة على الانسحاب من مصر .

وكان هذا الاعلان نذيراً بطبع تقرير سبستياني المليء بكراهية الإنكليز واقتنعت الحكومة الآن بأن توارد الأمثلة قد برهن على أنه ليس هناك ضمان جماعي ولما حاول تاليران أن ياطف من وقع هذا التقرير سر هوايتورث لهذه المناسبة وبدأ يجهز المتاعب أمام حكومة فرنسا ويدلل على عدم امكان تنفيذ ما أفتوته من أغراض في هذا التقرير ولو أنه كان يتمنى أن تقع في التجربة .

وسدر نابليون في عناده ورفض أية اتفاقات قائلاً أنه أحب إليه أن يرى جنود بريطانيا معسكرة على مرتفعات مونتمارتر Montmartre خير من بقائهم في مالطة ولقد صارح القنصل الأول سفير بريطانيا بما أعده من خطط نحو مصر إلا أن تاليران تحاول أن يهدئ من روع هذا السفير وسار على هذه الخططة كذلك سفير باريس في لندن . وكتب السفير الروسي في باريس المدعوا لوكسيني Lucciny بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٧٠٣

يقول أنه من المستحيل قطعاً على الحكومة البريطانية أن تعلن أن لها الحق في التدخل في شئون القارة حتى ولو أملت عليها مصالحها هذا الاعلان وإن هذا الحق لا تملكه بريطانيا إلا إذا كان مع حكومة واحدة لأن هذا التدخل سوف يكون مبنياً على مبادئ عامة ولا يحتاج لتوكيده إلى معاهدة معينة . .

وفي هذه الظروف لا تكون النتيجة الحتمية إلا الحرب . وجاء قيام حالة الحرب بين فرنسا وبريطانيا لإيداناً بأحياء السياسة الروسية . وكان مقدم البرنس آدم زارتورسكى Zartorsky إيداناً بتوجيه سياسة بولندا إلى النشاط والواقعية وكانت مهمته بحارة مصالح روسيا واهتمام القيصر بأن يكون له القدر المثل في سياسة الانسانية وهي التي تؤدي إلى اتعاس الأمة البولندية وتحرير عنصر السلاف وكان زارتورسكى يرى أن ينفذ أهدافه في بطة وثبات .

وفي مستهل عام ١٨٠٣ أراد القيصر أن يعرف وجهات النظر المتبادلة بين بلاده وبين بريطانيا فيما يتعلق بتركيا وما هي خطواتها المقبلة في هذا الموضوع ولم يأت آخر العام حتى ركز اهتمام بريطانيا على تركيا .

وفي نوفمبر سنة ١٨٠٣ قدمت حكومة روسيا بصفة رسمية إحدى نقط برنامجها بشأن تركيا وتمني زارتورسكى أن وكلاء بريطانيا بكورفو سوف يبذل لهم المال كتأييد اليونانيين وأن ترسل بارجة حربية إلى بحر الأدرياتيك، وكان الروس يعملون على غرار ذلك فعلاً حيث مدت حامية كورفو بالجنود وبدأوا يضعون خطط التعاون في علاقات مع رعايا السلطان المسحيين .

وكان الدليل القاطع على نية روسيا هو رفض تحديد تحالفها مع الباب

العالي وعندما كان مصير تركيا يوضع في ميزان القدر بكل من بطرسبرج وفينا ولندن كانت الاستانة مسرحاً للحوادث التي وقعت بين فرنسا وأعدائها وكانت مصر كالكرة تقاذفها المماليك والألبانيون وكانت بلاد الحجاز بمدنها المقدسة من مكة والمدينة تحت سيطرة الوهابيين .

ومع ذلك لم تشطر الامبراطورية العثمانية شذراً مذبذباً ولكنها بقيت معلقة بين الجذب والشد بسبب اطماع الحكومات المتكالبه عليها

ومن بين هاتيك الدول اختار السلطان كل من روسيا وبريطانيا ليقع في أحضانها دون بقية الذئاب الأخرى المتكالبه وكان وقتذاك قد قام التحالف بين كل من هاتين الدولتين وكانت بريطانيا معتبرة سيدة البحار ودولة غير ذات اطماع . وكانت النتيجة المباشرة هو العمل الجريء الذي قامت به روسيا إذ ذاك حيث رفضت الاعتراف بنابليون امبراطوراً على فرنسا وكان تاليران قد اختار بعناية فائقة هدية مكونة من صندوق من الذهب ومبلغ ٤٠ ألف فرنك يقدمها إلى « هالت » ، افندي سفير تركيا في باريس إلا أن نفوذ هالت هذا لم يجده له صدق في الاستانة وشقي « برون » هناك من كثرة ما بذل من جهد لكن كان كله عبثاً في عبث ذلك لأن الأتراك لبثوا كساحم في سياستهم معلقين بين القبول والرفض وعندما اعترفت كل من روسيا والنمسا نهائياً بنابليون امبراطوراً على فرنسا لبث السلطان متردداً كعادته وذلك لأنه سمع أن اعتراف النمسا كان معلقاً على شرط تريد أنجازها وهو الموافقة بالمثل على ضم بعض المقاطعات إليها ليتكون منها أيضاً امبراطورية فكان على تركيا أن تقدر هي الأخرى مصالحها . وكان انسحاب « برون » وتوتر العلاقات بينه وبين الباب العالي قد أحدث شيئاً من القلق إلا أنه لم يغير من عزم السلطان شيئاً وذلك لأن

«إيتالنسكى» المبعوث الروسى قد هدد بإعلان الحرب إذا وافق الباب العالى على رغبات فرنسا و نابليون: وقد وقف ستارتون يؤيد رأى روسيا فى ذلك الأمر وبذلك سقطت هيبة فرنسا ونفوذها لدى الباب العالى واعتبر ذلك إنتصاراً عندما ترك «جوبرت» الاستانة قاصداً باريس يحمل رداً إلى نابليون من السلطان نفسه وليس من الصدر الأعظم وبدأ الرعايا الفرنسيون والتجار منهم يجدون فى البحث عن خير الوسائل لحماية مصالحهم فى الليفانت وكان الباب العالى قد سمح للسفن الحربية الروسية بعبور المضائق

ولم يكن هذا الإقتراب أمراً غير عادى لدى نابليون رجل المفاجئات ولم تكن روسيا فرحة بهذا الإقتصار التافه حيث كان هدفها الأول تقسيم الإمبراطوية العثمانية لذلك كانت سياستها هى جر تركيا إلى حرب مع فرنسا وكان ذلك الهدف هو ما قصد إليه من عقد معاهدة التحالف الجديدة بدليل أن بنودها السرية كانت متفقة مع معاهدة سنة ١٧٩٨ وكانت أهم بنودها السرية باحتلال الإسكندرية وكذلك إحتلال موانئ البندقية القديمة مع قيام روسيا باحتلال المدن الهامة على الدانوب بدعوى حماية الرعايا المسيحيين التابعين للسلطان .

ولاقى هذه الإقتراحات آذانا صاغية وأخطرت حكومة بريطانيا بأن روسيا قد فوضت سفيرها المسمى «إيتالنسكى» فى التصرف المطلق ومع أن بريطانيا كانت ترى أن وقع هذه الإجراءات التى نصح بها السفير الروسى سيكون له أسوأ الأثر على تركيا إلا أن سفيرها فى الاستانة «أرثنوت» رأى أن يرضى روسيا فى سبيل المحافظة على التحالف والإتحاد فضلا عن أن مزايى الموافقة لإحتلال مصر وأرسلت تعليقات دقيقة إلى الجنرال كرايج قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط بالاستعداد لمجابهة إحتتمالات

الموقف على فرض أن فرنسا قد توجه إهتمامها للديار المصرية وأن قيام الاسطول البريطاني باحتلال الاسكندرية قد يكون إجراءً وقائياً لا بد منه.

وبدأت المفاوضات في الاستانة في مارس سنة ١٨٠٥ واتفق على المواد وبدأت الحرب الفعلية وتركزت المعركة على المواد التي كانت تمنع الاحتلال والتدخل إرضاء للرئيس وأعلن وزراء تركيا ان الامة كلها سوف تشور ضد المعاهدة حتى ولو كان قد وقعها السلطان .

ولم يخف الوزراء أن مجرد ظهور جنود أجنبية في مولدافيا سيكون حافزاً لقيام الباشوات بالثورة وأنه خير لتركيا أن لا تدخل المحالفة مع حلفاء عقدا معها معاهدة سرية يحوطها الشك وتلفها الريب في ليل بهم . وأخفقت المفاوضات من جانب الاتراك في سبتمبر وجاء الدور على سفير بريطانيا اربثنوت للتدخل ورأى أنه من المشكوك فيه أن يكون تدخله من نوع الدبلوماسية الناعمة وأفهم الاتراك أنه حتى بفرض عدم وجود معاهدة فلسوف يكون من واجب بريطانيا التدخل لحماية مصالحها ومن جراء ذلك عادت تركيا إلى المفاوضة ولم يحن ٢٣ سبتمبر حتى كانت المعاهدة موقعا عليها

وكانت تركيا في قبضة القيصرو كافة مقاطعتها تعج بالمندوبين الروس وكانت الفرق الحربية من آن لآخر تمر بها تحت نوافذ قصر سيراغلو وكان ديوان السلطان متخماً بكثرة ما يقدم اليه من المطالب ولم يكن للوزراء القدرة على القيام بأي اختصاص من صميم شئونهم إلا أن الأقدار كانت تضحك عندما وقف هؤلاء يدبرون والفلك دائر ذلك لأن أوسترلitz Austerlitz فككت هذا التكتل الأشعي وأنقذت تركيا من الخطر .

الفصل الرابع الاحتلال البريطاني الثاني

١٨٠٦ - ١٨٠٧

خطب نابليون ود الباب العالي الذي كان يعتقد أن العناية الإلهية قد أقامت هذا الإمبراطور الحديث (نابليون) ليكون صوت عذاب يتلى الله به عباده المعتدين الآثمين وهو يعنى روسيا وبريطانيا .

وكان قنصل بريطانيا أرثنوت كثير التردد لكنه اتصل بالريس أفندى الصدر الأعظم ، وقد كتب إلى بريطانيا يقول : -

« بعث الباب العالي مبعوثه مهيب أفندى إلى نابليون لتوطيد الصلات القديمة من الود والرعاية والتقدير . وظهر أثر ذلك حيث تردد الباب العالي في التصديق على وثائق معاهدة الصلح مع روسيا . بدأت المتاعب في عدم السماح للسفن الحربية الروسية بعبور المضائق التركية كما امتنعت حكومته عن إصدار البرامات (فيزا عبور) لكل الرعايا المسيحيين من أصل تركي .

كما امتنعت تركيا عن الاسراع بتجديد محالفتها مع بريطانيا معتذرة بحلول شهر رمضان ويلوح أن الرعب الذي كان يسود تركيا من روسيا بدأ يزول أثره وشجع ذلك نابليون الذي كان يتمنى خلق المتاعب لعدوته (روسيا وبريطانيا)

وبدأ عهد النشاط الفرنسي في الشرق ولبث عامين وعين سيسنياني سفيرا في تركيا لتوثيق رباط الصلة والحب وتأكيده عزم فرنسا على تدخلها في كل ما يمس تقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية .

أما روسيا فقد لاح لها أن بريطانيا ليست جادة في الشروع في تنفيذ السياسة المتفق عليها سرّاً بشأن تركيا لكنها أوضحت لبريطانيا أنه في حالة تدخل فرنسا في شئون تركيا فعلى بريطانيا أن تشرع فوراً في إرسال أسطولها في مظاهره إلى البواغيز التركية تأييداً لروسيا والشروع في إحتلال مصر وبعض الأراغبي التركية الأخرى فإذا وضعت الحرب أوزارها بين الدولتين وبين تركيا علق شرط جلاء القوات البريطانية عن مصر بشرط ضرورة جلاء جنود نابليون عن إيطاليا ولم يكن هذا برنامج زارتورسكى Zartorisky وحده الذي كان يدبر ضرورة تدخل روسيا بدعوى مساعدة مسيحي الأتراك وفصل دويلات الدانوب السلافية .

وقام ستروجونوف Strogonof سفير روسيا في بريطانيا بتوضيح سياسته للبستر فوكس Fox وزير خارجية بريطانيا على أن يكون هدف سياسته إظهار رغبة روسيا في المحافظة على أملاك تركيا من أطماع نابليون . وكان فوكس حذرا لا يود إلا أن يصل إلى عقد معاهدة صلح مع نابليون وأفهمه السفير الروسي أنه يجب الوصول إلى تسوية مسألة التوازن الدولي بين الدول العظمى في أوروبا وبين فرنسا وعلى الأخص حماية مصر من الإحتلال الفرنسي الذي قيل أنه هدف بوناپرت تأميناً لمواصلات بريطانيا مع الهند ورد وزير خارجية بريطانيا بأن موضوع حماية أملاك تركيا ليس عملياً وأنه يفرض قيام فرنسا بإحتلال مصر فلن تتعرض الهند لخطر محتمل ولما أراد أن تكون سياسته واضحة كتب إلى سفيره في بطرسبرج يقول : « إذا تم عقد معاهدة بين تركيا وفرنسا من مقتضاه التصريح للأخيرة بإحتلال بعض الأملاك التركية بالقوة فقد يصبح من المهم لكل من انكلترا وروسيا التدخل المسلح لمنع ذلك » .

وتطورت الحوادث ورأى أرثنبوت السفير البريطاني أن ينصح حكومته بإرسال قوة بحرية من بعض السفن لتهديد الباب العالي وطلب في تقريره أن تتولى الأدميرالية إصدار التعليمات بذلك إلى قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط وأثبت في تقريره أن الأسطول التركي لن يتمكن الإلتجاء إلى مكان يحميه وأنه إذا سقطت عاصمة تركيا انقطعت علاقاتها بآسيا وأصبح الطريق إلى الهند في مأمن ولما عزل الباب العالي كل من ولاء مقاطعتي ولاشيا وملدافيا المواليين لروسيا إعتقاداً على تشجيع فرنسا قامت قيامة روسيا لأن في ذلك خرقاً لاتفاقية سنة ١٨٠٢ التي تشترط عدم إجراء إنقلاب إداري في هاتين المقاطعتين دون مشورة روسيا وشربت تركيا كأس الذل إلى ثمالتها لأن فرنسا لم تهب إلى معوتها فاضطرت إلى إعادة تعيين الواليين وهما من أعدائها وظن سفير فرنسا أن في ذلك تعويضاً كافياً لكنه لم يفتن إلى رغبة القيصر في إعادة التصريح للأسطول الروسي بالدخول إلى المضائق حيث لم تكن تهمه مسألة فردية لاثنين من اليونان عادا إلى أملاكهما وكذلك لأن المعاهدة لم تجدد وكذلك لم تقطع تركيا علاقاتها بفرنسا وقبل الاستجابة لهذه المطالب الروسية من تركيا بالطريق الدبلوماسي كانت جيوش الأمير ميتشلصون Mitchelson قد دخلت إلى ملدافيا وبذلك أرادت روسيا أن تجر في ذيلها بريطانيا لقيام بعمل عدائي من جانبها ضد تركيا وهنا ارتكب السفير البريطاني خطأه الأشهر لأنه أراد أن يستدرج البرنس الروسي للإسحاب ظناً منه أن ذلك مدعاة لعدم تدخل فرنسا بل ولقطع صلتها بالأتراك . هذه الغلطة هي التي سببت طغيان نفوذ فرنسا على الباب العالي مع أن بريطانيا كانت تريد العكس . ورغم وجود سفن الأسطول البريطاني المعقود لواؤها للقائد البحري لويس فقد أعلنت تركيا الحرب على روسيا

بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٠٦

وفي هذه الأثناء وصلت تعليمات بريطانيا إلى سفيرها كالاتي :-
أولاً - كسب رضا الباب العالي وتفهيمة أنه لا بد من تجديد المعاهدة
الروسية التركية والبريطانية .

ثانياً - إرسال الاسطول البريطاني بقيادة دكورث Duckworth لتأييد
المطالب فإذا قبل الباب العالي يفهم بأن وجود الاسطول هو لحمايته .

ثالثاً - طرد قنصل روسيا (اتيا لنسكى) لأن تصرفاته هي التي أدت
بالباب العالي لإعلان الحرب على روسيا

رابعاً - إصدار أوامر بريطانيا إلى الجنرال فوكس في حالة رفض
الباب العالي باحتلال الإسكندرية بقوة قوامها ٥٠٠٠ جندي على أن يكون
الغرض من ذلك الاحتلال ليس إحتلال مصر ولكن لمنع فرنسا من محاولة
إحتلالها واشترط أن يكون إختيار قائد هذه القوة ممن تتوفر لديهم فوق
صفات الجندية الصفة الدبلوماسية أيضاً

وأبحر الاسطول البريطاني من قسادم في يناير سنة ١٨٠٦ بقيادة
دكورث وكانت الحوادث في الاستانة تجري سراعاً وقدم أربشوت أنذاراً
إلى الباب العالي بما تقدم .

ورأت تركيا أنه في غير صالحها الدخول في حرب مع بريطانيا فأرادت
أن تستمهل السفير لكنه كان ساخطاً في أسلوبه في الحديث لذلك تقرر أن
يحال بينه وبين الاسطول البريطاني بأى ثمن فتقرر أن يودع السجن . ولما
علم بذلك دبر خطة حمقاء للهرب من العاصمة التركية فدعى معظم أفراد الجالية
البريطانية إلى وليمة على ظهر السفينة (اندميون) بقصد الترفيه وحدث أن
غادرت الميناء فجأة وكان الضيوف لا يعلمون السر إلا أنها وقعت في كمين

أعد لها وسيق السفير إلى السجن وحيل بينه وبين الاسطول البريطاني .
ولما وصل دكوث إلى ميناء تندوس Tendos في ١٥ فبراير
كان قد علم بأمر سجن السفير فأبرق إلى الجنرال فوكس ليسرع بأرسال
القوة البحرية إلى الاسكندرية .

أبحرت القوة إلى الاسكندرية بقيادة الجنرال فريزر في ٦ مارس سنة
١٨٠٦ من ميناء صقلية وكان قوامها جنود من المستعمرات البريطانية ولم
يكن من بين ضباطها من يعرف الشرق ولا خدم فيه عدا الجنرال ميد
ويلوح أن السبب العالي هو ومحمد علي كانا يتوقعان هجوماً بريطانياً
بدليل أن الوالي حاول إيفاد حامية من الجنود الالبانيين إلى الاسكندرية
إلا أن المستر ميست الذي كان يعلم بأمر هذه الحملة البحرية البريطانية
وموعد وصولها إلى الاسكندرية مازال يستدرج الوالي حتى ألغى أمر
إيفادها . وقام محمد علي إلى الصعيد ليشار البكوات بينما تولى ميست
تأليب القبائل العربية ليساعده وكتب إلى شاهين الذي خلف الآلى
خطاباً يعده فيه بانتظار الأمل باسم السعيد .

وفي ١٤ مارس وصلت القوة البحرية إلى مشارف ميناء الاسكندرية
وفي ٢٠ من الشهر كانت قد احتلت الاسكندرية . وكتب ميست في هذا
يقول (لو أن محافظ الاسكندرية صمد للقوات مدة ٤٨ ساعة قبل عملية
إنزال الجنود الانكليز الى البر لما أمكن نزولهم لكنه كان قد مل عسف
الحكومة وظلمها . كذلك لو شاء أهالي الاسكندرية منع هذه القوة من النزول
لتم ذلك لهم باغلاق أبواب أسوارها في وجوههم غير أن أحوالهم كانت
تشبه أحوال المحافظ من حيث خيبة الأمل لكثرة ما لا قوه من ظلم
واضطهاد) . ولقد كان لهذا النجاح أثره في انعاش آماله . وبتاريخ ٢٢ مارس

أرسل خطابا الى البكوات يطلب إليهم فيه ان يعيشوا إليه سرا برسول ياتمنوه
ليلى عليه مطالبهم . وبهذه السياسة كان ميست يود أن يمكن لبريطانيا في
إحتلال مصر على اعتبار أن أهلها راضين بذلك .

ورأى أن أول أهداف هذه القوة البريطانية بعد نزولها الى الاسكندرية
هو احتلال رشيد وكتب الى الجنرال فريزر تقريرا مطولا يذكر له فيه
أنه لم يعد في مدينة الاسكندرية كلها الا النمرين الذي يكفي أهلها يوماً واحداً
فاذا لم يتم على الفور باحتلال رشيد لكان في ذلك هلاك أهل الاسكندرية
وجنوده من بينهم جوعاً ومسغبة . ولو أن هذا القائد فريزر كان بمصر
عام ١٨٠١ اذن لعلم أن القائد الفرنسي مينو قاوم حصاراً مدته سبعة أشهر
من أكثر من ٧٠٠٠ جندي بريطاني وأغلق في وجهه ميناء الاسكندرية
وكان في موقفه لا يقدر على الحصول على أية إمدادات من البحر كما هو
متاح للانكليز . وكان قصر نظر فريزر هو الذي مهد لميست أن يغشه ويغمر
به . وجاءت غلطة الثانية من أنه لما شرع في السير نحو رشيد سار ببعض
وحدات جيشه فقط لا بالقوة كلها وأرسل الجنرال ووشوب
على رأس قوة قوامها ١٤٠٠ جندي الى رشيد لاحتلالها وكان ميست قد
أوهمهم أن الطريق بمهده وليس فيها ما يخشونه في قليل ولا كثير وبذلك
سار الجنود في الازقة الضيقة دون حراسة ولا حذر وما لبثوا الا قليلا
حتى أخذتهم الصيحة من كل مكان وأطلقت عليهم النيران من الارض ومن
السماء وما لا يحسبون ولم يسعهم إلا الامعان في الهرب متقهقرين مخلفين
وراءهم ١٢٠ قتيلاً من بينهم قائدهم ووشوب و ٢٥٠ من الجرحى وقال
فريزر يصف الحادثة أنها كانت مأساة غير متوقعة وكارثة فادحة ومع ذلك
لم يعمل الخجل وجه ميست بل ذهب في جماعة من أعيان الاسكندرية ليقابل

فريزر ويطلب اليه تدارك رشيد لأن الطاعون قد اجتاحتها وتقرر ايفاد حملة أخرى اليها عهدتها الى الجنرال ستيوارت ومعه ٢٥٠٠ رجل وكان الالبانيون قد ملأت الثقة نفوسهم وأحيا الأمل موات أمالهم فاعدوا تحصين المدينة حتى لم يتمكن ستيوارت من أن يتخذ حيا لها أمراً لاسيما وقد كان لازماً عليه أن ينيط بنصف قوته أمر مراقبة مواصلاته نحو الجنوب ولم تلبث تلك الحملة أن وقعت في حباتل القوات الالبانية الوافدة من الجنوب من القاهرة وسلمت قبل أن يتداركها ستيوارت بمعوته واضطر أخيراً أن يعود الى الاسكندرية بخفي حنين. هاتان الحادثتان أكدتا لفريزر أن لا يعنى إلا بمدينة الإسكندرية وحدها وذلك لأنه عرف أخيراً فقط وبعد أن بذل الثمن من دماء جنوده مدى سمائه لنصحية ميست إلا أن الضرر كان قد تم وانتهى ولقد كان الالبانيون كمن مسهم الشيطان بالأذى عندما سمعوا بزول فريزر الى الاسكندرية حتى أنهم تداولوا أمرهم فيما بينهم بالفرار الى سوريا بعد أن ينهبوا كل ما قد يقدرون عليه من أسلاب البلاد وغنائمها أما العلماء وأهالي البلاد فقد كانوا تواقين الى أن يبدلهم الله من ذل الوالى وبطشه وخلفه بالوعود احتلالاً أوروبياً وكان الممالك قد انجهوا الى الشمال ليشهدوا مسرح الحادثات وقد عرض عليهم الباشا عروضاً سخية العطاء وقد أرسل اليهم المسيو دروفتي Drovetty قنصل فرنسا بمصر المسيو مانجين (وهو المؤرخ الفرنسى الأشهر فيما بعد) لينصح لهم أن لا ينحازوا الى جانب الإنكليز النجسين وانحاز الى رأيه بعض فضلاء العلماء فنصحوا الممالك بأنه ليس من دين الاسلام فى شيء بمالاة الإنكليز .

ولقد كان من المحتمل أن يكون النصيحة أثرها فى نفوس الممالك لولا أن فى نفوسهم أمراً مبيتاً لاحيلة للنصح، ذلك لأن قلوبهم كانت مترعة من الحقد

والكراهية نحو محمد على حقداً لا يعلو عليه الا حقدهم على أنفسهم ولقد وجدهم
المسيو مانجان بلا أريحية ولا حماس وليس فيهم شرف الروح العسكرية ولا النظام
ووضع لفريرز الهدف الذي جاء البكوات من أقصى الارض سعياً وراءه.
لقد قال أنهم وفدوا اليه ليكن لهم في إمتلاك مدينة القاهرة بدلا من أن
يساعدوه في إمتلاك مدينة الاسكندرية ولذلك فقدلوى وجهه بعيداً عنهم
وتركهم لشأنهم وعز هذا على ميست وما زال يستدرج فريرز حتى لا يوافق
على اقتراح من محمد على مؤداه ابرام تحالف مع بريطانيا وبأن لا يرتبط
برباط ما مع الالبانيين ذلك لأن في هذا الحلف مضية للأهالي والماليك
وهم أصحاب حق. وبناء على هذه النصيحة أعان فريرز لمدوب الوالى أنه
لو فك أسار الأسرى البريطانيين ووعد بأن لا يضيق الجصار على المؤن
التي ترد من داخلية البلاد الى الاسكندرية فإنه لن يتدخل في شئونه مطلقاً
بل يقدم اليه كل مساعدة ممكنة. وكان فريرز يعنى بأن هذه المساعدة هي
أن يدفع للوالى رشوة من المال. وبقيت الأمور تسير على هذا المنوال
حتى تم انسحاب البريطانيين وبذلك لم يهاجم فريرز وحفظ الوالى عهده
وميثاقه فيما يختص بالمعاملة الحسنه لأسرى الحرب الانكاز .

. ومع ذلك فقد كان للوقف العام في الشرق الأوسط أثره الفعال على
العلاقات القائمة بين الحكومات ودخلت بروسيا في حلف التكتل بدل
النسا وتولى المستر جورج كاتنج وزارة خارجية بريطانيا وضاعف نابليون
نشاطه في مجال الشرق الأوسط وعقد معاهدة تحالف مع إيران وبعث إليها
الجنرال جاردن Jardin وكثير من ضباطه ولم تعد الجاليات
الأوروبية تخشى جانب الأهالي وكان أهم غرض يرمى إليه نابليون هو أن
يخلق المتاعب في وجوه أعدائه وفي كل مكان يقدر عليه.

وكانت تركيا داخلة في هذا المجال وقد حاول بكل ما يقدر عليه أن يحيي الروح القديمة في قلوب الأتراك ومن ذلك أصدر أوامره بأن تترجم الغازية العسكرية إلى اللغة التركية وترسل هناك ولم يهل عام ١٨٠٦ حتى تقدم باقتراح عقد تحالف دفاعية هجومية مع تركيا

واستغل على مدى واسع التنافس القائم بين دول أوروبا ومنذ احتلال مقاطعات الدانوب وقفت النمسا بمعزل عن حلفائها القدماء ورفضت كل تعاون وذهب هناك بوزوودي بورجو للقيام بنشاط دبلوماسي لكنه أخفق وعاد بخفي حنين وكتب تقريراً أوضح فيه أن النمسا لن تعود للانضمام إلى الحلف مالم تسحب روسيا جنودها من مقاطعتي ولاشيا ومولدافيا ورفض نابليون الصلح مع بروسيا مالم تقدم ضماناً بالمحافظة على أملاك الباب العالي وأن تتحالف معه إذا قام باكراء روسيا على إخلاء منطقتي دول الدانوب ورفضت النمسا التوسط في مؤتمر عام إقترحه نابليون عندما علمت أن تركيا مدعوة إليه ووضع لدى كاتنج ولسفير روسيا أن الحرب مع فرنسا لا تفيد كما لا يفيد عقد الصلح معها إلا إذا أمكن لكتيها إبعاد نابليون عن إتمام الصلح مع تركيا. وكان نص المادة الأولى من مشروع المعاهدة مع تركيا أن تقبل الأخيرة تجديد كافة الاتفاقات والمعاهدات القديمة ونص البند الثاني على أنه طالما كانت فرنسا محتلة دالماشيا فإن الخطر لا يزال قائماً لذلك اتفق على العمل على طرد فرنسا بعمل مشترك والبند الثالث ضرورة عمل تحالف مع بريطانيا تدخل فيه روسيا ويكون الغرض منه المحافظة على أملاك الباب العالي والبند الرابع يرخص لروسيا إحتلال قلعة شوكرم وبندر كضمان حتى تنتهي مفاوضاتها مع فرنسا وفي المادة الخامسة تقوم ولاية باسم سربيا بحكمها أمير ينتخبه الأهالي مدى الحياة ويؤيده السلطان والبند

السادس ينص على إعادة مقاطعتي ولاشيا وملدافيا إلى حالتها السياسية السابقة مع الترخيص لأبسيلا تي بالاحتفاظ بقوة حربية من ٤ إلى ٥ آلاف جندي لحماية بلاده من أى هجوم من جيرانها.

واحتفظت بريطانيا بمصر لتكون بمثابة توازن تستغله وهي تفاوض الباب العالي إلا أن الجلاء العاجل كان أمراً مفروضاً منه ولم تكن حكومة بريطانيا قد وصلها نبأ الأحداث التي وقعت في رشيد لكن الذي كانت تخشاه هو ما علمته من التقارير الأولى لكل من فريزر وميست أن الهدف الأساسي من إحتلال الاسكندرية هو بمثابة إجراء وقائي لا بد منه للحيولة دون الغزو الفرنسي وربما أدى إلى خلق عبء ثقيل على إمكانيات بريطانيا الحربية لا تدر عليه لذلك صدرت أوامرها إلى القائد العام بأن لا يتخذ من حادث إحتلال الاسكندرية وسيلة حربية عادية تستدعيه أن يداوم على طلب الامدادات لها وعليه أن يعرف نية حكومة بريطانيا لا ترقى إلى درجة إمتلاك مصر من جراء معاهدة صلح .

وبذلك غر على فريزر أن يتأدى في وعوده بمساعدة الممالك على استعادة القاهرة ولما وصلت أخبار ووشوب وستيوارت في رشيد صدرت الاوامر السريعة إلى فريزر بإخلاء الاسكندرية أو العدول عن دخولها إذا لم يكن قد دخلها فعلاً. وكانت الحكومة البريطانية تفضل إحتلال صقلية عن الاسكندرية وفي نفس الوقت عمل الباب العالي جاهدا حتى لا يطغى نفوذ فرنسا عليه ولذلك فقد رفض قبول فصيلة فرنسية ورد على عرض فرنسا بإبرام معاهدة تحالف دفاعي هجومي بسؤاله عما إذا كانت فرنسا تنوى سحب قوات إحتلالها من بولندا .

وأرسلت تركيا سفيراً عنها إلى حكومة فرنسا في شخص « أمين » فهد

أفندى ، إلا أن التعليمات صدرت إليه على أن لا يقوم بأى نشاط ولا ح أن اختياره كان موقفاً ذلك لأن تاليران عندما سأله عن اشتراكه في مؤتمر فكان رد السفير أنه لا يفهم معنى كلمة مؤتمر ولما طلب إليه ابداء الرأى في العرض الفرنسى بإرسال طايبور شرف فرنسى الى تركيا قال أنه يستحسن أن لا يتم ذلك إلا بعد عقد معاهدة صلح وتقرر أن يتولى المفاوضات معه كل من كولينكور وروكس وبعد أن طال بهم الجلوس في قاعة المؤتمر قال فاهد أفندى ان التحالفات أمر يمنع دين الاسلام ثم غطى في نوم عميق وكانت أهداف السياسة التركية ترقب ما تأتى به الأحداث في قوى الدول الأوروبية العظمى التي اشتد فيها بينها التوتر ثم الميل الى سياسة التردد والنفاق والمواراه (السياسة العائمة)

ووصل السير ارثر الى صقلية في ١٠ يوليو سنة ١٨٠٧ واتفق مع الجنرال مور لتأجيل سحب قوات فريزر من الاسكندرية لأن السير باجيت كان يود أن تكون بين يديه ورقة يلعب بها في مفاوضاته مع الباب العالي وفي ٢٨ يوليو عاد السير ارثر الى تركيا حيث وجد أن بوزودى بوزجو كان قد سبقه الى تندوس وقابلته السلطات بلا ترحيب ووجد أن مقابلته مع الباب العالي من الصعوبة بمكان . وقد كان للثورة التي قضت على السلطان وقتل فيها الكثير من حيثيات البلاد أثرها اذ لم يكن في الإمكان القيام بأية اتصالات ذات فائدة وكانت الثورة لا تعنى بشئون السياسة الخارجية . وبعد قليل وضحت اجتماعات تلسيت Tilsit التي تلاها توسط فرنسا للصلح بين روسيا وتركيا وبذلك قضى على بعثة بوزو وقام باجيت بالعمل منفرداً لحساب دولته وكان الاتراك يميلون الى صداقة بريطانيا لأنهم خشوا على عواطف حلفائهم الجدد وقالو لباجيت أنه لم تكن هناك

حرب معلنة بين روسيا وتركيا بصفة رسمية وبالتالي فلم يكن هناك داع لإبرام معاهدة رسمية للصلح مع بريطانيا خصوصاً إذا جلت عن الاسكندرية ورفعت الحصار عن تركيا.

• ورد كاتنج وزير خارجية بريطانيا على ذلك بأنه مستعد لسحب جنوده من الاسكندرية على شرط أن يقوم الباب العالي بتقوية الحامية التركية فيها وأن يسمح بتعاون قوات الاسطول البريطانى فى حالة الدفاع عنها غير أن ذلك لم يغن من الامر شيئاً .

وأعلن قبطان باشا إن حكومة تركيا يؤملها قطع المفاوضات مع بريطانيا حتى لا يسوء موقفها الخارج مع حليفتها روسيا وفرنسا لاسيما وأن بريطانيا لم تكن فى حالة حرب مع تركيا وأنه يعد بتقديم مقترحات جديدة لبريطانيا فى مدى شهور أربعة وبذلك قضى على بعثة باجيت هى الأخرى بالاستانة وانتهت مهمتها .

وكانت الاسكندرية قد أخليت من فريزر قبل هذه الحوادث بقليل برغم التعليمات التى أرسلت اليه بتأجيل الجلاء لحين صدور أوامر أخرى وكان الجنرال شيربروك ومساعد الكابتن فيلوز Fellows قد وقعا اتفاقية مع محمد على شخصياً وأثنى فريزر على سلوك الوالى الودى الرزين وتم الجلاء عنها فى ٢٣ سبتمبر .

ويمكن تصور حزن ميست بعد ذلك وبلواه وأساء فقد كان يستحث بريطانيا على إحتلال الإسكندرية حتى يعقد صلح مع تركيا وينصح بطرد الالبان وإعادة الممالك إلى سلطانهم وعقد إتفاقيات دفاعية معهم لحماية مصر وكان الباب العالى يسر ويهيج لهذا التصرف لانه حرم من الجزية ومن

الهدايا منذ تولى محمد علي حكم البلاد الذي تأمر مع الفرنسيين لينال استقلاله التام عن تركيا وقال أن حكومته تنأى عن بعد النظر لأهمية مصر بالنسبة للهند وبأن مصر ستكون حقلاً خصباً لمؤامرات فرنسا في القريب العاجل وليؤيد وجهة نظره رفع إلى حكومته عرائض شتى وقعها اليونان وأهل مالطة وقبرص والشوام ومن جاليات أخرى مقيمة بمصر وأرسل المملوك أمين بك إلى باجيث يقدم عبارات ولائه لبريطانيا في تركيا ولكن باجيث كان في مركز لا يحسد عليه وانه لا فائدة ترجى من وراء ذلك وتعذر على أمين بك الوصول إلى الإستانة كما أنه لم يتمكن من العودة إلى مصر لجلاء بريطانيا عنها فكانت مالطة هي مشواه الأخير.

وغادر ميست مصر إلى إيطاليا طريدا عاجزاً واتضح له بالدليل أن الممالك كقوة أمر مشكوك فيه ولما عاد في مأمورية أخرى إلى مصر سنة ١٨١١ تحقق له الأمر حيث كان الممالك صفراً على الشمال .

وبذلك ينتهى الإحتلال الثانى لمصر وهى فترة لا يمكن التحقق منها إلا من الإطلاع على ملابسات الظروف الدولية وقتها كجموعة .

وفضلاً عن أخطاء فريزر ومستوليات ميست كانت المهمة كلها خطأ وكان تقرير مور عنها هو الحق بعينه .

فلو أن هذه الحملة كان قد تقرر بشأنها أمر من الأمور للتأثير على تركيا فإن مصر كانت في مركز بعيد لا يحدث هذا الاثر كما كان من المستحيل أن تصبح مصر من نصيب بريطانيا في معاهدة صلح ذلك لأنه كان يمكن أن يتم هذا مثلاً دون الحاجة إلى إرسال حملة من صقلية كان الأمر في شدة الحاجة إليها وقتذاك في مكان آخر أو حتى على الأقل كانت هذه الحملة ترسل إلى الدردنيل مع قوة بحرية إذا دعى الحال لذلك.

الفصل الخامس

مشكلة الشرق الادنى

(١٨٠٤ - ١٨٥٢)

عندما آذن القرن الثامن عشر بالزوال كانت مسألة الشرق الادنى قد وصلت آخر مداها وقد أكدتها ثلاثة عوامل : أطراد ضعف حكومة تركيا في الاستانة وقيام الانم المسيحية الفتية الصغيرة في دول البلقان وتأثير هذين العاملين في سياسة الدول العظمى . وفيما بين السنوات من ١٧٨٨ إلى ١٧٩١ هاجمت كل من روسيا والنمسا متفقتين تركيا ، أما روسيا فقد ادعت انها حامية المسيحية في الامبراطورية التركية وتقدمت إلى أن وصلت ميناء اكزاكوف على البحر الاسود

وقام المستر (بت الصغير) متكلما نيابة عن انكلترا وحذر من خطر التقدم الروسى وتهديد الكيان التركى إلا أن البرلمان لم يؤيده في ذلك ولكنه كان قد مهد الطريق لمن يخلفونه حتى أنه في مدى التسعين عاماً التي تلت ذلك اتبعت انكلترا سياسة موالاة تركيا مناوأة روسيا سياسياً وأظهرت النمسا كذلك مثل هذا التأييد لتركيا في عام ١٧٩١ حيث ردت إليها معظم ما كانت قد كسبته منها في الغزوات والفتح واتجهت إلى فكرة مناصرتها وحمايتها ذلك لأن كلا من الدولتين انكلترا والنمسا كانتا قد تحقق لديها منذ سنة ١٧٩١ بأن تركيا قد أصبحت خطراً ماثلاً عليهما لا من حيث قوتها ولكن من حيث ضعفها.

ومنذ فجر القرن التاسع عشر بدأت روسيا في الزحف جنوباً في اتجاه

سواحل البحر الأسود والاسطانة هي الهدف ومحط الانظار إلا أن النمسا قبعثت على جناح روسيا متربصة متحفزة للوثوب عليها إذا هي جازفت بالاشتباك في حرب مع تركيا أما انكلترا التي كانت ترقب الحادثات عن كثب فكانت تعزم حماية التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط وتدفع عن هجوم يقع على الاسطانة نفسها.

وقد كانت المتاعب تبدأ دواما كلما طالبت أمم البلقان الصغيرة بتخليص استقلالها من تركيا وكانت تتداخل حينئذ الدول العظمى لتنظيم أمورها أو تحسين مستواها ، وكان تصميم هذه الدول المسيحية على التمرد والثورة أمر مقطوع بصحته وحاول الأتراك في بعض الأحيان القضاء على هذه المحاولات بأعمال المذابح التي كانت تشتد كلما نقصت قدرتها الحربية وأحيانا الأتراك يرغمون إرغاماً على أن يمنحوا هذه الشعوب المسيحية بعض المزايا لكنهم كانوا يماطلون في تنفيذ هذه الاتفاقات اللهم إلا إذا لاح في الأفق ضغط الدول العظمى عليهم في ذلك وكانت هذه الامتيازات إن منحت رمزاً فلا تنفذ في الواقع .

وكانت العناصر الثلاث للمشكلة هي أولاً قيام دولة شرقية بأوروبا تسوم الملايين من رعاياها المسيحيين الخسف ثم وجود مجموعة من الدول العظمى ليس بينها غير روسيا وحدها هي التي تحاول الحد من هذه القوة وأخيراً وجود الكثير من الرعايا المسيحيين في أمم صغيرة يهبون لتنظيم أنفسهم تدريجياً والتسلح بالعلم والقوة لا طراخ نير الأتراك عن عواتقهم وكان هذا الموقف سبباً لقيام الكثير من الفتن والثورات في غضون القرن التاسع عشر في وجه السلطان مما أدى إلى قيام ثلاث حروب روسية وتركية وحربين آخرين اشتركت فيهما انكلترا وفرنسا وروسيا ومن بين هؤلاء

الرعايا كانت رومانيا (١) تشغل مقاطعات مولدافيا وولاشيا (وهي رومانيا الحديثة) وكان حكمها من أهلها أنفسهم وتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي وكانت بقية المناطق العنصرية الرئيسية يسكنها على التوالي أهل العرب والبلقان واليونان كل جنس في حدود أقليمية فالعرب واليونان كانت تتبع الاستانة مباشرة بخلاف مولدافيا وولاشيا ولما كانت بلغاريا تجاور الاستانة لذلك تأخرت حركات تحريرها بعد العرب واليونان ولقد كان العرب لا اليونان أول من أشعل الشرارة الأولى في طلب الحرية لدول البلقان وقامت أول ثورة في سنة ١٨٠٤ بزعمارة كارا جيجورج (الأسود) وكان تاريخها سلسلة مغامرات من أعمال البطولة والمذابح في كلا الطرفين وبعد مضي أعوام ثمانية قوى مركز كارا جيجورج وحصل في معاهدة ١٨١٢ بين روسيا وتركيا على وعد بالحكم الذاتي ولكنه هزم في سنة ١٨١٣ وهرب من بلاده غير أنه في سنة ١٨١٥ قام منافسه وعدوه المدعو ميلوس بثورة أخرى ونجح في تأكيد الاستقلال الانفصالي تقريباً فوراً وبعد محاولات شاقة حصل على مبتغاه والاعتراف به أميراً على العرب .

وهذا الجهاد الغامض من أبطال الفلاحين ضد جيش تركي يبلغ مجموعه ثلاثة أضعاف عددهم قد لفت أنظار أهل أوروبا إلا أن كافة الدول العظمى حركها قيام اليونان بثورتها سنة ١٨٢٠ فروسيا لاعدام بطريق الاستانة ومذابح المسيحيين في اليونان كان يحشى من قيامها بالهجوم المباشر على تركيا وعلى الفور قامت كل من انكلترا والنمسا باتخاذ الخطوات

١٥، شملت رومانيا عند تأسيسها سنة ١٩١٣ مولدافيا وولاشيا وجزء من دوبروجة بلغ سكانهم من ٧ - ٨ مليون نفس وكنتيجة للحرب تضاعف عدد سكانها بإضافة بسارايا ويوكوفتيا وترانسلفاتينا وجزء من المجر

الضرورة لتعاشي وقوع الحرب وبقي كل من كاتنج ومترينج متفقان على المبدأ وكان الكفاح بين تركيا ورعاياها الثوار من اليونان مسألة من شأن تركيا وكانت واجبات الدول العظمى أن تقبض بين يديها على حلقة الملائكة وأن لا تسمح لفريق بمحاربة فريق أو استعمال القوة ذلك لأن روسيا لو أرادت فض النزاع عن طريق الحرب فإنها سوف تلتهم اليونان في لقمة واحدة تليها تركيا في اللقمة الثانية واستمر هذا الوضع من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٥ وتلا ذلك تغير مخالف فقد طلب السلطان إلى محمد علي وإلى مصر الذي أرسل ابنه إبراهيم على رأس جيش مدرب إلى المورة وكان نجاحه في الحملة عظيماً حتى أن روسيا أعلنت أنها سوف تتدخل لانقاذ اليونان من الفناء . وقرر كاتنج أن الطريق الوحيد الذي يجب أن تسلكه بريطانيا هو أن تشترك مع روسيا في الضغط على تركيا وأبت النمسا أن تساهم معها فوقفت على الحياد ووقعت كل من انكلترا وروسيا بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٢٦ اتفاقاً بهذا المعنى واضطرت تركيا أن تقبل الهدنة مع اليونان وأن تمنحها نوعاً من الحكم الذاتي وفي ٦ يوليو سنة ١٨٢٧ وبعد أن دخلت فرنسا طرفاً ثالثاً في الاتفاق وقع الحلفاء معاهدة نهائية من مقتضاها استعمال القوة ضد تركيا في حالة عدم رضوخها لاستجابة لنداء الحلفاء في قبول الهدنة ومنح اليونان حريتها ونشأ عن ذلك بعد موت كاتنج في ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ إن نشبت موقعة نافارينو حيث قضى المتحالفون الثلاث روسيا وانكلترا وفرنسا على الأسطولين التركي والمصري وكانت هذه الكارثة المدلّمة على تركيا ليست سبباً في منح اليونان حكمها الذاتي فقط بل أصبح استقلالها التام أمراً

متطوعا به وفي مستهل ١٨٢٨ اتخذت روسيا نفس الخطوة التي كان كاتنج يتحاشاها واعلنت الحرب مباشرة وحدها على تركيا (١) - ولو أن تحذيرات كل من انكلترا وفرنسا ما كانت تجدها أذناً صاغية لدى القيصر نقولا فقد كان من الواضح انه لا يود هدم الامبراطورية التركية ولا ابتلاع اجزاء كبيرة منها . وبعد مناوشات مبدئية كانت طلائع الروس قد دخلت ادرنه في صيف ١٨٢٩ ، ورغم قلة جيوش القائد الرومى دياييش وضعف معنوياته غرته زهوة النصر فطلب إلى الاتراك الجنوح إلى السلم فجنب السلطان ووقع معاهدة ادرنه في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩ واستولت روسيا على بعض الاملاك على حساب الاتراك في آسيا الصغرى وبذلك تقدمت حدودها إلى جبال منطقة القوقاز إلا أنها لم تحاول الحصول على غير ذلك في اوروبا وكانت الحدود الفاصلة بين روسيا وتركيا تقف عند نهر دبروجة إلى شمال مولدافيا وكانت سياستها في اوروبا ليست إلتهاام الاراضى لضمها ولكن مجرد الدخول اليها بطريق السلم .

وخشيت انكلترا وفرنسا أن تصبح اليونان قاعدة بحرية لها وزنها تعتمد في ذلك على روسيا لذلك فقد اقترح ولنجتون تقسيم اليونان إلى قسمين وهو يرمى بذلك إلى بقائها في أقصى درجات الضعف على قدر الامكان وذهب لبردين إلى أبعد من هذا فاقترح تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء متساوية ولحسن الحظ نزل كلاهما عن الحكم وتولاه بالمرستون وجرای

(١) أعلن الحلفاء كما هو مشهور ان موقعة نافيارنو ليست مقصودة لذاتها حتى ان انكلترا رفضت طوال مدة اشتراكها فيها أن تعتبر نفسها كدولة محاربة ضد تركيا وكذلك فعلت فرنسا رغم إرسالها قوات بحرية كبيرة لاخللاء المورة وفي الحقيقة كانت معاهدة لندن من صنع كاتنج ولم يصدق عليها ولنجتون ولا فرنسا .

وزيدت مساحه اليونان حتى شملت رقعتها « أرتا وفولو » وأعلن استقلالها ومنحت قرضا وأصبح لها تاج (١٨٣٢) وكان اعتراف روسيا وفرنسا وانكلترا باستقلالها ذلك الاعتراف الذي كانت روسيا تتلصقاً فيه إلى حين هو النقطة الفاصلة في تاريخ البلقان الذي لا يعنى إلا بمصالحه أولاً هذه المصالح التي لا تتسق مع مصالح روسيا أو الدول العظمى وكان الاعتراف بانفصال إحدى دول البلقان عن تركيا معناه جنوحها إلى روسيا عدا اليونان حيث خلصت من نفوذها وفي المسائل الرئيسية كانت روسيا ناجحة في بسط نفوذها ولذلك نشأت بينها وبين رومانيا كراهية مرّة أما في الصرب فقد حاول أميرها (ميلوس) أن يجعل من روسيا مخلب القط في مداوراته مع تركيا ولكن فيما يختص بتركيا نفسها فقد كسب القيصر نقولا نصراً مؤزراً عليها وكانت سياسة روسيا بعد عام ١٨٢٩ ولمدة عشر سنين على أقل تقدير تجرى وراء سياستها التقليدية للضغط على الاستانة وفي اثناء ذلك تضم إلى املاكها كل ما أمكن الحصول عليه من املاك تركيا وقد تكونت جمعية روسية من رجال الدولة بها بأمر القيصر نقولا سنة ١٨٢٩ وذلك لبحث احتمال حل الامبراطورية التركية وانهارها وكان تقرير اللجنة مخالفاً للتقاليد الروسية السياسية وذلك بميلهم إلى الابقاء عليها وذلك يفسر على أنه لو تفككت الامبراطورية العثمانية إلى درجة أقل من ذلك فمغناة تكوين دويلات بلقانية صغيرة قوية تقف امام نفوذ روسيا وتغلغلها فيها . ومن ناحية أخرى فقد أصبحت لها حقوق مترتبة على ارتباطها بروسيا بموجب معاهدات لها عليها نفوذ يمكن زيادته بالسيطرة الاقتصادية والتوسع السلي ولو كانت روسيا تقرر امتداد حدودها فيجب أن يكون ذلك شطر أدمنيا أو شطر بغداد وليس نحو الاستانة وقد قبل

القيصر وجهة نظر التقرير في امتعاض وسار على سياسة الاحتفاظ بتركيا في أوروبا وقد نقل القيصر نقولا هذه الآراء إلى النمسا وحصل على مساعدة مترينخ ولكن كبر عليه أن يوضح سياسته لانكلترا فاستمر بالمرستون في معارضة روسيا معتقدا أنها راغبة في التوسع إلى أن تضم الاستانة وتسيطر على الدردنيل .

ولعل بالمرستون كان ملهما حينما رأى أن النمسا وثيقة الصداقة بروسيا ولكنه لم يكن كذلك (١) .

ولكنها في الحقيقة لم تكن روسيا بل فرنسا هي التي كان نشاطها ملحوظا في سياسة تصفية تركيا في المدة من ١٨٣٠ - ١٨٤١ ولقد قيل هنا وهناك كيف أن فرنسا ابتلعت الجزائر في غضون هذه المدة وكيف أنها احتضنت ثورة مصر ضد تركيا في سبيل انجاح مطامعها في البحر الأبيض المتوسط وكانت انكلترا كعادتها دوما شديدة المحافظة على كيان تركيا فكان طبيعا أن تعارض مشروعات فرنسا .

وكان الخطر الحقيقي يسكن في القطر المصري فمن هناك قام محمد علي باشا الجريء الطموح بإرسال جيشه لمساعدة السلطان في اخضاع اليونان وأصبح فعلا واليا على كريت وكان يأمل أن يضم تركيا ودمشق إلى مصر وقد أظهر السلطان غيرته وشكه فسمع نصيحة مستشاريه الذين لم يكونوا في الواقع غير أعداء محمد علي الشخصيين وظن هذا الوالي الجريء - وربما كان محقا في ظنه - أنه في خطر وقرر أن يتغلب على أية خطط تؤدي إلى

(١) بام كان الاسم العادي لالمرستون ولقد اعتقد خطأ أن اتفاقيات ميوشنجراف في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ لم تكن في الحقيقة غير تقسيم تركيا بين كل من روسيا والنمسا وكانت السرية هي الخطر الدام الذي يهدد الدبلوماسية الطاغية .

نفيه من مصر وذلك بهجومه على السلطان وضم سوريا ودمشق إلى مصر وعلى ذلك أستدعى محمد علي ابنه ابراهيم وأصدر إليه الأمر بالبدء في حرب دفاعية ضد السلطان . وفي نوفمبر سنة ١٨٣١ غزا ابراهيم فلسطين عن طريق البحر ونزل إلى البر بقوته القليلة النظامية وكان هجومه ناجحا يشبه هجوم النبي سنة ١٩١٨ وسقطت سراعا كل من باقا وغزة وبيت المقدس ولكنه أضر للتأخر عند مدينة عكا كما تعطل فيها نابليون ولكنه احتل المدينة بصفة قاطعة في شهر مايو سنة ١٨٣٢ وسقطت دمشق في شهر يونيو وحلب في شهر يوليو وعبر ابراهيم فعلا سلسلة جبال طوروس وبذلك أحرز نصرا آخر قبل نهاية الشهر .

وكان نجاحه في السياسة لا يقل عنه في الحروب وفي ديسمبر ١٨٣٢ بعث السلطان محمود بأخيه جيوشه لملاقاة ابراهيم إلا أنه قضى عليه وأباده في موقعة قونية وبذلك وقع السلطان تحت رحمة هذا العدو الثائر المظفر .

وكان السلطان يلح على بالمرستون في طلب العون إلا أن هذا الغازي كان غير راغب في تدخل بريطانيا لمساعدة تركيا وهي سياسة في منتهى الخطورة والجرأة (١) ولما وقعت كارثة قونية على الجيوش التركية كانت بعثة روسية قد وصلت إلى القسطنطينية فما لبث السلطان البائس أن أدار وجهه إلى عدوه التقليدي يطلب عونه وفي هذا قال أحد مستشاري السلطان « إن الفريق المشرف على الهلاك لا يستكشف القبض على ثعبان الماء لينجو من الغرق » وعلى ذلك فقد لجأ السلطان إلى روسيا ، وكان القيصر يكره الثورات مثله في ذلك كشمل سلطان تركيا وعلى ذلك تمت المساومة بينهما

(١) ستراتفورد كاتنج سفير بريطانيا في الاستانة تزل عند وجهة نظر بالمرستون وترافع عن سياسته التي تبناها في سنة ١٨٤١ .

وفي قرار سنة ١٩٢٣ طلب الرجل الغريق المعونة من الشعبان وبتاريخ ٢٠ فبراير قامت قطع الاسطول الروسي فرست خارج الاستانة وهي أول مرة ظهرت فيها طلائع الاسطول حول هذه المدينة بموافقة الاتراك وفي ٦ ابريل نزلت على بر آسيا الصغرى في مواجهة الاستانة قوة برية روسية مؤلفة من ستة الاف جندي وبذلك أنقذ السلطان وبدأت كل من فرنسا وانكلترا تضغطان عليه ليبرم اتفاقات مع محمد علي وكان من نتيجة ذلك أن استجاب السلطان وولي محمد علي على فلسطين وسوريا وحلب ودمشق وأذن له في احتلال الموانئ البحرية في أدنه فانسحب ابراهيم إلى سوريا وخيل للناس أن الأزمة قد وضع لها حد .

وبدأت جيوش روسيا كذلك في الانسحاب من آسيا إلا أنها قبل أن تشرع فيه اضطرت السلطان إلى توقيع معاهدة سرية مع روسيا .

ولم تكن معاهدة انكيار اسكليسي في ٨ / ٧ / ١٨٢٣ غير معاهدة هجوم ودفاع بين الدولتين وكان من بين نصوصها السرية مادة واحدة فقط تسربت بالتدريج تنص على حق تحلل تركيا من واجب الاستعانة بقواتها لصالح روسيا على شرط موافقة تركيا في نظير ذلك على إغلاق الدردنيل في وجه كافة المراكب الحربية عند الحاجة (وعند الحاجة كانت تعني أي عند طلب روسيا ذلك) ولو أن هذه المعاهدة كان قد قدر لها أن تكون إيجابية لأصبحت تركيا تبعا لروسيا ويخيل أن البوغاز والسلطان والاستانة كلها كانت تحت سيطرة القيصر غير أن النصر لم يكن كاملا والعقبات كأداء فان دخول مراكب روسيا الحربية إلى الدردنيل كان معناه قيام حرب بينها وبين انكلترا ويصبح لدى فرنسا أقوى الأسباب لمساعدة محمد علي في مصر ضد تركيا وكان بالمرستون يقف في صف تركيا

ضد محمد علي لذلك انضم إلى جانب السلطان فلو أنه كان قادراً على درء إخطار محمد علي لارتقى السلطان بين أحضانه وكان حليفاً بدل روسيا وكان اعتماد السلطان على قوة روسيا أمراً خفياً عن الأنظار ولم يكن هناك ما يخرجه فيما لو تخلص من التزاماته بموجب اتفاقية أنكيارسكسكي - وكان السلطان محمود لا يتعفف عن خيانة روسيا وكانت لديه فرصة عند إبراهيم ذلك لأن هذا الجندي قد أوجد رعاياه السوريين في حالة تدمير بسبب الدسائس الانجليزية التركية وتحقق السلطان محمود من هذا فلو أن قواده هجموا على إبراهيم من أجنحته لثار السوريون عليه ولم تفت السلطان هذه الثغرة لأنه في أبريل سنة ١٨٣٩ سير جيشا على تركيا إلى بير علي نهر الفرات عبره من شاطئه الأيسر إلى شاطئه الأيمن وبذلك مكن له أن يضرب مواصلات إبراهيم بين فلسطين ومواني أدنا فهبت الدول العظمى مزعجة وانفق على ارسال قوات متحالفة من انكلترا وفرنسا إلى البوسفور في حالة دخول الروس إلى تركيا لكن ذلك جاء في غير أوانه ذلك لأن آخر أمر صدر عن السلطان المحتضر هو الأمر لقواده بمهاجمة إبراهيم ولقد سار الجيش التركي نحو إبراهيم في مستهل شهر يونيو ونجح في ثلاثة مواقع متتالية وفي يوم ٢٤ منه أباد إبراهيم بصفة نهائية الجيش التركي عند نزيب بعد أن أسر خمسة عشر ألفاً بسلاحهم وعتادهم ومات محمود العجوز في أول يوليو وخلفه على العرش عبد المجيد وكان شاباً حدثاً ابن ستة عشر عاماً وعلى الفور قام الأسطول العثماني متجهاً إلى الاسكندرية واستسلم لمحمد علي بدعوى أن الاستانة قد بيعت إلى روسيا فتهلل محمد علي الفخور فرحاً بإيانه المنصور وجيوشه المصرية وظن أن في مقدوره أن يستعيد قوته لكنه للأسف قد أساء الظن إلى درجة كبيرة وأخطأ في الحساب ولقد كان محتملاً أن يتحدى تركيا أو حتى أوروبا كلها

عدا فرد واحد لا قدرة له على تحديه ولم يكن هذا الفرد غير بالمرستون
فاذا كان بالمرستون قد تردد منذ عام ١٨٣٢ إلا أنه أقدم سريعا في عام
١٨٣٩ وتروى السلطان الشاب بين الطيش والالم فكانت فرنسا تؤيد
مصر في الخفاء وكان القيصر يلعب الاعيه وكانت النمسا في شك وخور إلا
أن بالمرستون كانت له خطوتان إحداهما شدة تصميمه والاخرى قوة
الاسطول البريطاني وبدأ ضرب الاسكندرية فورا ولو أن الجيش الفرنسي
رفض التعاون وكان جواب بالمرستون اقتراحه عقد مؤتمر للدول العظمى في
فيينا وطالت المفاوضات وتداخلت روسيا بينها ترددت فرنسا وسار بالمرستون
في طريقه قويا غنيدا عنيفا وسقطت تحت ضرباته كل من مصر وفرنسا
وكل ما حصل يتلخص فيما يلي - لما علم بالمرستون بما لا يقبل الشك أن
فرنسا تؤيد مصر فقد حصل على اتفاق وقع عليه في لندن بتاريخ ١٥ يوليو
سنة ١٨٤٠ من كل من النمسا وبروسيا وروسيا وكانت شروط هذا
الاتفاق هي أن يصبح محمد علي واليا وراثيا على مصر وعسكا مدى الحياة
فاذا لم يحل عن بقية الاقطار التي غزاها ويقبل هذه الشروط في مدى عشرة
أيام وجب أن يجلس داخل مصر وحدها (١) وكانت أمام هذا الاتفاق
صعوبتان الأولى أنها لم توقع فرنسا والثانية أنها كانت ستفرض على
محمد علي بالقوة وبرهن بالمرستون على أنه كفء لتخطي هاتين العقبتين
فأعلن عنها أنها مجرد بلفة . وقال جيرو عندما أبلغه بالمرستون فحوى
الاتفاق أن تخطى فرنسا كان تهجها عليها أما تيير رئيس مجلس الوزراء فقد
أعلن أن العلاقات الطيبة بين فرنسا وانجلترا قد تحطمت ولا بد من

(١) وعدت كل من النمسا وانجلترا بصفة قطعية أنها سوف تؤيدان تركيا
باساطيلهما البحرية إذا رفض محمد علي هذه الشروط .

التصادم المسلح وقامت قيامة الصحافة الفرنسية وكان بالمرستون لا يعتقد أن فرنسا تجرؤ على إعلان الحرب على انكلترا وكان اعتقاده صحيحا فسكنت فرنسا بعد هذا الهياج أما سولت الشجاع الذي رأس الحكومة الفرنسية في أكتوبر فكان يعلم أن الحرب مع انكلترا هو الهلاك بعينه وبذلك أتتصر بالمرستون على معارضيه الآخرين .

ورفض محمد علي هذه الشروط في أباء واستعلاء ولم تلبث قوة انكليزية نمساوية أن ظهرت في بيروت وطالبت المصريين بالجلء عن سوريا (١١ أغسطس) وبتاريخ ٩ سبتمبر أطلق الادميرال ستوفورد النار على المدينة وأنزل قوه على البر وفي ٩ أكتوبر احتل بيروت وعلى الاثر ثارت سوريا على ابراهيم وتحرك الاسطول الانكليزي إلى عكا تلك المدينة التي تحدث الصليبين مدى عامين كاملين وتحدث جنود ابراهيم لمدة ستة أشهر ونابليون لشهرين وفي ٣ نوفمبر دمرها الاسطول البريطاني.

ولقد عرف ابراهيم عن يقين خطورة القوة البحرية على مواصلاته لذلك فقد استعد لأخلاء سوريا على عجل وكانت مصر نفسها في خطر واستأسد السلطان الطفل ليجرد محمد علي إلا أن هذا الرجل تلقى النبأ هادئا رزينا وقال لنفسه أن هذا التجريد هو الرابع من نوعه وتمنى أن يجرد له منه مخرجا كما اهتدى في المرات الثلاث. السالفة بحق جاء الرحمن ورسوله ولكنه أستكان عندما ظهر الادميرال نايبير على أبواب الاسكندرية متأهبا للحدث بلغة النار والحديد فصدع للأمر ووقع اتفاق ٢٥ نوفمبر وفيها مجلو عن سوريا على شريطة الاعتراف بولاية على مصر وقد وافق السلطان كما وافقت الدول العظمى (وعلى الاخص فرنسا) على هذه الخاتمة وكان بالمرستون طرائقه الخاصة التي تاه بها على معارضيه ونجا محمد علي من عزله

الرابع لكنه قيد في مصر على مستقبل الايام وكان هذا الاتفاق دائما أما السوريون الذين رحبوا بأبراهيم كمنقذ فقد ثاروا ضده كظالم وهدد محمد علي الاستانة يوما ما وأمسى لاهو ولا ولده بقادرين حتى على تهديد فلسطين. ومصر في ولاية محمد علي وإبراهيم أبنة قد بلغت شأوا لم تبلغه تركيا لكنها بعد ١٤ عاما تدهورت إلى أكثر من عجزها وأصبحت اضعف ولاية تركية في سنة ١٨٥٤ لتجريدها من قادتها ولاهاظها بالديون وانغماسها في خلافات داخلية أما فرنسا التي كانت تهدف إلى منح سوريا لمصر أو لنفسها فقد طاش سهمها وكسب بالمرستون الثناء الابدي من السلطان.

وتم مجد بالمرستون بامضاء اتفاق ١٣ يوليو سنة ١٨٤١ الذي تعهدت فيه الدول العظمى بعدم السماح لاية أساطيل جربية لدول أجنبية بدخول الدردنيل والبوسفور وكانت روسيا لاتزال تؤمن بوجود معاهدة انكيار سكلسي فسكنت إلى مهادنة بريطانيا كصديقة تعتقد فيها البلاهة والغفلة وكان القيصر في هذا مخطئا.

وفكر في إعادة الاتصال ببريطانيا واجراء تفاهم معها على مستقبل السياسة وذلك في المحادثات الشهيرة التي تمت بينه وبين اللورد أبردين في سنة ١٨٤٤ ولا ترقى الشكوك ولا الريب حول ما قاله فقد أظهر وعبر عن وجهات نظره من أن تركيا (كالرجل المريض) وأن امبراطوريتها في طريقها إلى الانحلال ومن الحزم والصواب أن يتخذ بشأنها قرار قبل أوانه ولقد عني أن تكون الاستانة له وفي نظير ذلك يكون من نصيب بريطانيا أن تأخذ مصر أو كريت أيهما تفضل وبهذا يلاحظ أني (كما قال القيصر) قد راعيت توازن الدول العظمى ومنحت بريطانيا تعويضا عادلا وكانت طريقة العرض سيئة والحرب على الابواب وظهر نفاق القيصر ومن الطريف

أن تلاحظ أن اقتراح القيصر نقولا ذلك السياسى الحكيم قد تم اقتباسه فى سنة ١٩١٥ ووافق السير ادوارد جراى حينئذ على أن تكون الاستانة من نصيب روسيا وكان منطقته فى ذلك سليما وأعلنت انكلترا أن مصر وكريت من أملاكها وأصبح قنال السويس الطريق إلى الهند فى يد الانجليز وعلى ذلك فلم يعد هناك سبب للاعتراف بحق روسيا فى الاستانة ولما أهديت للانجليز الضمانات الكافية سنة ١٨٤٤ كان يخيّل أنه كان من الواجب على انكلترا الموافقة على ذلك الاقتراح منذ قال القيصر أن تركيا كالرجل المختصر وأنها أصبحت جثة هامدة وجذعا خاويا وما شابه ذلك من الالفاظ الحقة التى لم تكن هراء وقتذاك كما وصفها بالمرستون .

الفصل السادس

الاحتلال البريطاني الثالث

لقد يقال في حق بريطانيا أنها داومت المعارضة في شق القناة لأسباب سياسية خاطئة إلا أنها عادت تصحح هذه الأخطاء عندما شعرت بها وقد كتب «الاييرل أف كلارندن» Clarinden وزير خارجية بريطانيا إلى دي لبس يقول:-

«تقبلنا الحفلة الناجحة بافتتاح القناة في نشوة وسرور عامين وأنا حين أشرف برفع هذه التهئة الحارة لكم وللأمة والحكومة الفرنسية حينما بذلنا كل معونة ممكنة في سبيل تأييدكم أشعر أني معبر في ذلك عن رأي زملائي ومواطني الانكليز كافة ورغم شتى العقبات التي انبريتم لمكافحتها من إيمان وصدق جاءت النتيجة بالنجاح تعويضا مجزيا لكم عما سلف وأنه من حسن طالعي أن أتقدم لكم نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة لأقدم آيات التهاني والتبريك عن المشروع الوليد لمواصلات سهلة ربطت الشرق بالغرب وسيكون له من النتائج السياسية والتجارية شأن وأى شأن نتيجة مجهوداتكم المشرفة التي نولها من أنفسنا ثقة المؤمن بفائدتها»

وتعطفت الملكة فكتوريا فأهدت نيشان الاستحقاق مع نجمة الهند لـدي لبس ووهبت له حرية مدينة لندن وأقيم له احتفال فخم في قصر الكريستال وما كادت تتلاشى أصوات الهتاف له والترحيب به في أروقة هذا القصر حتى أزعجته أصوات حملة أسهم الشركة السكراء. ولقد كان مقدرا لاسمها الارتفاع المستمر المتدفق تدفق أمواه البحرية معا إلا أنه للأسف ضاع هذا الأمل هباء ذلك لأن كثرة العقبات وشق المصاعب التي

قامت في سبيل المشروع وهو في طور التنفيذ ضاعفت تكاليف الانشاء وزادت عن الضعف عما كان مقدرا ولقد قوبل العجز أو جزء يسير منه على الاصح بالتعويض الذي نالها من جراء تنازلها عن بعض حقوقها ومع ذلك فقد كان باقيا مبلغ مائة مليون فرنك لازمة لتغطية العجز في ميزانيتها ولقد جاء رأس مال من فرنسا بموجب قرض في عام ١٨٦٧-٦٨ إلا أنه كان شيئا قليلا بنسبة رأس المال الموظف وكان المتوقع أن يكون الدخل العام من أرباح الشركة مجزيا يسمح بتغطية جزء من التكاليف ورفع إرباح الأسهم غير أنه كان يلوح أن شركات الملاحسة بعد أن وثقت وأطمأنت كانت لا ترى واعيا لتعجل استغلال الطريق المائي الجديد ودلت الاحصائيات على أن البواخر التي مرت في القناة في السنة الأولى من إنشائها قلت كثيراً عن خمسمائة باخرة بلغت عوايد مرورها ٣٤٥٠٠٧٥٨، ٤ فرنكا فقط .

وفي عام ١٨٧٠ وهو التالي لعام الافتتاح هبطت القيمة الاسمية معهم الواحد من ٥٠٠ إلى ٢٧٢ فرنكاً ثم عاودت الهبوط في العام الذي تلاه حتى بلغ ثمن السهم ٢٠٨ فرنكات وبذلك سارت الحالة المالية للشركة حثيثه إلى أخرج المراكز وكثرت الشائعات والاعلانات تنبأ لها بالخراب والافلاس العاجلين لذلك كان لابد من الالتجاء إلى سياسة إصدار أسهم جديدة أو عرضت هذه فعلا على الاسواق في عام ١٨٧٢-٧١ بضمان فرض زيادة ضريبة جديدة مقدارها فرنك عن الطن الواحد بموافقة خديوى مصر إلا أن مبيعات السوق لم تفعل أكثر من الحد من قوة الازمة وتلا ذلك ارتفاع الاسهم فتحسنت بالتالى حالتها المالية ولاول مرة في سنة ١٨٧٥ زادت اثمان الاسهم عن قيمتها ودلت الاحصائيات في ١٨٨٠ على أن أعمال الترانسيت عبر القناة كانت ٢٠٢٦ وبمقارنتها

بمبيلاتها عام ١٨٧٠ حيث لم تتعد ٤٨٦ حالة نرى مقدار التحسن وزاد عدد الركاب إلى ٥٥١ و ١٠١ راكبا وكان قبل ذلك ٧٥٨ و ٢٦ .

ولم تصل الشركة بعد إلى تحسين أثارها وموادها بدون متاعب أخرى أثارها أرباب السفن وملاحوها ضد الشركة وذلك بشأن الطريقة التي سار عليها العمل من حيث قياس الحكومة للحمولة وتقدير الضرائب المستحقة للشركة على أساسها ولقد رأى الباب العالي أنه من الأنسب عقد مؤتمر في هذا الشأن يكون مقره الاستانة وذلك لبحث وتمحيص هذه المشكلة الشائكة وانعقد المؤتمر فعلا في أكتوبر سنة ١٨٧٣ واكمل تقريره ورفعته في شهر ديسمبر وجاءت توصياته أنه يجب على الشركة أن تقتبس طريقة مرسوم الخاصة بتقدير الحمولة وأن تعامل الشركات على هديها وبعد الاتفاق على مقدار الزيادة التي تتقاضاها الشركة قبل حكم المؤتمر وسارت بمقتضاه اعتبارا من خريف عام ١٨٧٤ .

وكانت مناقذ القناة في وقت ما تتميز بطابع الاتساع عما قدر لمصالح حملة الاسهم أو المنتفعين وما الذي كان يحدث للقنال لو أن الشركة أفلست ولما تكون ملكيته ؟ وهل يمكن التصرف فيه بالبيع ؟ هذه أمثلة من الاسئلة التي كانت شائعة بين الناس .

أما القناة نفسها بعد أن تم شقها فقد أصبحت جزاء من جغرافية العالم كله لأنها وصلت بحرين وفصلت بين قارتين ومهيروها يكون موكولا لتصرف العالم كله (١) ففي الدوائر الدبلوماسية البريطانية كانت هناك اقتراحات جدية لان تقدم بريطانيا لتشتري الشركة وبهذه الطريقة

(١) هذا رأى المستر هيوشون في كتابه « قنال السويس في المجال الدولي »

تحصل على إدارتها كاملة ولقد قيل مرة أن الخديوى وافق على شركة إنكليزية معينة كانت تطلب الاستيلاء على القناة والحصول على الامتياز فلو كان هذا القول جائزاً لعارض ذلك المبدأ الأساسى الذى قام عليه التعهد بشقها ذلك لأن القناة كان من السهل اقتاؤها لو أنها كانت ملكاً لدولة كبرى بعينها وهذا هو عين ما كانت تتحاشاه بريطانيا.

ومع أن « دى لسبس » كان يصارع الأزمات فى حالة الشركة إلا أنه ذات مرة أقترح اقتراحاً على الخديوى مضمونه أن تباع الشركة للدول العظمى كلها على الشيوع وهو يأمل بهذا أنقاذ الموقف وفى نفس الوقت يضمن لها سلامتها الدولية وحيادها المستديم .

ومع هذا فقد قرر الباب العالى أنه لا يسلم قطعاً بمجرد المبدأ القائل ببيع القناة أو حتى بإيجاد دولية إدارية على حدودها ومن جهة أخرى فليس « دى لسبس » إلا حق الإمتياز وحده وليس من حقه أن يقترح حلول كهذه . فشركة القناة شركة مصرية وهى بهذا الوضع خاضعة لقانون وعوائد الامبراطورية العثمانية .

وكانت القناة ملكاً مصرية خالصاً تديره شركة مصرية لها حق التنازل عن الامتياز أو البحث فى أمر تجديده ولكنها دون ذلك ليس من حقها أى شيء آخر .

ولقد وضع تصريح الباب العالى الأمور فى نصائها بعدالة ولو أن اللورد « دربي » فى سنة ١٨٤٧ قام فى مجلس اللوردات يعلن أنه لن يعارض فى إسناد القناة إلى نقابة دولية وعاد فكرر هذا التصريح سنة أخرى فى مدينة « إدنبرج » بعد أن اشترت بريطانيا الأسهم المملوكة للخديوى فى الشركة وأعلن كذلك « اللورد فارب » رئيس الغرفة التجارية البريطانية

قوله أن العقبات والمشاكل سوف لا يكون لها حد مادامت القناة وهي طريق مائي عالمي تسيطر عليها شركة خاصة ولم تتحقق هذه النبوءات إبدأ على قدر مسئولية الشركة عنها ذلك لأن كل ما جد من مشكلات بشأنها كان من أثر عوامل خارجية لا يد لها فيها . غير أنه بالنظر إلى ما جد فيها من تحسينات عظيمة ليس هنا محل سردها كان لزاما علينا أن نسجل هذه المقترحات على سبيل الذكرى فيما يختص بتدويل القناة .

وكان شراء وزرائيلى لحساب الحكومة البريطانية مقدار ٦٠٢ ر ١٦٧ سهما المملوكة للخديوى فى الشركة كأنه قصة ولم يحبك عقدها ذلك السياسى الأشهر وحده الذى قال أنه د فى كل ركن جاسوس ، للسرعة التى أشتريت بها الاسهم والعجلة التى تمت فيها الصفقة وقد روى وزرائيلى لصديقاته أن هذه الصفقة لو اشترأها مصرف فرنسى لكانت القناة بقضها وقضيضها ملكا لفرنسا وكان من حقها أن تغلقها كيف تشاء وكانت ملايسات قصة الشراء كما يلي : —

لقد كان الخديوى منذ سنين عشر يتورط بلا وازع فى ديونه بما لا يقل عن سبعة ملايين من الجنيهات سنوياً وكان يقترض برىا فاحش إلا أنه فى خريف سنة ١٨٧٩ وجد أنه عاجز تماما عن الوفاء بما استحق عليه وكان لزاماً عليه أن يبحث عن مصدر آخر لانقاذ نفسه ولم يعد باقيا لديه من ثروة قيمة إلا أسهمه فى القناة وكان فى مبدأ الامر لا يفكر فى بيعها بل كان يقترح رهنها لدى أحد المصارف كضمان لقرض جديد فى أحد المصارف التى يتعامل معها . إلا أن جماعة من الممولين الفرنسيين تقدموا إليه بعطاء أقيد وأحسن إذا هو تصرف فى هذه الاسهم بالبيع البات ومع أنهم أخفقوا فى تدبير القرض أو الثمن إلا أنه كان قد أستبعد فكرة الرهن وصمم على

البيع - وكان د الجنرال ستانتون ، قنصل انجلترا العام بمصر قد أبلغ أمر هذه المفاوضات فوصلته تعليمات لينقلها إلى الخديوى مضمونها أن حكومة جلالة الملكة لها رغبة في مشتري الاسهم إذا عرضت بشروط مقبولة وكان هذا بتاريخ ١٧ نوفمبر وفي ٢٣ من نفس الشهر ابرق د ستانتون ، يقول أن الحكومة البريطانية يمكنها أن تشتري الاسهم بمبلغ مائة مليون فرنك (٤ ملايين جنيه) وعليها أن ترد بالجواب قبل ٢٥ من الشهر .

وفي اليوم التالي أبرق د اللورد دربي ، يأمر د ستانتون ، بنحو الصفقة وفي اليوم التالي مباشرة أبرق ستانتون يقول أن عقد البيع قد وقع بتاريخ ٢٧ منه أوضح د اللورد دربي ، بمدينة د أدنبرج ، الأسباب التي من أجلها أصدرت بريطانيا في هذه الصفقة قرارا سريعا قال د في امكاني أنؤكد لكم أننا تولينا أمر الصفقة وحدنا خوفا من أن تتدخل فيها قوة أجنبية بنقوذها فتفسد علينا مصالحنا ونحن نكن للمسترد دى لبس ، كل تقدير واحترام ونعترف أنه كان بدلا من وقوفنا ضده موقف المعارضة حين شرع في انشاء هذا العمل العظيم كان علينا في الحق أن نرحب به وتعرف اليه وأنا عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أتعهد أننا لن نضمر شيئا يعرقل أعمال الشركة ولا أن نستعمل حق الشراء الاخير في تعطيل قراراتها وكل ما قمنا به لم يكن إلا مجرد دفاع ولا أظن أن الحكومة البريطانية ولا حملة الاسهم من رعاياها يملكون أغلب أسهم الشركة .

وكان بلا شك دزرائيلي هو الدافع الحثي لاتمام هذه الصفقة وكان على أقل تقدير مصمما على أن تكون أسهم الخديوى ملكا

للحكومة البريطانية وليست لاية حكومة ولا شركة خلافاً والقناة أمر حيوى من الناحيتين التجارية والاستراتيجية لبريطانيا ذلك لانها هي « مفتاح الهند » (١)

وكان رئيس الوزراء معجباً بموقفه وحسن تصرفه فهو لم يكتف بالتغلب على معارضة زملائه فى مشترى الصفقة فحسب ولكنه جسد واجتهد حتى وجد بنك روتشيلد وولده مصرفاً راغباً فى العملية قادراً عليها مليئاً وكان تعاونهما ضربة لازب ذلك لان البرلمان كان فى عطلة ولا يمكن الحصول على موافقة المجلس على الاعتماد المطلوب ولما انعقد فعلاً فى فبراير سنة ١٨٧٦ تعرضت الحكومة لنقد شديد قبل الحصول على الاغلبية على ابرام هذه الصفقة الراجحة .

وكان يلوح وقتها أن صفقة الشراء كانت أمراً عادياً يعرفه الناس فى انكلترا وكانت البلاد من أدناها لاقصاها تتفكه من الامبراطورة إلى أحقر رعاياها بمقدار الكسب الذى عاد على البلاد من وراء هذه الصفقة المجزية وكان رأى الاوروبى على الاجمال فى صف هذا الأمر حتى قالت جريدة الرأى الايطالية (يلوح أن الصفقة كانت ضربة دبلوماسية مكينة رفعت من أسهم حكومة دزرائيلى) وكان « دى لسبس » مرتاحاً حيث يقول : —

« قبلت حكومة بريطانيا الآن أسهم القناة التى كانت قد خصصت لها فى جد واخلاص منذ البداية فاذا كان ماقامت به أخيراً يدل على شيء كما أعتقد فانه دليل على أن الحكومة البريطانية قد عدلت نهائياً

عن أن تضع العراقيل أمام حمله الاسهم الاصيلين لهذه القناة البحرية التي تدار بمهارة واتقان وأنى لمغبط بما سوف يقوم من تعاون بين رؤوس الاموال الفرنسية والبريطانية بهذا الاشتراك .

وكان استيلاء بريطانيا على ما يقرب من نصف أسهم القناة اتجاء كريمة (١) دون شك لاراء الجروح القديمة بين فرنسا وبريطانيا من جراء قيام المشكلة المصرية فإها معاً مصالح مشتركة كما أعلن «كليمنسو» Clemanceau في خطاب له بالبرلمان في يوليو سنة ١٨٨٢ حيث استطرد قائلاً « وذلك من حيث ضمان حرية القناة وحق إدارة شئون مصر وكان مما دعى إلى هذا الموقف كله بذخ الخديوى واسرافه وسفاهته ولقد تم بالفعل في ربيع سنة ١٨٧٦ تصفية ديون اسماعيل وتوحيدها في دين واحد بلغ مقداره ٩١ مليوناً من الجنيهات استلزم التدخل في مالية الدولة وحدث بعد ذلك أن تولت هيئة فرنسية بريطانية الاشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية وجددت هذه المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٩ بعد أن عزل وتولى بعده ابنه الخديوى توفيق وكان يمثلوا الحكومتين هما الميجور بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) والمسieur بيلنيير

وأدت هذه الاجراءات إلى إيصال سفينة الحكومة المصرية إلى بر السلامة وحمت حقوق الدائنين الأجانب إلى وقت ما رقد انتهت هذه السياسة في أسرع وقت إلى غير ما كان مقدارا لها ويعود الفضل في ذلك إلى نمو الروح الوطنية في مصر نفسها .

(١) حسب تعبير المؤلف السابق.

وأستيقظ الوعي الوطني المصرى والغيرة الإسلامية الصحيحة عندما راعها سلطان الاجانب على مرافق البلاد وإدارة شئونها .
ولما شاعت الكراهية نفسها بين صفوف الجيش المصرى قوى الاتحاد بين الزعماء العسكريين والمدنيين وبرزت إلى الصفوف عندما وجدت لها زعماء فى شخص أحمد عرابى وبسرعة تطور الوعي القومى إلى ثورة ضد سلطان الخديوى وقامت المظاهرات فى الاسكندرية يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ مات فيها أكثر من خمسين أوروبياً ولم يظهر أن فى نية السلطان إرسال جنوده وشعرت كل من فرنسا وبريطانيا بضرورة اتخاذ عمل حاسم يليق بالموقف ونشط عرابى فى تقوية تحصينات الاسكندرية عندما ووجه بتهديدات الغزو وقد أمره أمراء البحرية الانكليز والفرنسيين بالامتناع عن هذا العمل لئلا يذعن لأمرهم ولم تعد فرنسا دائرة تقديم الاحتجاجات الرسمية وحدها وكان من نتيجة التردد السياسى فى إدارة « فرسنيه » أن وقع التسوتر بين الحكومتين فكان من نتيجته أن اختفت فرنسا من الميدان المصرى .

وفى ١١ يوليو أطلق « الأدميرال سيمور » قنابل أسطوانة على طوابى الاسكندرية وفى سنة ١٩٥١ أى بعد مرور ٦٩ عاماً على هذا الحادث توقفت الحركة تماماً بالقاهرة لمدة ١٥ دقيقة اظهارة لاحتجاج مصر على هذا الحادث الأليم . وبتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه نزلت قسوات بريطانية إلى البر فاحتلت الميناء . ولقد كانت هذه الحركة بلا ريب من جانب بريطانيا حركة المقصود فيها إثبات حالة تدخلها (١) وطالبت ايطاليا بمشاركتها فى التدخل بعد انسحاب فرنسا إلا أن ايطاليا رفضت ذلك . وقد ذكر جرانفيل

(١) هذا رأى الانكليز أما رأينا فهو اعتداء قاسم على كرامة البلاد

إن ما صنعتُه انكثرتا كان واجبا مفروضا حيث برهنت بريطانيا على قبولها تدخل الدول الأخرى في الأمر وقرر د جلاد ستون ، أنه يجب إرسال حملة بريطانية إلى مصر وأعطيت الأوامر بذلك د للسير جارنت ولزلي ، وكانت أولى حركات هذه الحملة إحتلال المناطق المهددة بمنطقة القناة وهددت حركة المرور الملاحي في القناة بقيام الثورة وكان الخديوي نفسه هو الذي صرح للقوات البريطانية باحتلال أية مناطق واقعة في برزخ السويس تستخدم لحماية القناة .

وحزن ددي لسبب ، لاخفاق بلاده في تقديم معونتها وتذكر أنه هو نفسه ومن قبله أبوه راحا ضحية التقلبات السياسية في بلدهما وفي غمرة الدهشة أرسل التلغراف الآتي إلى عرابي : —

د لن يدخل البريطانيون إلى القناة بحال فلا تحاول أن تنتهك حرمة قناتي فأنا هناك ولن يجرؤ أي جندي بريطاني واحد على النزول إلى البر ما لم يكن مصحوبا بجندي فرنسي وأنا مستعد للإجابة على كل شيء ، - وأرسل إليه الرد الآتي : -

د شكراً خالصاً ، تأكيداتكم تعزيني لكنها ليست كافية في الظروف الراهنة ، فدفاع مصر يقتضي تخريب القناة تخريباً مؤقتاً ،

ووصلت القوات البريطانية في الوقت المناسب لحماية القناة وقال الجنرال د ولزلي ، د لو أن عرابي خرب القناة كما قصد ذلك لكننا لا نزال إلى هذه اللحظة فوق ماء البحر نحاصر مصر وكان من أثر تأخير حركة عرابي لمدة أربع وعشرين ساعة في هذا الأمر أن كتب لنا النجاة وأنقذنا ، وفي ٢١ أغسطس احتل الانكليز مدينة الاسماعيلية واتخذوها قاعدة إلا أنه عند تراجع قوات عرابي خربت قناة الماء العذب وكانت عملية دفعهم إلى

التقهقر بشيء من الصعوبة وكانت الموقعة الحاسمة التي قضت على الثورة في التل الكبير يوم ١٣ سبتمبر ولم يلبث أن سلم عرابي بالقاهرة وعاد دولي، إلى بلاده تاركاً في مصر جيش الاحتلال.

ومنذ ذلك التاريخ لم يعد بمصر مراقبة ثنائية وفقدت فرنسا إلى الأبد من جراء تصرفاتها كل أمل كانت ترعاه في شئون مصر التي أصبحت رغم كل شيء حماية بريطانية. وتوالت النتائج الثلاث التي تخص القناة تباعاً وربما كان أقلها أهمية هو مطالبة بريطانيا بقسط كبير في إدارة الشركة وقد كان لها عقب عملية شرائها لأسهم الخديوى مقاعد ثلاث في مجلس الإدارة المكون من ٢٤ عضواً والآن حصلت على وظائف لسبعة من المديرين الانكليز الذين يمثلون مختلف دور الصناعة فيها ولو أن هذه المراكز كانت قد رفعت إلى ٣٢ وظيفة وهو العدد الأصلي في قانون الشركة.

وكانت النتيجة الثانية أن بريطانيا اعتبرت نفسها حامية القناة تنوب عن مصر في حماية برزخ قناة السويس وقد وصف «دي لسبس» نزول القوات البريطانية إلى البر أثناء ثورة عرابي أنها «ضرورة حربية تنطوي على خرق خطير لحياض القناة» وهنا حسب رأى الانكليز وقع «دي لسبس» في الخطأ، ذلك لأنه هو نفسه حين تقدم بعروضه إلى مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ذكر حالة معينة تنص على أنه ليس لأي قوة أجنبية أن تعسكر على شاطئ القناة بدون الحصول مقدماً على إذن من الحكومة المحلية وفي هذه الحال كان البريطانيون يحتلون مصر تلبية لرغبات الخديوى وبعد نهاية الثورة واستقرار الأمن في البلاد برزت معضلة حرجية هي أنه هل يحق لبريطانيا حتى ولو وافقتها مصر على ذلك أن تتولى زمام أمر القناة بدون أن تتعهد بأية تعهدات دولية تلزمها بأنها لن تقدم على اتخاذ أية خطوات

في صالحها تؤثر على موقف الدول الأخرى .

وكان هذا الموقف مفتاحا للنتيجة الثالثة التي أدى إليها الإحتلال . كانت الحكومة البريطانية على تمام الاستعداد بل في شديد اللهفة على أن تدخل في سلسلة ضمانات مع الحكومات الأخرى تهدف بها إلى تقرير حرية القناة في عبور كل السفائن وفي كل الحالات غير أنها فوق هذا كانت راغبة في الاحتفاظ بحقها في حماية القناة إذا جد إعتداء على مصر طالما بقيت الضرورة إلى استمرار إحتلال مصر قائمة .

وكانت هذه الشروط مقبولة لدى الحكومات التي يهملها أمر القناة في الدرجة الأولى وكان السؤال هو كم تطول مدة إحتلال مصر ؟

وطالت المفاوضات ، أخذ بعضها برقاب بعض لغاية عام ١٨٨٨ إلى أن روى قبول الاتفاق الودى الذى تقدمت به فرنسا من حيث تشكيل هيئة من وكلاء الدول المفوضين بمصر لمراقبة تنفيذ المعاهدة التي كان يرحب بها الجميع .

وقد وقعت معاهدة اتفاقية القناة كما اتفق عليها نهائيا في مدينة الاستانة بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ من ممثلين عن بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا واسبانيا وتركيا وهولندا .

« ستبقى القناة الملاحية على الدوام حرة ومفتوحة سواء في أوقات الحرب أو السلم لأية سفينة تجارية أو حربية مهما كانت الراية التي تظلمها . وفي نفس الوقت تقر الدول المتعاقدة على ألا تتداخل بأى حال من الأحوال في حرية استعمال القناة سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم ولن تكون القناة بحال من الأحوال عرضة لتطبيق حق الغلق ،

ومن هذا يمكن التنبؤ بما قد تستهدف له مصر من انقلابات سياسية فوق العادة تتم في مدى السنتين عاما القادمة مما يجعل شروط الاتفاقية غير ذات موضوع وتحتاج إلى إعادة تعديل بنودها . (١)

(١) تم التوقيع على اتفاقية الجلاء عن القناة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

الفصل السابع

الاتفاق الفرنسي الانكليزي

١٨٩٥ - ١٩٠٥

كان عام ١٨٩٥ مطلع حوادث جسام فقد أعلنت اليابان الحرب على الصين وتحت سمع الغرب وبصره شهد العالم مصرع ذلك الجبار تحت ضربات خصمه الرياضي الصغير . وقد عرضت جريدة البش المطرقة ، صورة كاريكاتورية عنوانها « اليابان صارعة المردة » تمثل قزما قميئا وهو يصرع عملاقا هائلا بسيفه ، وكان من نتائج معاهدة سيمشونسكي (١٧ أبريل سنة ١٨٩٥) أن حصلت اليابان من الصين على إعلان استقلال كوريا وضمت إلى أملاكها جزيرة فرموزا وشبه جزيرة ليتوانج بما فيها ميناء « بور ارثر » والميناء الأخير مياهه دافئة يقع على مقربة من « بكين » وكانت تتطلع اليه عيون روسيا في شراهة وطمع . صممت ودول الغرب العظمى على أن تقرأ درسا في نمو القوى في الشرق فأرسلت كل من روسيا وفرنسا وألمانيا طلباً مشتركاً إلى اليابان يطلبون (١) منها فيه إخلاء شبه جزيرة ليتوانج وميناء بور ارثر (٢٢ أبريل)

فأطاعت اليابان في هدوء غير أنها لم تنس ولم تهيجها الغضب على فرنسا التي سارت على نهج حلفائها إلا أنها تقمت في مرارة وأسى عمل ألمانيا والحكومة الألمانية التي حصلت قطعاً على عهد روسيا بمساعدتها في طلبها المقبل بالحصول على ميناء في الصين صاغت طلبها إلى اليابان صياغة في

(١) كان هذا الطلب مشتركاً غير أن شروط كل طلب تختلف عن الأخرى وكان أهونها طلب فرنسا حيث صيغ صياغة رقيقة بعكس ألمانيا .

منتهى القسوة والفظاظة والخشونة معبرة عن عزمها الأكيد في توطيد أركان السلام في الشرق الأقصى . وبعد مضي عشرين عاماً طلبت اليابان إخلاء الميناء الذي كانت قد حصلت عليه ألمانيا وكان طلبها في نفس اللهجة والأسلوب الذي سبق أن أنذرتها بها ألمانيا أما انتقام اليابان من روسيا فقد وقع وشيكاً فهؤلاء الذين كانت لهم ثقة في سياسي اليابان عرفوا أن حوادث عام ١٨٩٥ جعلت حكومة اليابان أكثر عزمًا وإصراراً على إذلال روسيا واستعادة ميناء بور آرثر وفي مدى عشرة أعوام طابقت الأسباب النتائج فدولة عظمى واحدة من دول الغرب خالفت الإجماع الفرنسي الألماني الروسي في الاشتراك في الطلب المشار إليه ولم تكن هذه الحكومة غير بريطانية وفي الحق لم يكن تخلفها عن الاشتراك مقصوداً لذاته بل ربما كان بسبب شدة الحذر أو لوجود حادث مانع غير أن عدم الاشتراك كان له وقع حسن لدى اليابان ومنذ ذلك التاريخ خيل إلى اليابان أنها ترى في الامبراطورية الجزائرية في الغرب حليفاً محتملاً ضد دول أوروبا العسكرية . وفي فجر عام ١٨٩٦ بدأت طلائع الجفوة والخلاف بين كل من ألمانيا وانكلترا وفي نهاية عام ١٨٩٥ ساق «جيمسون» غارته الشهيرة على جمهورية الترנסفال وفي ٣ يناير سنة ١٨٩٦ أرسل القيصر برقيته العالمية الشهيرة إلى الرئيس كروجر يهنئه فيها بالهزيمة التي حلت بالعصابات المسلحة المعتدية على حدود بلاده (١) وفسر هذا المعنى في انكلترا بالنذير الذي تحاول به ألمانيا

(١) لا تقل شهرة هذه البرقية عن برقية إيمس لبسمارك وتقول المصادر الأخرى أن الفاظها صيغت بمعرفة مستشاريه إلا أنه حين قرأها أراد أن يعطى لألفاظها قوة أشد وأعنف ، هذا وقد ذكر مراسل إحدى الجرائد أنه في نفس اليوم التي أرسلت فيه هذه البرقية كتب للقيصر الروسي يذكر له أنه خاطب انكلترا في هذه البرقية بشيء من العنف بخصوص الترانسفال .

التدخل في الترسفال وكان له وقع سيء على الرأي العام البريطانى إلا أن الحكومة الألمانية لم تتوان عن التراجع عن هذا الموقف لكنها تركت ظلالا من الريب والشكوك تحوم حولها .

وفي خريف عام ١٨٩٧ وقعت تحسنات كثيرة تلفت النظر بأهميتها في سياسة ألمانيا وفي يونيو عقد لواء البحر للأدميرال « تريتر » حيث عين وزيراً للبحرية وفي أكتوبر عين الكونت باولو (الأمير فيما بعد) وزيراً للخارجية ومستشاراً للخزانة وفي نهاية هذا العام بعينه أعلن عن أضخم برنامج المانى للبحرية وفي ١٤ أكتوبر تسلمت ألمانيا ميناء كياوشو الصينى وبذلك فقد حصلت على ميناء بحرى مناسب فى الشرق الأقصى وهو مركز حساس يلائم توسعها البحرى القادم . وقامت روسيا التى تتمثل الشر بالشر بالتطلع هى الأخرى إلى تعويض نفسها وهى مطمئنة إلى أن لا فرنسا ولا ألمانيا يقدران على معارضتها ، وحاولت انكلترا مساومة روسيا للاتفاق الشامل على المسائل التى لا تتعارض مع مصالح الدولتين وقبل نهاية مارس سنة ١٨٩٨ قررت روسيا رفض هذا العرض فذهبت قدما وحدها واحتلت ميناء بور آرثر وامتعضت انكلترا فى مرارة وحقد فقامت بمظاهرة صاخبة محتفظة لنفسها بحريتها المطلقة فى التصرف ولقصد تعويض نفسها استولت على ميناء « واى - هاى - واى » وجارتها فرنسا فاستولت على « كوانج شوان » ولم يكن أحد هذين المينائين محلا لتعويض إذ سبقتهما روسيا وألمانيا إلى هذا الميدان وحصلت أخراهما على ميناء مياه دافئة يطل على الباسيفيكي .

ورغبت انكلترا فى السيطرة على وادى يانج كبانج وأرادته كنطقة إقتصادية لها غير أنها شعرت بضرورة وضع حد لضغط روسيا على الصين وسلحت روسيا تداخلها السياسى بكافة أنواع الطلبات لعقد اتفاقات

اقتصادية ومالية رأت فيها حكومة الصين التعسة أن لاقدرة لها على المقاومة
بغير سند من إحدى الدول العظمى الأوروبية وكان يلوح لها أن دولة اليابان
ليست ذات موضوع ورأت إن ألمانيا هي القوة القادرة على المساعدة
وبدأت بالمثل انكلترا هي الأخرى تشعر بعزلتها كما لم يقدر عليها من قبل
ورأى ديساليفوري أنه لا بد من مشاوره ألمانيا وتم ذلك على يدي شامبرلين
سنة ١٨٩٨ واخفقت المحاولة بسبب غلو ألمانيا في مطالبها غير المقبولة من
جهة ومن جهة ثانية لأنها غير راغبة في التمر لروسيا كما كانت تعمل انكلترا
وكان ذلك في الواقع أول العهد بإهداء كتب سيلين لألمانيا التي كان في مقدورها
أن تحالف بريطانيا بشمن إلا أنها رفضت وعلى أثر إخفاق هذه المفاوضات
وقعت حادثة مشنومة كان شرها مستطيراً .

فالقيصر الذي قصد بيت المقدس حاجاً ألقى خطبة في دمشق وعد فيها
الثلاثمائة مليون مسلم أنه سوف يكون لهم صديقاً وقد استرعت هذه الخطبة مزيداً
من الاهتمام ذلك لأن جزءاً لا يستهان به من هذه الملايين المسلمة كانت
تتحكمه بريطانيا وفرنسا وروسيا .

وكانت انكلترا تتفاوض مع ألمانيا لكنها كانت تشتجر مع فرنسا وفي
عام ١٨٩٨ كان السير هربرت وفيها بعد اللورد كاتمر ، قد بدأ في تنفيذ غزو
السودان بصفة جدية وفي ٢ سبتمبر هزم جيوش الخليفة في أم درمان
ودخل الخرطوم مباشرة بعد ذلك ثم سمع بعد ذلك أن حملة فرنسية قوامها
١٢٠ رجلاً بقيادة الكابتن مرشان وصلت فاشودة ورفعت العلم الفرنسي
المثلث الألوان وفي ١٩ سبتمبر سافر كتشنر بشخصه إلى فاشودة لكنه عجز
عن إقناع مرشان بإزالة العلم الفرنسي أو التنازل عن ادعاءاته وانتقل ميدان
الكفاح من الخرطوم وفاضودة إلى لندن وباريس وبذلك جددت في الأفق

أزمة جديدة وكانت حملة مارشان الفرنسية مرسلّة بناء على أوامر المسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا (والذي استقال في نهاية شهر يونيو) وذلك بقصد توطيد سلطة فرنسا على خط الإستواء في السودان وعلى منابع النيل العليا وعلى الأخص في مديرية بحر الغزال ولقد كان يصعب على حكومة بريطانيا التي بذلت من مالها الخاص كما تزعم في استعادة السودان بجيشها أن تستسلم في أغنى مديرياته فتنزّل عنها المستكشف فرنسي تحت أمرته سرية من الجنود ومن الناحية الأخرى فقد كان يعز على فرنسا أن تخفض عليها المثلث الألوان استسلاما ولم يكن من سبيل إلا القوة وحدها أو التهديد باستعمالها عاملا حاسما في هذا الموقف .

خطب اللورد « روزبري » فقال إنه عندما كان رئيس وزارة أعلنت بريطانيا أنه يكون عمل غير ودي من فرنسا إذا تقدمت بطلباتها الحالية ومع خطوات اللورد ساسبوري الحاسمة كان ذلك إيذانا بالإنتهاء من المشكلة وبتاريخ ١ أكتوبر أعلن السفير الفرنسي إن الجلاء عن قاشودة سوف يقع وصرت الأزمة سراعا ومن الغريب أن هذا الخلاف كان سبيلا إلى تحالف وكانت كل من ألمانيا وروسيا قد رفضت التحالف المرذول مع بريطانيا بعكس فرنسا التي منعت وقوع الحرب بينهما إلا أن « هانوتو » كان معاديا للانكليز غير أن « ديكلاسي » كانت له الشجاعة الكافية ليعلن الحاجة إلى مهادنة الانكليز ، وتحققت فرنسا بمنطقها الذي لا يمارى أنه لا يصح التطفل على منابع النيل العليا وأنه يحسن نهو خلافاتها في هذا الموضوع مع الانكليز وأبدى « ديكلاسي » رغبته الجليلة بالأعمال والأقوال حيث أنه رقي اثنين من الدبلوماسيين الميالين لانكلترا والمعادين لألمانيا فبعث باولهم « بارير » إلى روما و« بكامبون » إلى لندن وبعد مضي سنوات ستة أصبح « كامبون » هو المهندس

الفرنسي الذي يعود إليه الفضل في تصميم التحالف الثنائي .

وفي منتصف سنة ١٨٩٨ كان القيصر قد نشر على ندائه للسلام مما أدى إلى قيام مؤتمر السلام الأول بلاهاي (من مايو إلى يوليو سنة ١٨٩٩) ومن المسلم به إن إخلاص القيصر كان حقيقة لا ريب فيها غير أن بعض النقاد ذكر أن السر في هذا النداء مبعثه تدهور حال المدفعية الروسية وتأخير تسليحها وعلى كل حال فلم يكن هناك محاولات جدية الغرض منها الحد من التسليح ولما تقدم بهذا الاقتراح عارضت فيه ألمانيا بقوة مما جعل الفائدة المرجوة من ورائه سلبية إلا أن انكساراً قامت أخيراً بمجهود ناجح قوى في إنشاء محكمة التحكيم وكانت ألمانيا تعارض الفكرة لآخر لحظة ولما سلم القيصر بها ذكر أنه يجب الإعتماد لاعلى التحكيم وحده ولكن على حد سيفه البتار .

ولم يكد تقوم قائمة مؤتمر لاهاي حتى قامت الحرب بين انكسار والبوير في جمهوريتي الترنسفال والأورانج الحرتين (أكتوبر) وكانت الحرب مشبوبة بين محاربين لا تتساوى مصادرههم ومع ذلك فلقد كان يلوح في بريطانيا أن النصر أمر مشكوك فيه وذلك عندما وقعت الخسائر الفادحة في جيوشها في سنة ١٨٩٩ ووضع شعور الكراهية الشعبية من سكان القارة نحو البريطان ولاسيما في الدانمارك وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وصحفها وكانت العضلة الشائكة عما إذا كانت الحكومات العظمى الثلاث التي تدخل ضد اليابان في سنة ١٨٩٥ لا ترضى بالتدخل ضد بريطانيا في عام ١٨٩٩ أو عام ١٩٠٠ وعلى وجه العموم فلم تكن إلا روسيا أكثرهن عداوة وجفوة ولا يبعد أن يكون من بين موظفي مكاتب خارجيتها من ينصحون بالتدخل أما فرنسا فكان فوق طاقتها أن تعمل منفردة وألمانيا التي كانت راغبة في استغلال مصاعب

الانكليز لم ترسم نشاطا معيناً بل واستدرجت الحكومات الأخرى لكف
عن أية محاولة (١)

وقام القيصر بزيارة شخصية لبريطانيا في نوفمبر سنة ١٨٩٩ فحاول
شامبرلين مرة أخرى التأثير عليه بقبول تحالف يقترح فيه إدخال الولايات
المتحدة الأمريكية كطرف ثالث إلا أن القيصر رفض وأظهر عدم رضاه
للبرنس أوف ويلز ، الملك ادوارد السابع ، وكانت ميول القيصر مضطربة
ففي بعض الأحيان كان يسخر الحكومة البريطانية برسم خطط حربية
من شأنها إخضاع الجمهوريات البويرية للطاعة وفي الأحيان الأخرى كان
يعان أن الوقت قد حان لإبرام الصلح معها وكان في ذلك يشبه السياسة
العامة لحكومة ألمانيا التي كانت في ذلك الحين لا هي بالصديقة ولا هي
بالعدوة إلى أن وضع أن بريطانيا ستكون الراجحة وكان الشعور الوطني
الألماني شديد الحماس في جانب البوير حتى أن الحكومة الألمانية قد
أدارت شراعتها للريح أحياناً لكنها مع ذلك لم ترتكب عملاً عدائياً ومنذ
نهاية عام ١٩٠٠ وما تلاها كان القيصر نفسه في مكان الصديق من
انكلترا وأبرم الصلح مع البوير في مايو سنة ١٩٠٢ وبذلك قطع خط
الرجعة على وجود أي تدخل .

وكان لحوادث الصين في سنة ١٩٠٠ منفذاً تتقدم منه انكلترا بعروض
لالمانيا وفي يونيو قتل القنصل الألماني في الصين ومن ثم كان هذا الحدث
سبباً لحراسة كافة المفاوضات الأجنبية في بكين وإعلان حركة عداء ضد
الاجانب (تشجيعها الحكومة الصينية سرا) وكانت هذه الحركة تعرف

(١) قامت روسيا بمحاولتين في فبراير سنة ١٩٠٠ و اكتوبر سنة ١٩٠١ وكلا
المحاولتين فشلتا لرفض المانيا وليس من المقطوع به الاستقلال على رغبة تدخل روسيا بالقوة

« بثورة البوكسر » وبعد متاعب جمة تقدمت قوات دولية وخلصت المفوضيات الاجنبية في بكين وعين الجنرال الكونت «والدرسي» الالماني قائداً لهذه القوة وألزمت الحكومة الصينية بدفع كثير من التعويضات قسراً أما القيصر الذي صرح بعدم إذلال الصين أو إتخاذ إجراءات ضدها فكان في مقدمة من شجعوا أعمال الانتقام .

أما البريطانيون الذين نظروا إلى الموقف من زاوية أخرى فقد تحولوا إلى إكتساب إمتيازات بعمل اتفاق مع ألمانيا وكان هذا الإتفاق الموقع عليه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠ قد عمل على أساس الضمان الجماعي للمحافظة على سلامة الصين والباب المفتوح في شئون التجارة كلما كانت إحدى الحكومتين في مركز يتناسب مع نفوذهما وكانت الشروط مهمة غير جلية إلا أنه خيل لبريطانيا أنها حصلت على تساند ألمانيا وعونها لها ضد الاضطهاد الروسي في شمال الصين ولكن بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠١ صرح «باولو» علناً بأن الاتفاق الانكليزي الالماني موجه إلى وادي «البانج سي كيانج» وليس إلى منشوريا .

وكان هذا التصريح لا يشجع على استمرار المفاوضات المقبلة بين انكلترا وألمانيا والتي كان يتولاها اللورد سالسبوري في وزارة الخارجية والمستر شامبرلين ويلوح أن ألمانيا كانت راغبة في إشراك انكلترا معها في الحلف الثلاثي القائم (ألمانيا - النمسا والمجر - إيطاليا) وأن تنتقل المفاوضات إلى فيينا وكانت إنكلترا في ذلك الوقت غير راضية وقد وضحت بالمزيد من العناية لألمانيا أنه إذا أخفقت هذه المفاوضات فانه لا بد لها من الانقلاب بوجهها شطر روسيا وفرنسا واعتبر هذا الانذار بلفة ، أو خدعة وللمرة

الثانية رفضت ألمانيا عرض «سبلين» ، وفي يوليو سنة ١٩٠١ أنمحت إلى الأبد كل فرصة لنجاح المفاوضات .

ولما برهنت الظروف على إن ألمانيا كانت كالفصبة المرضوضة كان على انكلترا أن تبحث عن وضع مضاد يحد من نفوذ روسيا في شمال الصين وفي هذه اللحظة جددت اليابان مشاوراتها مع بريطانيا وتبستت ألمانيا عند المفاوضات وفي مدى سبعة شهور كان الدبلوماسيون الشرقيون قد أصابوا نجاحا وبلا علم البرلمان ولا عالم الجماهير وقع اللورد «لانسداون» معاهدة التحالف مع اليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ ونشرت المحالفة في الحال وكانت بنودها كما يلي : —

يعترف الطرفان المتعاقدان بالحالة القائمة في شرق آسيا وعلى الأخص في كوريا والصين وفي حالة قيام حرب بين روسيا واليابان تعهدت بريطانيا بالوقوف على الحياد غير أنه لو سارعت أية حكومة أخرى (كفرنسا مثلا) لمساعدة روسيا (أو أية دولة أخرى تكون في حالة حرب مع اليابان) تعد انكلترا بالتدخل وتمدد حليفها بالسلاح وكانت مدة المحالفة خمس سنوات .

واحدثت هذه المحالفة ضجة هائلة في كل مكان ، وكانت أغراضها يجب أن لها مبرراتها كلها مس ذلك شئون اليابان وخيل إلى دبلوماسي انكلترا أنهم في قدرتهم الاحتفاظ بقيام اليابان من الحشد من طغيانها على روسيا ومن السهولة بمكان أن يرى أن هذا الظن كان خطأ كبيرا ولا بد من إتمام تنظيم القوات الحربية والبحرية اليابانية قبل آخر عام ١٩٠٣ وبعد ذلك تمكن بمحالفتها مع بريطانيا من مهاجمة روسيا كلها وجدت أن ظروفها مواتية ولم تكن هذه الغلطة البريطانية الوحيدة ويخيل أن مفوضيها اعتقدوا أن

قوة تأثير هذه المعاهدة لا ينصب إلا على الصين وحدها .

غير أن سياسة الدول العظمى كانت تشمل العالم كله والمحالفه التي يتأثر لها البحر الياباني يمتد أذاها ومتاعبها كذلك إلى كلا البحرين الأبيض المتوسط والشمالي ولم تكن خطورة موقف بريطانيا على كل حال في الوضع الذي ظهر به ولم تكن على علاقة طيبة مع روسيا وفرنسا ولا مع ألمانيا فيما بعد وحتى بعد إبرام معاهدة التحالف مع اليابان كان في مقدورها أن تنضم إما إلى التحالف الثلاثي أو مع التحالف الثنائي ويلوح أن ألمانيا كانت لا تزال تعلق الآمال أو تتوقع الحلف الأول وانضمت انكلترا نهائياً كما ظهر إلى اتفاق مع فرنسا وروسيا لا إلى حلف .

ولقد رأى سياسيو بريطانيا عند توقيع التحالف الياباني الانكليزي نقطة واحدة على الأقل واضحة تمام الوضوح فقد علموا أنهم سيتعدون عن سياسة « العزلة العمياء » وأنهم يهدمون التقاليد البالية العتيقة « لكاننج » التي تقضي بالابتعاد عن المحالفات ومنع الضمانات إلا أنهم جراًوا على هذا وبذلك استحقوا شكر وطنهم ومن الغباء القاء اللوم عليهم لقلة التبصر في العواقب وهي ضرورة يعاني منها كل السياسيين وأن ما يشكرون عليه هو إقدامهم على خطوة يعلنون أنها جرئته وعلى النقيض من تقاليدهم الماضية .

وفي بقية الفترة المبقية من عام ١٩٠٢ هبطت أسهم ألمانيا لسوء الحظ كما يرى الآن فقد كانت المحالفه اليابانية البريطانية تنذر بالابتعاد عن ألمانيا ذلك لأن انكلترا لم تطلب إلى ألمانيا الاشتراك فيها لأنها وجدت اتفاقها مع ألمانيا خاصاً بالصين لا جدوى منه وبدأت تنهار المحالفه الثلاثية في اتجاه آخر وتم الصلح مع البوير في مايو سنة ١٩٠٢ وأصبحت انكلترا أشد

قوة وسار د ديكلاسيه ، على سياسة عزل المانيا وفي ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٢
اعلنت إيطاليا بأن التحالف الثلاثي ليس موجها ضد فرنسا (١)

واتبع هذا بعمل اتفاق حياد سرى (١ ، ٢ نوفمبر) بمقتضاه قررت
إيطاليا أن تبقى على الحياد في أية حرب تشترك فيها فرنسا وبذلك لم
تبق إيطاليا مرتبطة بالحلف الثلاثي فيما يختص بفرنسا وقد أعلنت بصفة
نهائية أنها لم تعد مرتبطة بها بالنسبة لانكلترا .

واسدل الستار في نهايه ذلك العام بمأساة تعسة في فنزويلا واستدرجت
المانيا بريطانيا للاتحاد معها في مظاهرة بحرية ضد فنزويلا الغرض
منها تحصيل ديون لحاملي الاسهم من الامتين ولما كان تاريخ وقوع
هذا الحادث جاء عقب زيارة القيصر لقصر سندر بنجهايم فقد أثار هذا
دهشة الرأي العام في بريطانيا وكان إهمال سياسة بريطانيا لقوة الرأي
العام فيها يستوى حيث سوء المال مع عدم عنايتها بوجهة نظر حكومة
الولايات المتحدة وفي عام ١٨٩٥ بينت أمريكا بما لا يقبل الشك
لانكلترا أنها قد فسرت (سياسة مبدأ منرو) بمعنى يدل على أن
أمريكا هي القاسم المشترك ويجب إستشارتها عندما تتدخل حكومات
أوروبا في مسائل القارة الأمريكية والآن وقد أُنشئت حكومتان
أوروبيتان التدخل قبل أن تستشيرها أولا ورأى الرأي العام البريطاني
أن في ذلك العوية المانية تهدف إلى تشويه علاقات بريطانيا بالحكومة
الأمريكية. وكان هذان الاعتباران كفيلين بتراجع سياسة بريطانيا

(١) أدى هذا الاعلان على أن تتعهد فرنسا سرا بتأمين إيطاليا من الحصول على
أملاك حرة بطرابلس .

عن موقفهم سرعاً (١)

وكان عام ١٩٠٣ عاماً للذكرى التي تؤرخ رحلة إدوارد السابع عبر القارة حيث زار لشبونة وروما وباريس وفيينا ورافقة في كل هذه الزيارات صحفيون المان في حينها ثم مؤرخون المان فيما بعد جريا على سنة السياسة الميكافيلية للملوك وفي الحق يلوح أن هذه الزيارات كانت قد وقعت بقصد الحفاوة والترفيه إلا أن الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية فرنسا وديكلاس من ٦ - ٩ يونيو سنة ١٩٠٣ برهنت على أن العلاقات الفرنسية البريطانية كانت في تحسن وكانت هذه الزيارة بدء المظاهرات الغير موالية للاعلان في الصحافة البريطانية ولكن ومع أنها كذلك فإنها لم تؤت ثمرها بعد وفي غضون هذا العام ساءت علاقات روسيا باليابان ولا تهمنا التفاصيل لأن سبباً واحداً ولا سبباً سواه هو احتلال روسيا لمنشوريا وتهديدها كوريا ومالم نحصل على تأكيد كيدات قاطعة ضد الطغيان الروسي بمنشوريا ومالم تعط كوريا هذه الضمانات قطعت اليابان المفاوضات وأعلنت الحرب (فبراير سنة ١٩٠٤)

وفي خريف عام ١٩٠٣ بذل اللورد لانسدون وديكلاس مجهوداً جباراً في اتفاق فرنسي بريطاني وكان الهدف الرئيسي للسياسة البريطانية لا يأسه الشك من خلاف حيث أنه سعى لإقرار ستة مشاكل قديمة في أفريقيا وأمريكا وآسيا اختلفت عليها كلها انكلترا وفرنسا وكانت

(١) قبل هذا الوقت رفضت بريطانيا تحت ضغط الرأي العام المساهمة في إنشاء سكة حديد بغداد مع كل من ألمانيا وفرنسا وتعرضت بريطانيا لهذه المشكلة بصفة نهائية في أبريل سنة ١٩٠٣ حيث رفضت حكومة بريطانيا المعاونة فيها

هذه الخلافات كلها ترجع إلى معاهدات قديمة أو نشأت وتضخمت وساء حالها من حوادث قريبة العهد ولا تبعد قيام الحرب من أجل واحد منها بعمل حاكم مهمل أو جندي أهوج ولقد غنى «لانسدون» بتصفية هذه المشاكل مرة واحدة أو على الأقل ليعدها عن منطقة الخطر وكان هدف فرنسا أقل وضوحاً إلا أنه يلوح أنها كانت تهدف إلى إيجاد حلف ويخيل أن «ديكلاسيه» فكر في أنه كلما أعطى شيئاً كسب بدلاً عنه وبتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ أعلن الاتفاق الفرنسي البريطاني فيما يختص بمصر ومراكش بعد توقيعة وكان أهم اتفاق بين مجموعة «اتفاقات متشابهة» تنصب على مناطق بالذات ومنذ ذلك التاريخ كان الاتفاق الفرنسي البريطاني حقيقة ملموسة.

وكانت هناك اتفاقات أقل أهمية من ذلك تخص نيوفونديلاك وسيام وغرب أفريقيا إلا أن المشككتين الأساسيتين كانتا عن مصر ومراكش وطلبت بريطانيا إطلاق يدها بالنسبة لمصر وإطلاق يد فرنسا بالنسبة لمراكش وكان مما أدهش بريطانيا تهاون فرنسا في أمر مصر ولقد أمنت بعض ميزاتها في منطقة القناة ولم تتعرض لاية شروط تعكر صفو بريطانيا من حيث تحديد وقت إنهاء إحتلال مصر أو أى شروط أخرى (١) يقابل هذا مبادرة فرنسا إلى إعلان عدم رغبتها في تغيير الوضع السياسي لمراكش ووعدت بريطانيا أن لا تعرقل أعمال فرنسا هناك. كان هذا هو مانشر إلا أن هناك مواد بحرية أبرمت ووقع عليها في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ولم يعلن

(١) صرحت بريطانيا رسمياً على أنها لا بد تازك مصر حالاً تنظم أمورها المالية أما الآن فقد أعلن اللورد لانسدون بأنه لا رغبة لديه في تغيير الموقف السياسي بمصر أى أنه لا يريد منها لكنه لم يذكر شيئاً عن الانسحاب الآن أو في المستقبل.

عنها إلا في سنة ١٩١١ وكان من بينها إتفاق ينص على أنه في حالة تعديل الوضع السياسي في كل من مصر ومراكش كان لابد كما كان سابقاً من جعل التجارة حرة مع ضمان حرية الملاحة عبر القناة وخطر إقامة تحصينات حربية قبالة جبل طارق وتلقى هذه الالتزامات إذا رغبت كل من فرنسا وبريطانيا وفي النهاية كان هناك فقرة سرية أخرى تنص على أنه إذا أبطل سلطان مراكش سلطانه عليها ينقل جزء من مراكش فعين ومحدد إلى أسبانيا (١) وفي لغة صريحة مهدت هذه البنود السرية إلى ضم جزء من مراكش لاسبانيا وقد كان هذا بالطبع يعني ضم بقية مراكش لفرنسا كلما اختارت هذا الأمر وأن تقوم بريطانيا ببذل معونتها الدبلوماسية في هذا الاجراء وبمجرد السرية في هذه الاتفاقات أمر مريب لانه في الوقت الذي ضمنت فيه فرنسا نيات إيطاليا الطيبة قبل ابريل سنة ١٩٠٤ بمنحها طرابلس ومنحها أسبانيا جزاء من مراكش لم تقدم انكلترا ولا فرنسا شيئاً يخفف عن المانيا ثقل الأمر السري على مراكش ولا يمكن أن يكون سياسة المانيا جاهلين هذه التدابير السرية إلى وقت طويل (٢) ولربما جهلوا كل شيء بالتفاصيل عنها وربما خشوا أن تغلق مراكش في وجه التجارة أو النفوذ الألماني، ولما كان الأمر كما ذكر فقد هيات المانيا لنفسها بصفة أكيدة وأعدت عدتها لتصيد المناسبات وانتهاز الفرص لكشف القناب عن هذا الاتفاق

(١) أخطرت أسبانيا ووافقت على هذه الشروط في معاهدة سرية مع فرنسا بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤

(٢) عرفت ألمانيا سرية هذه الاتفاقات من أشخاص كثيرين بمدر يدوسان بطرسبرج أمامن درجة علمها به فهذا من الصعب القطع به ولم يكشف عن السر بشكل أوسع لغاية نوفمبر سنة ١٩١١

السري ويلوح أن سياسة فرنسا كانوا أبعد نظرا من البريطانيين وتحققوا من أن هذه الالتزامات السرية كانت حقيقة بخلاف موقف تسلسل منه بريطانيا إلى المعسكر الفرنسي أو على وجه العموم أبعادها عن التقرب إلى ألمانيا ويلوح أن ألمانيا كانت لا ترى محلا لسوء الظن لمدة قصيرة إلا أنها ووجهت في أغسطس سنة ١٩٠٤ بمفاجأة غير مسارة عندما ابلغها اللورد لانسدون أنه في حالة اعلان اليابان الحرب على ألمانيا سوف تسرع بريطانيا إلى عونها نزولا على شروط تحالفهما وفي ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٤ في يوم ذكرى موقعة الطرف الأغر أطلق الأسطول الروسي النيران على مقربة من شاطئ الدوجار فاصابت مركب صيد بريطاني على زعم أنه قارب طوربيد ياباني وتلا ذلك لحظة رهيبة انتهى بوعد روسيا أن تقدم اعتذارات كافية وتعويض كامل إلا أنه في ديسمبر من هذه السنة عنيت ألمانيا بتوكيد عونها لروسيا في حالة اشجارها مع بريطانيا ومن الجانب البريطاني فقد عززت أسطولها بصفة مستديمة في البحر الشمالي وبذلك ازدادت المتاعب عن ذي قبل بين كلتا الدولتين (ألمانيا ـ بريطانيا)

وفي مستهل عام ١٩٠٥ بدأت ألمانيا في جمع الريب والشكوك حول تصميمات فرنسا بمراكش وكانت ألمانيا حينذاك قد عرفت طرفا من المواد السرية وحتى إذا كان الأمر ثقا فقد كانت تحركات فرنسا في مراكش تلفها الريب والشكوك إلى أقصى الدرجات وسبق أن وعدت فرنسا ألمانيا بتوكيدات عابرة عن سياسة الباب المفتوح واحترام مراكش إلا أنه في مستهل عام ١٩٠٥ فرضت على سلطان مراكش طلبات جديدة تعنى في جملتها وبطبيعتها محاولة فرنسا فرض قيود على مراكش وبذلك يتغير وضعها السياسي وكيانها الدولي وعلى الأثر اقترح رجال حكومة ألمانيا على

القيصر شخصياً أن يزور مراكش في شكل بعثة مضادة وكان الاقتراح أن تكون مناسبة شهرة هولستين ، شاد الحبل الفذ ، ووافق باولو ومن عجب أن عارض القيصر الفكرة في نزاهة وإخلاص إلا أنها كانت معارضة عابثة من حيث رفضه فرصة ظهوره تحت شفق الفجر وفي ٢٩ مارس خطب باولو في الرايختاج مطالباً بالباب المفتوح لتجارة المانيا وبالوضع السياسي لكيان مراكش وفي ٣١ مارس هبط القيصر من يخته عند ميناء طنجة وخطب الناس وأعلن أنه يعترف بملك السلطان واستقلال بلاده التي تعتبرها حرة تماماً ، وقال «وأنى لقومى الأمل أن مراكش تحت حكم السلطان ستبقى مراكش الحرة تفتح أبوابها على مصراعيها لتنافس الأمم في النشاط السلى دون إحتكار أو استعمار على قدم المساواة التامة يذها ، وقد أحتوت هذه الخطبة على أمرين فهمى معنى أولاً إن ألمانيا تعتبر نفسها غير مقيدة من أى ناحية بالاتفاق أو بالمعاهدات الفرنسية الإسبانية واثانيا أنها ستحاول حماية سلامة واستقلال مراكش وبأسرع مما يظن أكدت المانيا هذه النقط لأنه بتاريخ ١١ ابريل أصدر باولو منشورا يعلن فيه الدول إلى عقد مؤتمر عالمى يبحث أمر مراكش وفي الحال وقف إلى جانبه سلطان مراكش الذى رفض الآن كافة اتفاقاته مع فرنسا ودعا الحكومات الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٠ لمقابلته في طنجة وحن الوقت الذى تعجم فيه قوة الاتفاق ورغب ديسكلاسيه أن يرفض هذا المؤتمر في أقدام وشجاعه وأكد في اجتماع مجلس وزرائه في ٦ يونيو أن انكثرا قد وعدته بالمعونه (١) وأن

(١) عبر اللورد ساندرس عن رأيه سرا بأن هذا الوعد كان مجرد محاولة لكنه يظهر ان اللورد لانسدون أخبر سفيرى فرنسا وألمانيا أن بريطانيا ليس في مقدورها أن لا تتحرك وان الوعي القومى في بلاده الذى أثاره خطة طنجة ربما طاب بأجراء ما

فرنسا حين تصمد بثبات فان المانيا سوف تتراجع غير أن « ديكلاسيه » لم يجد معونة من وزرائه اللهم إلا رئيس الجمهورية وبذلك قدم إستقالته في ١١ يونيو وقد شرف القيصر بزيارته الكونت باولو في الصباح الباكر في أحد الأيام قبل أن يغادر فراشه ومنحه لقب « الأمير » وكان لذلك الحادث وقع كبير ويظهر أن تدخل المانيا سبب إستقالة الوزارة الفرنسية التي حرمت معونه إنكلترا في أخرج الأوقات . وتولى روفير رئاسة الوزارة الفرنسية وجاهد لعقد مؤتمر وفي النهاية نجح الرئيس روزفلت في التقريب بين المانيا وفرنسا وجعلهما توافقان على عقد المؤتمر

واستقال المستر بالفور قبل انعقاد المؤتمر (٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥) وتولت الحكم حكومة الاحرار وكان وزير الخارجية فيها السير إدوارد غراي وكان أطول وزراء رجال الخارجية البريطانية من حيث مدة حكمة واقسامهم تجربة وامتحاناً ما عدا كاستراي ويلوح أن اللورد لانسدون قد علم أخيراً أن تحالفه مع اليابان كان إبعاداً لانكلترا عن تقاليدها غير أنه قانع بأن مجرد وجود هذه المحالفة منع فرنسا (وربما المانيا كذلك) من الاشتراك في الحرب اليابانية الروسية ووفقت فعلاً معاهدة بورتسموت للصلح بين روسيا واليابان بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وكان من أثر هذه المعاهدة تسليم بورأتر ومنشوريا وكوريا ونصف جزيرة سخالين إلى اليابان بينما رفضت روسيا أن تدفع أية تعويضات حربية وقبل ذلك مباشرة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٥ جددت المعاهدة البريطانية اليابانية لمدة خمس سنوات أخرى والتزمت فيها انكلترا أن تقدم المعونة مستقبلاً لليابان في حالة تعرضها لهجوم دولة واحدة (بدلا من هجوم دولتين) وفي نظير ذلك وافقت اليابان على الدفاع عن الهند ضد أي هجوم

أما اللورد لانسدون الذى قطع شوطاً بعيداً فى الابتعاد عن تقاليده كان يكتفى بأنه منع إمتداد الحرب فى سنى ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وكان هذا الاتجاه وحده كفيلاً بالمحافظة على الأمن والسلام مستقبلاً فى هذه المنطقة المحلية من الشرق الأقصى .

أما فيما يختص بالاتفاق مع فرنسا فقد نشأ عنه موقف فى منتهى الغرابة والأهمية . فقد طلب ديكلاسيه مساعدة بريطانيا التى سبق أن وعدت بها إلا أن بريطانيا قد أكدت أفكار هذا الوعد (١) ولم يعد ما وقع بينها أكثر من تسوية بعض المشاكل الخطيرة الشائكة وكانت هذه هى وجهة نظر الحكومة البريطانية الرسمية لغاية نهاية حكومة بالفور . وربما لم تظن هذه الحكومة إلى أن مشكلة مركش لا يمكن تسويتها بمعرفة فرنسا وحدها وإلى أن بريطانيا قد تعثرت خطاها فى الأمر معها وكانت الصعوبة القائمة بين كل من بريطانيا وألمانيا هى قيام كراهية بين الشعبين كليهما وهذه الكراهية عينها هى التى سوت العلاقات بين الحكومتين فى حرب جنوب أفريقيا وهى التى حطمت اتفاق بغداد وعقدت مشكلة قنزويلا وأشعلت النار فى أزمة طنجة ولقد أخفقت المعاهدات المتعاقبة مع ألمانيا فى سنوات ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠١ فلم يعقد بينهما اتفاق عملى ولا تحالف وثيق .

وفى الواقع كانت بريطانيا أشد ميلاً إلى التحالف وأقوى رغبة فيه من ألمانيا فلما لم توفق إليه مرات ثلاث أرغمها رأى العام على أن تقوم بمحاولة أخرى فى سبيل تجديد المحاولة على الفور وكان من المحتمل أن يتم التفاوض

(١) انه لمن الغرابة يمكن أن القيصر كتب إلى روزفلت يقول « إن شعبي يؤمن بأن انكتر اتسند الآن ظهر فرنسا بالسلاح فى حربها مع ألمانيا لا على حساب مراكش ولكن بسبب السياسة الألمانية فى الشرق الأقصى

في عقد اتفاق ذلك لانه لم تكن في ذلك الوقت عقبات دبلوماسية بينهما
وكل ما كان هو توتر في علاقات الشعبين ولما كان الموقف كما ذكر فقد
كان من الانسب ترك المانيا وشأنها في ذلك الحين والبحث عما إذا كان
من الممكن إقامة اتفاق آخر أو تصفية عامة لهذا الجفاء الذي طال عليه
الامد بينهما .

وكانت روسيا هي المعبر الذي يمكن الاتجاه اليه وكانت فرنسا هي
الوسيط المنظور

وحيث أن كان الاتفاق الفرنسي البريطاني هو الطريق الطبيعي للسير
في اتجاه اتفاق آخر بريطاني روسي بعيدا عن المانيا

الفصل الثامن

بين حربين

لقد كانت العبرة بين الحربين العالميتين بالنسبة للشرق العربي في الشق الأول منها عبارة عن كفاح لا ينقطع طلباً للاستقلال وفي الفترة الثانية قيام مشكلة فلسطين ومن المهم أن نفرق بين هذه المناطق الثلاث : - مصر مع أنها دولة دينها الرسمي هو الاسلام لم تكن يوماً من بلاد العرب (١) والمنطقة الوسطى التي تشمل سوريا والعراق وشبه جزيرة العرب وكانت الأحوال تختلف اختلافاً بيناً في كل منها عن الأخرى .

كانت مصر تئن تحت نير الاحتلال البريطاني إلا أنها في الحق كانت مثلاً يحتذى من ناحية الأشرف البريطاني على سياستها وإدارتها منذ عام ١٨٨٢ وهي دولة غنية بامرها باستثمارات تعبر في المدينة عن بقية المنطقة ولقد ظهر بها كذلك حتى قبل أن تشتعل نيران حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ روح من الوطنية الملحوظة وزادت الحركة تدريجياً وفي سرعة مدهشة بعد أن وضعت الحرب أوزارها وكانت قدوة لبقية دول الشرق كله إلى أن اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية . وبعد أن عقدت الهدنة بيومين اثنين فقط وعلى التحديد في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ قدم الوفد المصري وكان يضم . ألمع قادة مصر طلباً إلى دارة الحماية رفعه إليها زعيم الحركة القائد العظيم سعد زغلول وكان يطلب فيه الاذن للقيام إلى لندن حتى يمكنه المطالبة بالاستقلال إلا أن هذا الطلب على أحقيته رفض وعلى الفور اضطربت أحوال البلاد من أقصاها إلى أقصاها وبلغت من الخطورة حداً حدى بالقائمين وقتها

(١) هذا رأى مؤلفة كتاب : العرب والغرب

بالأمر أن يعلنوا الأحكام العرفية وما أهل شهر مارس من عام ١٩١٩ إلا كان زغلول وثلاثة من رفقائه في طريقهم إلى المنفى بجزيرة مالطة . وفي نهاية هذا العام قامت بريطانيا بإيفاد لجنة ملر إلى مصر بقصد تحقيق الحالة ووضع تقرير عن المستوى السياسى للبلاد .

وبعد أن أفرج عن زغلول من مالطة سافر إلى لندن ورفض توصيات لجنة ملر التي كان نصها الاعتراف باستقلال مصر عن طريق معاهدة تحالف مصرى بريطانى يحمى بعض مصالح معينة تهم بريطانيا والدول الأجنبية وقام رئيس الوزراء الجديد عدلى يكن وهو سليل أسرة تركية عريقة وكان فى تلك الأيام من يعتمد عليهم للاضطلاع بالحكم فى حالات الطوارئ بالمفاوضة مع بريطانيا على هذه الخطوط المرسومة إلا أن المفاوضات أخفقت وقامت على أثر ذلك اضطرابات جديدة وإخلال بالنظام نفي على أثره سعد زغلول للمرة الثانية ومعه خمسة من زملائه إلى جزر سيلش وفي مستهل عام ١٩٢٢ قام اللورد اللنبى المندوب السامى إلى بريطانيا وأرغم حكومتها على اصدار إعلان أنهى حالة الحماية رسميا وأعلن استقلال مصر مع الاحتفاظ بتحفظات أربع كانت هى حماية مواصلات بريطانيا والدفاع ضد كل اعتداء أجنبى عليها وحماية مصالح الأجانب مع الأقليات والسودان وتولى العرش فى مصر فؤاد كملك وعلى أثر ذلك تكونت لجنة وضع الدستور وكان الدستور المقتبس هو الدستور البلجيكى وهو لا يلائم حالة مصر حيث بلغت نسبة الأمية بين أفرادها ٩٥ ٪ . وكانت الديمقراطية النيابية مجرد كلمات جوفاء لاتعنى شيئا وتمت الانتخابات واكتسح الوفد المصرى كل دوائرها عدا النذر اليسير ودعا المستر مكدونالد زغلولاً إلى لندن للدخول فى مفاوضات جديدة وأخفقت حتى قال عنها حزب العمال

نفسه أنها مطالب ثوريه وتجددت المظاهرات عند عودة زغلول إلى مصر وبعد أيام قلائل من عودته اطلق الوطنيون النار في شوارع القاهرة على السيرليستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فخر قتيلا لساعته وتقدم اللبني إلى الحكومة المصرية طلب فيه من بين ما طلب رفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى ومنع كافة المظاهرات بالقوة وسحب القوات المصرية من السودان لاسيما تلك الوحدات المسكوة من العنصر المصرى خاصة وبتبليغ حكومة السودان بأن المساحة التى سوف تروى من مياه النيل يجب زيادة رقعته من ٣٠٠ ألف فدان إلى رقم غير محدود من الأفدنة . وكان الأمر الأخير هو مشار خوف مصر لأنه لفت الأنظار إلى حقيقة يمكن للانكليز أو للسودانيين إذا جدت حوادث أن يهددوا مصر بل كيانها ووجودها نفسه عن طريق التصرف فى مياه النيل (١)

واستقال زغلول ووافقت الحياة النيابية ومات زغلول بعد عامين وخلفه مصطفى النحاس وكانت أمور مصر قد إستقرت نوعاً ما ومع وجود لحظات تزعزع الأمن خلالها إلا أنه لم يتكرر فيها عنف اضطرابات ما تلى الحرب من أيام ومن عام ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٦ استجد بمصر قوى ثلاث مكافحة وكانت للقصر تدخلات فى شئون البلاد تزداد رويدارويداً وظهرت كفاءة الملك فؤاد حيث كان يحرك الوفد ضد الانكليز (٢) وتلا ذلك محاولات شتى كتب لها الاخفاق فى المفاوضة لعقد معاهدة تحالف مصرى بريطانى كان الطرف المصرى الذى يقوم بها مكونا من الاقلييات الحزبية تلك الاقلييات التى سندت ظهرها حراب الانكليز فحكمت البلاد

(١) هذا رأى المؤلفه كبير هولنجورت فى كتابها « العرب والغرب »

(٢) المرجع السابق وهو كلام ظاهر السخافة

وأقبلت وزارة الوفد وهي صاحبة الاغلبية الساحقة الماحقة الذي أصبح عدواً لدوداً وفي سنة ١٩٣٥ تغيرت الاحوال بمصر حين ظهرت ميول إيطاليا الاستعمارية التي سارت عليها سواء في شمال أو شرق أفريقيا وكان من جرائها استيقاظ الوعي فتكونت جبهة ضمت كافة زعماء الاحزاب بقيادة النحاس وقدمت طلباً بالدخول مباشرة في مفاوضات مع بريطانيا وبدأت فعلاً في مارس سنة ١٩٣٦ ولم ينقض عليها شهر خمس حتى كانت معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا قد تم توقيعها ، تلك الاداة التي أسقطتها مصر عامدة في أكتوبر سنة ١٩٥١

وقد وضعت هذه المعاهدة حداً للاحتلال البريطاني غير أنه احتفظ فيها بحق بريطانيا بالمحافظة على قناة السويس حتى يأتي الزمن الذي تستكمل مصر فيه قواتها وتكفي مواردها مباشرة هذه الحماية . وقد أبحاث المعاهدة البريطانية أن تضع قوات برية قوامها عشرة آلاف جندي في المنطقة المجاورة للقناة على أن تعاون هذه القوات البرية قوات جوية لا تزيد عن ٤٠٠ طيار علاوة على ما يلزم للإدارة والاشراف من شتى طوائف الموظفين لمباشرة الاعمال الفنية والكتابية وغيرها من الصناعات والعمال . أما فيما يخص السودان الذي كان هو العقبه البكاداء في شتى المفاوضات فقد قررت المعاهدة أن تبقى إدارته بحسب ما تم الاتفاق عليه في معاهدة سنة ١٨٩٩ مع اتفاق الطرفين على أن يكون الهدف الاساسي من هذه الادارة موجهاً كله إلى رفاهية السودان ولم يأت من بين نصوص هذه المعاهدة أي نص ينصب على سيادة السودان (١) .

وبعد عام آخر الغيت الامتيازات والمحاكم القنصلية بفضل جهود

(١) كتاب « العرب والغرب » وقد حلت مسألة السودان بالاتفاقية المعقودة في

المصريين وأصبحت مصر عضواً في عصبة الأمم
وكانت مدة المعاهدة عشرين عاماً إلا أنه يصح الدخول في مناقشات
لتعديل أى نص من نصوصها بشرط الاتفاق بين الطرفين الساميين المتعاقدين
وذلك بعد مضي عشر سنوات .

مضى ثلاث سنوات على المعاهدة وقامت الحرب الثانية فبقيت المعاهدة
لم تستغل ثمراتها كما يجب . ورفض فاروق الذى خاف أباه على العرش أن
يتعاون مع الوفد ولا حكومته وتداولت على حكم البلاد شتى الاقليات
الحزبية حتى برزت بريطانيا على مسرح الحوادث بشكل مثير وأملت على
الملك ضرورة تشكيل وزارة الوفد برئاسة النحاس . وما يشير الدهشه سلوك
المصريين الحسن طوال أيام الحرب حتى رغم كراهيتهم الظاهرة لرؤيه
مايزيد على المليون من جنود بريطانيا وحلفائها فى مصر وكان الألمان
عند ذلك يطرقون الأبواب طرقاً عنيفاً وقدر المراقبون للحوادث بشاقب
نظرهم وطويل خبرتهم أنه من المحتمل قيام حركه ضد الانكليز فى هذا
الوقت العسير تطعنهم من الحلف .

الفصل التاسع

مصر في عهد فاروق

لو عدت عوامل الاختلاف في السياسة العامة المصرية لكان أولاها بالعناية والدرس هو القصر ذلك لأن ملك مصر رغم تحديد اختصاصاته في نصوص الدستور فإنه كان في الواقع ونفس الأمر الحاكم المطلق غير المستول وفي الفترة بين الحرب الأولى وتاريخ استقلال البلاد التام سار الملك على سياسة التلاعب بالوفد والانكليز في مهارة فائقة كان الهدف من وراءها أن تكون الخيوط المحركة بين أصابعه من وراء ستار وتولى العرش فاروق وكان حدثاً لم تصقله التجارب وجاءت معاهدة ١٩٢٦ التي كسبت بها مصر استقلالها التام فخيّل إلى السياسة بل وللانكليز أنفسهم أن عهد تدخل القصر في سياسة الحكم قد زال إلى غير رجعة إلا أن الملك شيئاً فشيئاً بدأ يستعيد نفوذه ولم يمض وقت طويل حتى غدا فاروق أقوى نفوذاً من أيّيه في مقدرات البلاد وسياساتها وأصبح تدخله سافراً كل يوم في أخص المسائل السياسية وغيرها ولو أنه لم يكن في دهاء أيّيه ولا حصافته .

ولما كان من المسلم به أن تقف بريطانيا مؤيدة للحكومة التي تتولى شؤون البلاد فقد كان من الخطأ الفاحش أن لا تفهم أن فاروق أستاذ بالنفوذ المطلق من غير حق وأنه كان في مسيس الحاجة إلى توجيه وإرشاد ونصح في هذه الناحية وبذلك تكسب بريطانيا صداقته . وربما كان فاروق في صباه يكره الانكليز بإيعاز من على ماهر أشد السياسيين المصريين ذكاء وقدرة ولو أنه يكره الانكليز كراهية شديدة وكان على ماهر من أوائل مدرسي فاروق وأصبح فيما بعد رئيساً للديوان أو ما يشبه وزير

البلاط . إلا أن المدة القليلة التي لبثها فاروق في لندن بسبب موت أبيه كان لها تأثير محدود في نظراته نحو الانكليز ولو أنه بقي طوال المدة المقررة لتعليمه في جامعتها لتغير تاريخ العلاقات المصرية البريطانية تغييراً من النقيض إلى النقيض وزالت عواطفه كلها عندما قام لامبسون بحركته ذات الطابع الخشن في ٤ فبراير لا كراهه على تنفيذ سياسة معينة . ومع أن صغر سن فاروق وعدم لياقته لتولى مهام الحكم إلا أنه كان في الواقع هو الملك الفعلي للبلاد ولذلك كان طبيعياً أن تنحني أمامه هامات الرجال وهو في أبهة ملكه وكان بدهياً أن تحوطه بطانة من المنافقين وطلاب المنافع كان بعضهم من حثالة الجاليات الأجنبية . ولم يكن بمصر كلها سوى السفير البريطاني الذي رأى ألا يعامله غير معاملة طالب في مدرسة فلما تداولت الأيام رأى أن تكون معاملته على أنه طفل فحسب ولكن على اعتباره طفلاً شقياً واستمرت العلاقات بين القصر وبين سفارة بريطانيا في التدهور من مئة إلى أسوأ لاسيما عندما أصبح سلوك الملك الشخصي والعام سلوكاً شائناً لا يليق بملك فنزل بسمعه إلى الحضيض ولم يك هناك من يحترمه ويخشاه غير السير أحمد حسنين باشا رائده الأول وكانت الحادثة التي سماها المصريون دبابات ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هي التي دمغت العلاقات المصرية البريطانية بطابعها الأبدي المعروف .

في ذلك الوقت استقال حسين مري وهو سياسي صلب العود محترماً بين المصريين (١) ومعروف عنه أنه محايد وكان يرجع إليه في أيام ما قبل الحرب لتكوين حكومة ضد الوفد من الأقليات وكانت إستقالته بسبب خلافه مع الملك بشأن طرد مفوضية حكومة فيشي من البلاد وكان من أثر حرج

الموقف في الصحراء الغربية بسبب توقع هزيمة ماحقة للجيش الثامن أن رأى أولو الأمر ضرورة تعيين حكومة قادرة قوية للبلاد وتلكأ الملك السابق ومستشاره قليلاً في الأمر ليجدوا خلاف النحاس رئيس الوفد رئيساً للحكومة وأصر البريطانيون على ضرورة وجود النحاس على رأس الحكومة بدعوى أنه في حالة توقع حدوث حركة ذات شأن في مصائر الأمور يكون من الضروري إذ ذاك أن تتولى الأمر حكومة تؤيدها أغلبية ساحقة لتسند ظهرها ورفض الملك السابق بشدة قبول تولي النحاس رئاسة الوزارة وهو الذي سبق له أن أقاله من الحكم وصرح بأنه لن يرى وجهه مطلقاً بعد ذلك وقاوم كل ضغط وقع عليه طالباً أن يكون على ماهر هو الرئيس رغم ميوله الإيطالية وبشرط أن تكون الحكومة مؤلفة من كل الأحزاب

وبما لا ريب فيه أن الملك السابق كان يظن أن الأمة كلها سوف تسند ظهره وتؤيده في ظروف انتشار كراهية الانكليز وإخفاق الحكومة في تدبير وسيلة عرض الخبر بكمية كافية على سكان مدينة القاهرة .

ولم يكن لدى بريطانيا حين من الوقت تدعه يمر عبثاً وبلا طائل فلما رأت أن فاروق عنيد لن يستجيب لما طلبته منه رؤى ضرورة أملاء سياستها الحربية بالقوة وقامت في اتجاه سراي عابدين دبابتان في حراسة عربية مصفحة يصحبها السفير البريطاني ميلز لامبسون والجنرال ستون قائد عام القوات البريطانية في مصر وياوره الجنرال برتون واقتحمت القوة القصر الذي طوقته قوات بريطانية وتقدم السفير في غير احتفال إلى حجرة العرش ليقابل الملك السابق وأخبره أنه مخير في السير في أحد طريقين أما النزول عن العرش فوراً وأما استدعاء النحاس ليتولى الحكومة وكان مع السفير في حقيقته قرار الطرد الذي لبثت السفارة منذ الصباح تنقل منه

صورة مترجمة إلى العربية من الأصل الممهور بخاتم الملك البريطاني .
وتردد فاروق طالباً وجهاً آخر لحل المشكل فقال له السفير أن الحل الآخر هو انتظار مدمرة في السويس على أهبة الاستعداد لنقلكم في أمان إلى المنفى فسأل فاروق في شيء من الفضول عما إذا كان مكان المنفى هو جزر سيشل حيث نفى زغلول ورفقاه ولما كانت كراهية النحاس أزيد من كراهية انكلترا نفسها في نفس فاروق فقد تناول قلمه ليوقع إلا أن حسنين باشا الرحالة الأشهر الذي كان رائداً للملك السابق وضع يده على ذراع فاروق طالباً إليه أن يترى قليلاً وكان الذي أتاه حسنين من وراء سلوكه هذا هو أن تغير منطق الحادثات في التاريخ ولم يتنازل فاروق عن العرش بل وافق على شروط بريطانيا وما أن عادت الدبابات ادراجها حتى استدعى النحاس ليؤلف الوزارة .

أن العمل الذي لجأ إليه سفير بريطانيا في هذا الأمر جاء وليد الحوادث (١) وقام النحاس يساعده مليز لامبسون بأعباء حكم البلاد في جو من السكينة والاستقرار طوال مدة الحرب . إلا أنه من ناحية التاريخ نفسه لا بد من أن تعرض قضية لها أهميتها بالنسبة للأجراء الذي قام به السفير البريطاني ضد فاروق وهبته ذلك الاجراء الذي لم يتم بداهة إلا بموافقة تشرشل التامة عليه ذلك لأن فاروق كان عليه أن يختار بين أمرين كلاهما شر إما التنازل وإما أن يتلقى هذه الاهانة البالغة التي لا ينساها ولن يغتفر لها وفاروق كان لا يحادث الاجانب الاوروبيين ولا الأمريكان إلا لدقائق معدودة فكان فيها لا يزال يذكر هذه الاهانة التي جرحته شعوره جرحاً بالغاً

لا يندمل . وكان العالم الخارجى لا يعلم نبأ هذه الحادثة .
وكان النحاس يحكم طابعه المصرى السياسى العريق يكره فاروق .
وحاول الوفد وهو أكبر الأحزاب فى ذلك الوقت وأقدرها من حيث التنظيم
والسياسة والصحافة والاتباع أن يذهب فى عام ١٩٢٨ لاجراء مفاوضات
بالمطالبة بالاستقلال وكان فاروق يمت النحاس . وانظر إلى الأصل
تجد أن السبب فى هذا العداء هو الغيرة أو تنازع السيادة فكلاهما كان يود
السيطرة وكان الوفد يمثل غالبية البلد بما فيهم الدهماء (١) وليس
من بينه تلك الطبقة الارستقراطية التى عن طريق خضوعها
لمشيئة الملك أسند إليها حكم البلاد فى الشرق الأوسط كله . ومع
ذلك فقد كان بمصر دستور أعطى للملك حق عزل الوزارة ذلك العزل الذى
استعمله فى مناسبات شتى ، ولما كان الوفد قد ذاق الأمرين من طغيان
السراى فقد حاول أن يضع دستوراً جديداً يحد فيه من سلطان الملك وواسع
نفوذه إلا أن هذه اللجان كانت تطرد قبل أن تضع مواد الدستور أو يهمل
عملها ولا يؤخذ به .

ونشأ النحاس من أوساط الدهماء معدما نشأ لأبوين فقيرين إلا
أن لما حيتته فى القانون هيباته لأن يدلى بدلوه فحضر إلى القاهرة وجرفته
تيار السياسة ولا ريب فى أنه قام بالكثير فى سبيل رفاهية بنى جنسه من
الفلاحين وفى تحسين الأحوال الإجتماعية ومظاهر نشاطها فى مصر كافة إلا
أنه كان غير قادر على تنفيذ آماله عملياً لأنه كان يلاقى جم الصعاب من
بعض أفراد حزبه أنفسهم وكان فى مقدوره وهو يتولى الحكم أن يستغل
سلطانه فى تنفيذ هذه المشروعات واملائها بعد دراستها لكنه لم يفعل . أما
ما اضطلع به فى هذه الناحية فكان محدود النفع ضيق الفائدة وذلك لانعدام

(١) نفس الكتاب السابق

الدراسة وللارتجال وكان النحاس شأنه في ذلك كشأن فاروق محاطا بطبقة من طلاب المنافع ونهازي الفرص من بين بطاقته ومن نفس أقاربه وأنصاره وهناك هنات تلوث أقرب الناس اليه ومؤيديه قيل عنه أنه نشأ معدماً فقيراً فأصبح اليوم من كبار ملاك الأراضى ومن ملاك التحف والقصور . وقد خدم النحاس الأمم المتحالفة أثناء الحرب خدمة لا تقدر بثمن لأنه احتفظ بأمن مصر وسكبتها ووثق وشاج الصداقة بينها وبين بريطانيا في اللحظة التي كان يعتقد فيها أغلب البريطانيين الذين خبروا أخلاق المصريين أن الحال ستكون على الضد من ذلك على خط مستقيم وفي أزمة العليين حيث كانت بعض النسوة الايطاليات بالاسكندرية كن يعدون كحكة النصر مزدانة بالاعلام الإيطالية وشعور بناتهن مزدانة بهذه الاعلام استعداداً لاستقبال موسوليني العظيم هو وأعضاء الفاشست المتصرين على مصر ولم يكن هناك ذرة شك في قيام المصريين الذين يعادون بريطانيا بل ويمقتونها بشورة عارمة إلا أنهم بفضل النحاس سلكوا سلوكاً يخالف ذلك تماماً بل استمروا متعاونين معها على أشد ما يكون التعاون اخلاصاً ونزاهة .

وكسب النحاس ثقة واحترام كل الهيئات الدبلوماسية الانكليزية وغيرها طوال العامين اللذين تليا الحرب إلا أن سياسته الإدارية كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التأخر متأثرة بحالة الحرب وكان من جراء ذلك قيام أعدائه ومعارضيه وفي يدهم الدليل بالدعاية ضده يشجعهم القصر وفي نفس الوقت أجهد نفسه في التشاور والمفاوضة التي تخلفت عنها الجامعة العربية وهي خطوة عظيمة مباركة ولو أن ثمارها لم تحن للقطاف بعد . وبمعونة نوري السعيد في العراق دعى النحاس قادة البلاد العربية إلى مؤتمر

بالاسكندرية اتفق فيه على المبادئ العامة لقيام الجامعة وأسند لعبد الرحمن عزام أمر وضع قانونها المفصل وكان اختياره موقفاً .

ومع هذا فقد وقع في سنة ١٩٤٢ حادث كان له تأثيره المباشر على الموقف السياسى الداخلى وظهر هذا الحادث فيما بعد أنه أقل أهمية مما قدر له عند قيامه . وذلك أنه وقع خلاف خطير بين النحاس وبين مكرم الذى كان اليد اليمنى والعقل المفكر للوفد كله . وكان مكرم خريج جامعة أكسفورد وزيراً للمالية وسكرتيراً للوفد في ظروف لا يمكنه أن ينال إلا مرتبة ، والثاني في مركز الرئاسة ، رغم قوته الطاغية وجاء طرده من الوفد على أثر طرد زميلين من قبله هما احمد ماهر والنقراشى عاملاً جديداً في أضعاف قوة الوفد . واختار مكرم الداهية أن يكون سبب تركه الوفد هو انتشار الفساد وطفغان الرشوة والمحسوبية وسوء استغلال النفوذ وجاء كتابه الأسود كنعمة من السماء للقصر وباشوات الارستقراطيين الذين يهبون كل ما عز وغلا في سبيل التخلص من النحاس وحشا مكرم كتابه الأسود بالتم بكيلها للنحاس ولأقرب الناس إليه حتى زوجه (١) وأصدقائه وأقاربه إلا أن هذا الكتاب صودر بأمر من الحكومة وحشدت كافة القوى الحكومية ومخازنات مصر وبريطانيا لمنع الكتاب من النشر والتداول والخروج من البلاد وتولى القصر كما اشتهر عنه مهمة رفع الحظر عن هذا الكتاب حتى أصبحت الاتهامات معروفة بين الجمهور على أوسع نطاق لاشتهار مكرم بعمل السجع والبراعة فيه حتى أن كثيراً من المطلعين على كتابه لم يصدقوا أكثر رواياته

(١) صدر حكم من محكمة الثورة بمصادرة أملاك وأموال السيدة حرم النحاس فيما عدا الثلاثة عشر فدانا الموروثة لها من والدها

وفي أكتوبر سنة ١٩٤٤ بعدت الحرب عن الشرق العربي كله وأصبحت مصر مرة ثانية مملكة مستقلة ذات سيادة وقام فاروق بإقالة وزارة النحاس في كتاب استقالة مختصر أرسل إليه وهو في منزله بالاسكندرية وهنا لم يكن داع لتدخل السفارة البريطانية ولا سفيرها في الأمر ذلك لأن من حق مصر وحدها التصرف المطلق في شئونها الداخلية المحضة وخلف النحاس أحمد ماهر وكان من المقربين إليه ومن أعضاء حزبه فيما سلف لكنه هو والنقراشي وستة آخرين ألفوا الحزب السعدى وهذه الأقلية لشدة كراهيتها الشخصية للنحاس رأت التقرب إلى القصر ولم يتخذ الحزب لسياسته برنامجاً واضحاً مع قدرة أحمد ماهر السياسية وكانت أولى أعمال ماهر إعلان الحرب على ألمانيا وفي طوال مدة الحرب قطعت مصر علاقتها بدول المحور وقامت بنفى كافة الجنسيات التابعة لهذه الدول وصادرت أملاك الإيطاليين والألمان وكانت هذه الاجراءات من أمهر الحركات السياسية التي تولاها أحمد ماهر ذلك لأنه علم أن الدول غير المحاربة لن يكون لها مقعد في مؤتمر الصلح ولا تعويضات ، وأجريت الانتخابات العامة سنة ١٩٤٥ ولولا أنها أجريت بواسطة حكومة من حكومات الأقلية لنال الوفد كعادته الأغلبية الساحقة من المقاعد ومع كل ذلك فقد قاطعها الوفد حتى لا يتعرض للهزيمة المتوقعة وهذه الظاهرة العجيبة من أشد ظواهر مصر شذوذاً حيث برهنت الأيام على أن الحكومة التي تتولى مباشرة عمليات الانتخاب هي التي يكتب لها فيه الغلبة والفوز فتضطر بقية الأحزاب إلى مقاطعتها أو الاحتجاج عليها ومعنى ذلك أن البرلمان المصرى تنعدم فيه المعارضة القوية ذات النفوذ ومن عجب أن جماعة السعديين نالوا أصواتاً غير قليلة في الانتخاب الذي اضطلموا به هم وشركاءهم من الأحرار الدستوريين .

ورغم قيام الرقابة الدقيقة التي كانت في المبدأ مهمتها سياسية بحجة الغرض منها حرمان الأعداء من التوصل إلى أية معلومات حربية تخص موقف مصر فقد عرف كل سكان مدن مصر وقراها صلة القربى بين هيئة السعديين والقصر ومع أن الملك كان يجد بين المصريين من يهتف له إلا أنه لم يكن محبوباً. أما بالنسبة للفلاح الذي لا يكاد دخله يسد رمقه فإنه كان يسره أن يرى مشهداً ضيقاً سواء كان الملك أو غيره من سيارات أمريكية حمراء يحوطها رجال الحرس على موتوسكلاتهم

وفي الحق لاقى السعديون كثيراً من الأهوال بسبب الملك وكانت سياسة الأحزاب الأخرى في البرلمان سياسة غامضة حيث كانت تكون من مجموعات سياسية كل هدفها الوصول إلى مصالحها الخاصة وكان أعضاء هذه الجماعات رجال على تمام الاستعداد للعمل مع الملك ولم يكن بينها غير الحزب الوطني الذي كان يبدو أنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء وزعيم هذا الحزب حافظ رمضان (١)

أما حزب الأحرار الدستوريين الذي كان يتزعمه محمد حسين هيكل فهو الحزب الذي كثيراً ما يتحد مع الأحزاب الأخرى لتولى الحكومة فهو حزب يتعرض لمرارة نقد الوفديين. وقام مكرم عبيد هو الآخر بتكوين حزب من ضمن أشطار الوفد عندما اختلف مع النحاس سنة ١٩٤٢ هذا هو حزب الكتلة وكان أعضاؤه لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة. أما مكرم فهو رجل كان موهوباً تعلم في أكسفورد

(١) هذا قبل ثورة ٢٣-٧-١٩٥٢ المباركة

ومع كل ذلك فلم يوفق في الكثير مما كتب على صفحات جريدته الكتلة ومكرم كبقية الساسة المصريين محامياً أما معارفه القدامى من البريطانيين فكانوا لا يتأثرون به لكن الحديث منهم في مصر كان مأخوذاً بلباقة حديثة باللغة الانكليزية التي لا تشوبها اللكنة ولا الخطأ

وخلف أحمد ماهر النقراشي باشا ولم يكن كفاً كسلفه وكان عدواً لدوداً للانكليز كبقية الساسة المصريين الذين نهلوا العلم من معاهد بريطانيا ومع ذلك فقد كانت رجلاً واسع الأفق يميل نحو الاتجاه الأوروبي في المدنية . وواجه هذا السياسي شتى المشاكل الداخلية والخارجية منها وهي التركة التي ورثها من مخلفات الحرب وعندما تولى الأمر قامت عليه قيامة الصحافة المصرية تطالبه بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وفي نفس الوقت كانت أحوال فلسطين تسير من سيء إلى أسوأ خصوصاً بعد انتهاء الحرب وكانت هيئة الجامعة العربية تحاول جدها أن تحدد من هجرة اليهود إليها وكان النقراشي يحكم عمله رئيساً للحكومة المصرية عضواً عن حكومة هذه الجامعة . وكان الاتجاه العام في بلاد منطقة الشرق الأوسط كله يتأثر بسياسة موحدة هي طرد فرنسا من سوريا ولبنان وطرد روسيا من إيران واليهود من فلسطين والبريطانيين من مصر .

لذلك كان جو السياسة التي تولاهما النقراشي عاصفاً صعباً سواء في الخارج أو في الداخل لاسيما بعد أن قويت شوكة الإخوان وهذه الحركة التي لا يمكن وصفها بأنها حركة سياسية قد اشتد ساعدتها وكثر أتباعها بشكل ملفت للنظر قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية وكان أول مؤسس لهذه الجماعة هو مدرس بأحدى مدارس منطقة قناة السويس اسمه حسن البنا وكانت أهدافه السياسية هي المحافظة على تقاليد الاسلام وأتباعها

منذ كانت أيام النبوة الأولى في عهد محمد وعلى هدى القرآن الكريم (١) وبدأت الحركة في الانتشار بنجاح مشيرة إلى عقارب الساعة الآتية وكان البنا يقوله: على النساء أن يلزمن بيوتهن ولا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى وعلى الرجال أن يقلعوا عن التشبه بالفرنجة في لباسهم ومعاشهم وقام أعضاء الجماعة بالقدوة الأولى فبرقت نساؤهم ورزقن أولاداً أكثر (٢) وقاطع الرجال الخمر والتدخين ولحم الخنزير وكل ما حرم عليهم في الكتاب وبما يؤسف له حقاً أنه في أثناء قيام هذه الجماعة بمخلق حياة جديدة واضغاء روح الإسلام نورا نيلته سرت بين بعض هؤلاء الإخوان روح الكراهية والتعصب المقيت ضد من لا يتفقون معهم في الرأي .

ولقد شب كثير من شبان مصر على الاعتقاد بأن مالحق بلادهم من كوارث ورزايا مبعثة البريطانيين الذين عاشوا في وسطهم وقامت طبقة انصاف المتعلمين في المدائن والقرى تشد من أزر هؤلاء الاخوان وتساعد على نشر دعوتهم ودعى إلى بث نار الثورة واشعال الغضب في نفوسهم روية الجنود البريطانيين وهم يحرسون المرافق العامة على الكبارى وسكك الحديد وفي مدينة القاهرة بينما يحرم أهل البلاد منها لذلك دعوا إلى عودة المسلمين لاتباع أوامر الدين والسير على هدى القرآن منذ نزوله على رسوله (٣) وكان من البداهة أن يكون لهذه الدعوة أثرها في مجال سياسته البلاد وكان كثيرون من الاخوان في الأيام الأولى للحرب يعطفون على دول المحور وربما كان منشأ هذا العطف أن دول المحور تكره اليهود

(١) هذا كان المفروض قبل المحاكمات الأخيرة

(٢) هذا القول مؤلفه للرجع السابق

(٣) نفس الكتاب السابق

وتمقتهم مقتاً (ومن فضول القول أن نقول أن كراهية دول المحور لليهود كانت قائمه على أساس كراهيتهم للساميه نفسها لا لليهود على وجه خاص والعرب من الاجناس الساميه)

ومن الطريف أن يشبه الانجليز حركة الاخوان بمصر بحركة (الحرس الحديدى) التى قامت فى رومانيا يوم كانت إحدى مقاطعات الدوله التركيه . وكلا الحركتين قام بهما فى كل من القطرين رجل من الطبقة الوسطى من طبقات الشعب يعاونه الفلاحون وفوى الثقافه المتوسطه وكانت أهداف كليهما متشابهه من حيث توفير الاقوات ورفع مستوى الطبقات الفقيرة على حساب ذوى الجاه والثروة من المترفين

وقد نجح الحرس الحديدى ، كما نجح الإخوان فى الحصول على عون مادى كبير عن طريق الملك كازول الذى أحس بطغيان قوته فقطع عنه العون والمساعدات الماليه واسرعت حكومته فى الاعتراف بأن تكوين هذا الحرس وقع منافيا للقانون العام وأطلقت النار على القائد كودريانو فى ظروف غامضه لا يعرف أحد كيف مات ولا فى أى مكان قتل إلا أن أبواق الحكومه الرومانيه ودعايتها أدعوا أنه قتل حين حاول الهرب من العربيه التى كانت تنقله إلى المعتقل وقبيل أن يقضى على هذه الحركه تكونت جماعاتها الإرهابية (١) وكانت مدربه تمام التدريب ولا شك فى أن الحركه الشيوعيه كانت قد تسربت إلى صفوفها وقامت بمساعدة الشيوعيين فى إجراء حركات هدامه سياسيه فى بوخارست .

ولما رفع الخطر عن قوات الحرس الحديدى نهائياً أصبحت قويه لدرجه أنها طالبت بحقها فى تولى مقاليد الحكم ولو أن رئيسها الحالى هوريا

(١) مثل الجهاز السرى فى الاخوان

سببا لم تكن له من صفات سلفه ولا زعامته شيئا وأصبح للحرس قوته البوليسية الخاصة به فكان يقبض على خصومه ويرسلهم إلى معتقلاته ولم تكن لدى قوة بوليس الدولة الرومانية القدرة على التدخل في الأمر وقام التنافس بين زعماء هذه الحركة أنفسهم وبقيت الحركة تزداد نموًا وقوة حتى دخل الاحتلال الألماني إلى رومانيا في أكتوبر سنة ١٩٤٠ وقامت الحرب الأهلية في رومانيا سنة ١٩٤١ وكان من حظ الزعيم هورياسيا أن هرب بجلده إلى ألمانيا وبعد ذلك سكنت حركة الأروهايين وخفت صوته وبقى بعض جماعاتهم يقومون بحركات سلبية إلى أن احتل الجيش الأحمر رومانيا نهائيا

أما الإخوان فلم يقوموا بنشاط ما طوال أيام الحرب الحرجية في شمال أفريقيا إلا أنه بعد أن تم النصر للانكليز على الفيلق الأفريقي بالصحرى الغربية وطرده بعيداً خارج حدود مصر بدأ نشاط الإخوان في حماس ملحوظ . وبما لا ريب فيه أن القصر كان قد مد اليهم يد المعونة المالية كما أنه أعارهم مساكن يستعملونها في الضواحي هم وجماعتهم المنتشرة في مدن القطر وقراه وأنشئت لهم صحافة تتحدث باسمهم وأصبح جليبا أن السراى كانت قوية الإيمان بتكوين جماعة دينية لها أثرها العميق لتستغلها ضد طغيان الوفد حينما تشاء . وكان الإخوان صادقين في إيمانهم بأن الغرب هو سبب بلواهم وأنه لا سبيل إلى رد مصر إلى حظيرة الأمان وإنقاذها من المفاسد والشرور إلا بالأخذ بتعاليم الدين الحنيف وكانوا يوجهون النقد المرير لبلاط الملك من ناحية شرب الخمر والتدخين واللهو والمنكر والميسر

ثم قطعت عنهم الإعانات المالية والعون إلا أن الإخوان كانوا قد شبوا عن الطوق وقويت سواعدهم وأصبحوا في غير حاجة إلى عون ذلك لأنهم فرضوا فيما بينهم تحصيل أتوات زهيدة يدفعها الإخوان وتجمعت لديهم

اعتمادات مالية أمكنهم بها إعداد قوات حربية من رجالهم يبعثون بها إلى فلسطين لا كراه يهودها على مغادرتها وكونوا منظمة قوية أمكنها الحصول على ذخائر وأسلحة وعتاد وطعام وعدة من بين مخازن الجيش البريطاني التي كانت قد أخليت من الجنود عندما ساد السلام بلاد الشرق الأقصى وهناك من الأدلة ما لا يدع مجالاً للشك في أن كثيراً من الشيوعيين (١) قد اندسوا في صفوف الإخوان ليعلموهم وسائل الإرهاب وتكوين الجماعات السرية حتى أن المرشد العام حسن البنا لاقى من المتاعب كثيراً ليسيطر على هذه الجماعات وكانت منظمات الإخوان المسلحة التي أعدت لاغتصاب مخازن السلاح البريطاني وسرقته يرأسها العرب المدربين تدريباً كافياً يقودها قواد ذوى بطش وحنكة ومهارة حتى قال عنهم ضباط مخبرات الجيش البريطاني أنهم لا بد قد درسوا هذه الأسرار والمقدرة والفاثقة خارج مصر

وقامت حكومة الإتحاد السوفياتي بافتتاح مفوضية لها بمصر أسوة بما عملت في بيروت وكان أغلب أعضاء هذه السفارات من موظفين روسين دينهم الإسلام فكانوا يصلون جماعة صلاة الجمعة في مساجد القاهرة وكانوا يسكنون بين الطبقة الوسطى في أحياء لم تطأها قدم أوروبي قبلهم (٢)

وانتهت حكومة السعدين بعد قوات الاوان لحظر هذه الجماعه من الإخوان واكتشف البوليس المصرى كثيرا من المخايء العامرة بالسلاح والذخيرة ووقع النقراشى فى حيص ييص عندما قامت مشاغبات على مدى واسع فى سائر بلاد الدولة المصرىة ورأى بعين بصيرة أن أغلبية هائلة من الطبقة الوسطى ومن الفلاحين تناصر الحركة وتعطف عليها وتواليها من

(١) نفس الكتاب السابق

(٢) المرجع نفسه

وحاجة الصدر ما يشجعها على المضي فيه . وكان وشيك الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ولكن قامت المظاهرات العنيفة ضده لعدم تمثيله الأمة .

وأمكن للنقراشي أن يطف من حدة المظاهرات قليلا لكنه استقال لأسباب خفيه منشؤها ضغط سيامي من جهات متعددة ولقد نصحه كثير من الساسة غير الخزيين في نادي محمد علي بأنه لا قبل له بمفاوضه إنكثرا في شأن المعاهدة وأمن مصر مضطرب فوضى ولا يليق به أن يحارب في ميدانين .

واستقال النقراشي ليفسح المجال للحزب صاحب الاكثريه العدديه والنفوذ الشعبي في البلاد لكنه استقال ليخلفه صدق باشا الرجل الذي نعتته الشائعات بأنه أقوى شخصيه مصريه سياسيه .

وكان الرجل سياسياً مقتدراً رغم بلوغه سن الواحد والسبعين وكان هو السياسي اللبق المحنك الذي يسميه الإنكليز «رجل الدبلوماسية» وكان صدق أحد العصبه السياسيه المستقله التي كادت ان تنقرض والتي كان القصر يلجأ اليها لرئاسه الحكومات غير الحزبيه إذا لزم الأمر وقوى الخلاف في الازمات الوطنيه . وكان صدق في الحق أقوى المناقشين في مصر شكيمه وقوة ومنطقاً ، قوى البلاغه رصين العبارة معجز الدليل والاقناع حتى سجد له ملوك المال واقتصاد (١)

وصدق فرنسي الثقافه لا يكاد يفهم من الإنكليزية حرفاً وكان في سالف حياة السياسيه ادارياً فذا ثم عين وكيلاً لإحدى الوزارات وقد كان في

(١) نفس المرجع السابق

الرعي الأول من رجالات الوفد فانشق عليه ليكون له حزبا يحشد له
الأنصار والمؤيدين حتى عمال زراعاته الواسعة كما جرى الحال في كافة
أحزاب مصر ..

وكان له باع في سياسة المال والاقتصاد حصل من ورائها على ثراء
فاحسن ثم أقعده المرض لكنه أسترده صحته فعاودته النكسة وبقي بها في عقر
داره لا يقدر على شيء من مزاولة نشاطه الفذ إلا أنه كان بحق رجل مصر
ورجل الساعة وطرازا وحده من الرجال والرجال قليل ولهذا السبب
وحده استدعاه الملك سنة ١٩٤٦ لتولى الحكم.

وكان أول عمله هو إعادة السكينة والاستقرار في البلاد وما زال يسير
بها نحو النظام والهدوء حتى هيا جوا صالحا يمكنه فيه البدء بالمفاوضات
التي تمت مع بريطانيا ولم يكتب لها النجاح .

الفصل العاشر

معاهدة صدقي - يفرن سنة ١٩٤٦

قامت المفاوضات بين الجانبين المتعاقدين في جو تنقصه الثقة وحسن التفاؤل من الجانبين فقد كان الجانب المصري شديد الايمان باحقية في معاملة حسنة كريمة جزاء وفاقا لما ابداه من الاخلاص والمساعدات القيمة في مجهود الحلفاء زمن الحرب وكان يعتقد أن قيام حكومة العمال في بريطانيا مع ما لها من التأييد المطلق بين الانكليز ستكون في مركز قوى يمكنها من الاستجابة لآمال المصريين التي طغت على الرأي العام بأكمله في ذلك الحين حتى لقد خيل الى هذا الرأي أن الاقلية من حزب المحافظين في هذه الظروف كبيره العطف على آمال العرب بوجه عام وعلى أمل مصر بوجه خاص وكانوا على ثقة من ازدياد التوتر في مسألة فلسطين الا أن القليل من ساسة العرب كانوا يؤمنون بأن بريطانيا لن تحتضن اسرائيل خوفا على مصالحها المتسعة في رقعة الشرق الاوسط. وكانت الصحافة المصرية تشيد بالمعونة التي قدمتها بريطانيا لشقيقتها سوريا ولبنان في سبيل الخلاص من نير الوصاية الفرنسية بعد جرب شعواء شنتها عليها .

وكانت سياسة ممثلي الولايات المتحدة في مصر حينذاك لا تكاد تعنى بالموقف السياسي المصري الا أنه منذ أيام الحرب العالمية الاخيرة عندما اشتركت قوات من الجيش الامريكي بكافة أسلحته في الحرب واتخذت موقفا لها بمصر حصلت سفارة أمريكا على نفس الامتيازات التي كانت محاولة لقوات بريطانيا بموجب نص المعاهدة الانكليزية المصرية . وكان معنى هذا صراحة هو امكان تصدير المتون والذخيرة والعتاد من أمريكا إلى مصر بدون رسوم جمركية ولا اشراف ولا رقابة وكانت لا تطلب

جوازات مرور لاية شخصية أمريكية وكذلك لم تكن هناك حاجة إلى استخراج اذن إعادة تصدير العتاد الأمريكى . الا أن هذه المميزات كلها وقعت عند حد محدود بعد نهاية الحرب وأدت إلى توسيع السفارة الأمريكية وازدياد عدد ممثليها عن دى قبل حيث أصبح عدد الرعايا الأمريكان بمصر ضخما منذ سنة ١٩٤٦ ورغم المخاوف التى كانت تناوش المصريين من ازدياد العون الأمريكى للصهيونية الأمريكية فى فلسطين فإن بعض المصريين كانوا مؤمنين برغبة الأمريكان الواضحة فى الأخذ بيد مصر ومناصرتها لاستكمال استقلالها التام وكانت روسيا كذلك لا يزال الأمل معلقا بها كحليفة من حلفاء مصر فى الحرب وكانت مصر لا تخشى من ناحية السوفيت شيئا فيما يتعلق بإعادة النظر فى المعاهدة .

ولما تولى صدقى الحكم أعلن أنه سوف يبدأ المفاوضات مع بريطانيا فى تعديل المعاهدة وحاول أن يؤلف جبهة متحدة من الأحزاب تمائل للجبهة الأولى التى عقدت معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٦ الا أن الوفد وعلى رأسه النحاس رفض التعاون قطعا مع صدقى ولم تكن له الاغلبية العظمى فى الطرف المصرى للمفاوض وكان صدقى قد منح الوفد حق تعيين مندوبين اثنين من الاثنى عشر مندوبا فلما تحقق الوفد أن صدقى لن يحقق الشروط التى طلبها بداؤا يهدون فى التآمر على اسقاط المفاوضات حتى قبل أن يشرع فيها . وكانت الرقابة الصارمة التى فرضت على البلاد فى زمن الحرب قد زال كابوسها وأخذت الصحافة الوفدية تصول فى ميدان الدعاية بقوتها وامكانيتها توجه النقد المر إلى الحكومتين المصرية والبريطانية على السواء بشأن قضية المفاوضات والصحافة المصرية فى العالم كله حرية بهذا التكتيك الذى برعت فيه وقد صرح الوفد رسميا أنه لن يكون والبلد ورااه ملزما

بتنفيذ شروط أى معاهدة تنشأ عن مفاوضات صدقى يفن ومع ذلك لم يؤثر شيئاً وسارت المفاوضات فى طريقها المرسوم . ولم تكن الصحافة الوفدية وحدها فى هذا الميدان تحارب مفاوضات صدقى ولم تكن له صحافة تنطق باسمه إلا أن الصحافة المحايدة نفسها جرت شوطاً بعيداً فى الدعاية ضد هذه المفاوضات وضد بريطانيا . والصحافة المصرية على وجه العموم تقف كلها ضد بريطانيا بل وضد الاجانب الا أن حركتها زادت بشكل ملموس فى أيام ما بعد الحرب وذلك بسبب الاجراءات التى كانت قد اتخذت فى مدة الحرب لارغام الصحافة عن طريق الرقابة الصارمه بأن لا تكتب شيئاً ضد بريطانيا وحلفائها . وكان بعض محررى هذه الصحف يتلقى هبات وهدايا من بينها شراب الويسكى الفاخر كما قامت مكاتب الدعاية التابعة للحلفاء بانفاق مبالغ سخيه لها عن اعلانات لم تكن هناك حاجة ملحة الى نشرها الى آخر هذه القائمة حيث كانت تصرف اعانات سخية الى بعض المحررين المصريين المقروض فيهم مناصرة الحلفاء وابواق الدعاية لهم مدة الحرب فلما انتهت الحرب وأن لمنظمات الحلفاء التى كانت قد أنشئت لهذا الغرض أن تغلق أبوابها زالت طبعاً هذه النعم كلها فجأة وتركت أثرها العميق من الحسرة والمرارة فى نفوس اولئك الذين تذوقوها ونعموا بشراتها وقتاً طويلاً . وكان من حصافة الرأى عندها أن تستمر هذه المنظمات تعمل عملها السابق حتى تبدأ المفاوضات وتنتهى .

وجرت المفاوضات على وجه لا يرضى الرأى العام وكانت ادارة العلاقات العامة بالسفارة البريطانية غير قادره على الاضطلاع بعملها فى هذا السبيل ولو أن الصحافة مكنت من الوقوف على أدق تفاصيل المفاوضات كلمة كلية لا يمكن حصر تعلقاتها كلها على نقطة الخلاف غير أن الامر جرى

على غير ذلك فكانت للصحافة فرصة ذهبية للحدس والتخمين وتصوير وقائع لا ظل لها من الحقيقة وكان المفاوض البريطاني ضيق الصدر لا يكاد يحظى منه مراسل الجريدة بما يشبع فضوله وكان من جراء ذلك أن اخطر مراسلو الجرائد سواء منها المصري والاجنبى إلى الرجوع إلى المسؤولين الرسميين من المصريين لالتقاط شيء من أخبار المفاوضات وبهذه الطريقة سرت أشاعة اخفاق المفاوضات حتى قبل أن يتقابل الطرفان للشروع فيها كما أن لم يعن بأمر الاذاعة كوسيلة فعاله لها الاثر العميق على المصريين حيث تنشر في كل ركن من أركان ريف مصر وحتى على قارعة الطريق وبين مقاهيها وكانت لوزارة الخارجية البريطانية محطة اذاعة في فلسطين تذيع برامجها باللغة العربية من بيت القدس للامم العربية كافة تسمى محطة الشرق الادنى سعت إلى الاتفاق مع أشهر المغنيين المصريين وغيرهم لتسجيل أغنيتهم في برامج حافله ولكنها لم تعن قط بوجهة النظر السياسية التي كانت تتلو برامج الغناء .

وفي ١٤ مارس أعلن صدقي رسميا أسماء مفاوضيه وكانوا رغم عدم وجود وفدين من أ كفىء المصريين وأشهرهم وأعلن وزير خارجيه بريطانيا المستر بيغن أن اللورد ستانسجيت وكيل الوزارة لشئون الطيران سيتولى رئاسة الجانب البريطانى من المفاوضات والذي سيكون من بين أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا بمصر والسير كورنوليس والسير أرفولد أوفرتن وكان من بين الاعضاء المساعدين السير والتر سمارت السكرتير الشرقى بالسفارة وهو رجل ذوباع طويل وخبرة في شئون السياسة المصرية .

وبدأت المحادثات الاولى بالقاهرة في ٢٣ إبريل وفي ٧ مايو قام المستر

أتلى في مجلس العموم البريطاني يعلن الآتى :-
« أن من سياسة حكومة بريطانيا المتفق عليها هو تركيز سياسة التحالف مع مصر وقيامها على أساس المساواة بين دولتين مستقلتين تمام الاستقلال لكل منها مصالحها الخاصة وتوكيدا لهذه السياسة المرسومة بدأت المفاوضات في جو من الثقة المتبادلة والترحيب الحار . وقد عرضت حكومة بريطانيا الاقتراح الذى يقضى بالجللاء الناجز لسكافة قوات البر والبحر والجو عن أرض مصر وأن تنشأ عوضا عنها بطريق المفاوضات مراحل بداية ونهاية هذا الجلاء والاجراءات التى سوف تقوم بها حكومة مصر لوضع سياسة تعاونية تقدمها بريطانيا فى حالة وقوع الحرب أو التهديد بوقوعها بما يلائم شروط الاتحاد والتحالف . »

وفي اليوم التالى قام صدقى مرحبا ببيان أتلى وقال :-
« لقد بدأت مصر وحليفها بريطانيا مفاوضات ودية لتعزيز مراحل بداية ونهاية الجلاء ووضع الشروط التى يخول بها للحليفة البريطانية أن تمد المساعدات الودية لمصر سواء فى حالة قيام الحرب أو التهديد بقيامها . وسوف يكون المفاوضات المصريون على أشد جانب من العناية والاحذر بضرورة وقوع هذا التعاون فى حدود ميثاق سان فرانسكو بما لا يتعارض مع مصالح البلاد . واليوم تفتح صفحة جديدة فى العلاقات المصرية البريطانية رغم وجود قلة من الناس فى كلتا الدولتين لا يؤمنون بالوصول إلى نتيجة طيبة مرضية من وراء هذه المفاوضات ولنا لاومن إيمانا عميقا بأن جلاء بريطانيا الناجز عن منطقة القناة وإتحاد مصر وتحالفها معها فى دائرة ميثاق سان فرانسكو سيكون من أكبر النعم لمصر . »

وقال صدقى أن حكومته سوف تقرر الوصول إلى إتفاق

مع مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة بمقتضاه أن تقوم قوة دولية من الأمم كلها بحق الاشراف على المرور بالبلاد المصرية ووضع الجيش المصرى تحت تصرفها كلما دعى الامر ذلك .

ولما بدأت المفاوضات الرسمية تفاءل الطرفان بتصريحات رئيسى الحكومتين وكانت النقط الاولى التى حظيت بالعناية والبحث هى تحديد تاريخ بدء جلاء القوات البرية والبحرية والجوية عن المنطقة والمدة اللازمة لنقل العتاد الثقيل من القاعدة ونوع المنشآت التى سوف تحمل محلها بعد نقلها عن طريق حكومة مصر لتكون صالحة للتعاون المشترك فى حالة التهديد بقيام حرب . وكان من الزم الضروريات للوصول إلى اتفاق بين الطرفين على وضع أدق الوسائل الكافية لتنظيم الدفاع عن القاعدة بل الانسحاب منها ، وذلك نظراً للاهمية الاستراتيجية البالغة لهذه المنطقة حيث أنها تعتبر قلعة الدفاع عن غرب أوروبا كله كما يرى البريطانيون .

وكانت آراء الانكليز كما هو الحاصل الآن تنقسم إلى نوعين العسكريون منهم والدبلوماسيون يعرض الناحية العسكرية خبراء وزارة الحرب والناحية السياسية خبراء وزارة الخارجية . وكانت الناحية العسكرية ضمنية باهداء العتاد الحربى فى يسر وسهولة كما أريد لها وكانت وصاية بريطانيا على فلسطين لازالت قائمة وقتذاك وكانت هى المسرح الثانى فى الأهمية لمنطقة القناة وتعتبر البق المراكز لنقل هذا العتاد اليها . إلا أن العسكريين عارضوا الفكرة بدعوى ضرورة وجود موانى بحرية لتسهيل عمل القاعدة ووجود مصادر للباء العذب وشبكة برية متقنة ووجود سكة حديد يضاف إلى ذلك إمكان الحصول على الأيدى العاملة ذات المهارة والقدرة ووضحت السلطات الجوية أنها فى شديد الحاجة كذلك إلى مثل هذه

التسهيلات الموجودة في القاعدة المصرية كما أن صحاريها تهيء أنسب الأماكن لإقامة المطارات مع اعتدال جو مصر وملائمته للطيران في كل حين.

وكانت هذه المواصفات لا تعنى بها وزارة الخارجية، لذلك بنيت شرط المفاوضات على ضرورة جلاء القوات البريطانية إلى مكان ما خارج القطر المصري وباتت العلاقات في هذا الشأن بين كبار موظفي وزارة الخارجية الذين يطلون من نوافذهم الرحبة على السهول الخضراء المحيطة بدار السفارة البريطانية وبين زملائهم الضباط الذين يعملون على مقربة منهم في المعسكرات علاقات غير ودية نوعاً ما وزاد الطين بلة عندما صدرت الأوامر إلى القائد العام للقوات البريطانية بالقاهرة بأن ينقل مركز رئاسته منها وفضلاً عن وجهة النظر الحربية المحضة كان أركان حرب هذه القوات يستمتعون بالإقامة في القاهرة ويمرحون بين نواديها الرحبة وأمكنة اللهو العديدة فيها فكان يديها أن يمتنوا الإقامة في منطقة القناة.

وكانت النقطة الوحيدة التي لم تعرض للمناقشة في مفاوضات المعاهدة هي المبالغ الهائلة من الاسترليني التي امتداتها بريطانيا من مصر بسبب نفقات قواتها ومصاريف إقامتهم بالقطر المصري وتركزت لمناقشات منفصلة تجري بين مندوبي الخزانة البريطانية وموظفي المالية المصرية ومركز رئاسة البنك الأهلي المصري بلندن ورؤى أن تبقى المناقشات قاصرة على الناحيتين السياسية والحربية وحدهما بعيدة عن مسائل الاقتصاد والمال.

وطالت المناقشات في أشهر الصيف المحرقة بمدينة القاهرة ثم انتقلت إلى الإسكندرية وتم وضع الخطوط الرئيسية لها بعد ذلك إلا أن السير بها قدما اتخذ طابع الهدوء والبطء ذلك لأن الرأي العام في مصر كان ميالاً إلى أن لا يرتبط بأي نوع من التحالف مع بريطانيا وكذلك كان ميل المفاوضين

المصريين لذلك فقد كانت رغبتهم القضاء على أية ارتباطات لها صفة العسكرية مع بريطانيا بل أن كثيرا منهم أعلنوا صراحة الرغبة في أن تقف مصر على الحياد عند قيام أى حرب عالمية لاناقة لهم فيها ولا جمل .

ورأى صدقي بشاقب بصيرته وبوصفه سياسيا مصريا ذى مرونة ودهاء أن يناقش المسألة بحذافيرها مع بيغن الذى كان فى الواقع بالاسم فقط هو الرئيس الرسمى لهيئة المفاوضات الانكليز غير أن اعماله وكثرة مشاغله منعاه من القدوم إلى مصر وطار صدقي إلى لندن بمفرده وبعد مقابلات قصيرة مع بيغن كانت قد وضعت نصوص المعاهدة .

إلا أن بقية المفاوضات المصريين ذعروا عندما رأوا فقرة المعاهدة تنص على ضرورة إيجاد هيئة مشتركة لأمر الدفاع عن مصر لذلك طلب صدقي إلى الملك السابق فاروق إصدار مرسوم بحل الهيئة وإعطائه السلطة المطلقة للاستمرار فى مناقشة المعاهدة بمفرده مع المستر بيغن وقام الوزير المصرى هو وزير خارجية بريطانيا بالوصول إلى المعاهدة وكانت أهم شروطها :-
أولا — انسحاب كافة الجنود البريطانية من منطقتى القاهرة والاسكندرية ومنطقة الدلتا فى ميعاد نهاية ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ على أن تنتهى المدة المحدودة للجلاء الناجز عن القطر المصرى كله فى سبتمبر ١٩٤٩
ثانيا — إذا تعرضت مصر لهجوم أو اشتركت بريطانيا فى حرب نتيجة هجوم على إحدى الدول المتاخمة حدودها حدود مصر تقوم كل من الحكومتين بالاشتراك التام وبعد المشاورة فى كافة الاعمال الضرورية المؤقتة حتى يتدخل مجلس الأمن لهيئة الدول فى إعادة البيلم إلى البلاد والحماية لهذا الدفاع الودى فى الاعمال

المشتركة بين الدولتين تؤلف هيئة دفاع مشترك لتبدي النصح لكللا الدولتين عن الخطوات الضرورية اللازم إتخاذها كلما اقتضتها ضرورة الدفاع عن سلامة البلاد .

ثالثا — إما سياستهما المشتركة نحو السودان فتقوم بها كل من الحكومتين على شرط أن يكون الاتجاه مع إتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك على شرط ضمان رفاهية السودان وتحسين مصالحه وتهيئة أهاليه للحكومة الذاتية وبالتالي لتدريبه على وسائل الحكم حتى يأتى الوقت الذى يكون فيه قادرا على تحديد مستقبله السياسى وحتى يمكن الوصول إلى هذه الغاية وتحقيقها تبقى اتفاقية مصر والسودان قائمة نافذة المفعول .

وكان هناك شك كبير فى أن هذه الشروط كانت اتفقت عليها الحكومة المصرية أو بودلت وثائقها بمعرفة البرلمان المصرى إلا أن مما لا شك فيه أن هذه كانت أحسن الفرص لوضع مثل شروط هذه المعاهدة تحت محك الاختبار — وقام صدقى عائدا إلى مصر وقابله فى مطار القاهرة جمع من رجال الصحافة وكان يرافق صدقى فى رحلته من إنجلترا إلى مصر صحفى يجرى مقت الانكليز فى دمايه حارا قويا ونزل صدقى من الطائرة ولم ينبث بينت شقة إلا أن هذا الصحفى أسر فى أذان زملائه أنه فى حزن وأسى ومأتم فلما أرادوا أن يتبينوا السبب قال لهم أن صدقى عقد مع بريطانيا معاهدة أهدر فيها حقوق مصر كلها ومكن للانكليز من البقاء فى السودان وفى الصباح التالى ظهرت كافة الجرائد المصرية وعلى صحافتها أعمدة تشتعل نارا من دعاية يراها الانكليز كالمادة هدامة فى أطار مشوق وتحريض ظاهر على مغادرة لم نزل فى عالم الغيب ولم يهتم صدقى فى كثير ولا قليل

بتكذيب الخبر ذلك لأنه خير بأهل بلده وعلى يقين من أن المنطق الحق له قدرة على تغيير النعرة الوطنية . كذلك لم تصدر حكومة بريطانيا نقياً لهذا الأمر في مصر وبذلك قضى القضاء المبرم على المفاوضات . أن نصوص المادة الثالثة حين تترجم إلى اللغة العربية تعطى في الواقع ظلاماً من سوء الفهم لأسبابها فيما يختص بموضوع السودان الذي رأت كل من الدولتين أن تصل إلى حل بشأته . وكانت مصر في العهود الماضية ترى أن يكون لها الإشراف عليه مع اتحاد القطرين تحت التاج المصري . إلا أن بريطانيا قصدت أن يكون للسودان حكومة ذاتية .

ولما ظهر أن المفاوضات وشيكة الحبوط النهائي قامت المشاغبات في الخرطوم وروع حزب الأمة الذي يطالب بالحكومة الذاتية عندما سمع رأى مصر عن لسان صدقي باشا وغيره خاصة باتحاد مصر والسودان تحت تاج مشترك . وتوجه إلى لندن زعيم هذا الحزب وهو السير عبد الرحمن المهدي ابن المهدي الكبير الذي قاد الثورة ضد مصر سنة ١٨٨١ وطلب الاتصال بالمستولين بحكومة بريطانيا وصدر على أثر ذلك التصريح البريطاني الذي تجزم فيه بريطانيا أنها لم تكن لترضى باتحاد مصر والسودان تحت تاج مشترك دون أن يكون للسودان حكومة ذاتية يعرض عليها هذا الأمر قبل أن يصبح حقيقة معترفاً بها .

وإلى هنا قطعت المفاوضات واستقال صدقي في صبيحة اليوم الذي تلاه وخلفه في الحكم محمود فهمي النقراشي زعيم السعديين وكان أشد وطنية من صدقي ويعرف أنه لولا ذلك لما أمكنه السير خطوة واحدة بسفينة البلاد في خضم السياسة . وأعلن قطع المفاوضات بصفة رسمية وصرح

بأنه عندما نادى باتحاد مصر والسودان إنما كان يعنى أن يكون الاتحاد أبدياً .

وبدلاً من أن يطلب النقراشى البدء فى مفاوضات جديدة حول سفينة الرأى نحو مجلس الأمن بهيئة الأمم وكانت كراهية الانكليز تطفى على ما عداها من الأمور وقال النقراشى أنه عندما طالب بالاتحاد مع السودان إنما كان يطلب حقاً طبيعياً لا خوة سكنوا شاطئ الوادى السعيد منذ أقدم العصور تربطهم روابط الدين والعادات والتقاليد فى وادى النيل وقال النقراشى أن معاهدة ١٩٣٦ أمضيت بالاكراه فى ظروف معروفة وهى لا تتفق فى نصوصها مع ميثاق الأمم المتحدة . ولم يتخذ مجلس الأمن قراراً معيناً لكنه أوصى بأن على طرفى الخصومة أن يحاولا الوصول إلى حل وسط عن طريق مفاوضات مباشرة .

وفى تلك الظروف كانت مشكلة فلسطين قد بدأت تسترعى نظر الرأى العام فى مصر وكان القلق يناوش النفوس التى كانت تتمنى وتدبر الأمر لتقديم المساعدات لآخوانهم العرب هناك وفتحت أبواب التطوع فى جيش التحرير وبدأ الجيش المصرى على أوسع مدى يقوم بتدريب مشترك وسقطت الهيبة والنفوذ البريطانيين إذ ذاك إلى الحضيض .

الفصل الحادى عشر

الخلاف المصرى البريطانى

(فى سنة ٥٠ - ٥١)

كان عام ١٩٥٠ عاما له خطره فى النزاع الطويل المدى الذى قام بين مصر وبريطانيا بشأن قناة السويس ومنطقتها وبشأن السودان ومنذ إخفاق مشروع معاهدة صدقى بين قوى شعور مصر بضرورة وضع حدا لاحتلال المنطقة وأصبح هدفا تتركز عليه كل آمال البلاد .

وكانت بريطانيا فى الناحية الأخرى تتراكم عليها مسئوليات الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر فيه . وحمى النزاع بين وجهتى النظر حتى لاح أنه من العسير إيجاد حل يوفق بينهما وأخفقت محادثات سنة ١٩٤٩ فى الوصول إلى مبادئ مقرره ولما تولت الحكومة الوفدية مقاليد الأمور فى يناير سنة ١٩٥٠ بات مؤكدا أن أية مفاوضات مستقبلية لن تغنى عن الأمر شيئا .

ثم بدأت المفاوضات سنة ١٩٥٠ ولقد أدرجت هذه المحادثات بدقة فى الكتاب الأخضر الذى تولت طبعه وزارة خارجية مصر بالقاهرة فى شهر فبراير سنة ١٩٥١ ومنها الكتاب الأبيض الذى قدمه وزير خارجية بريطانيا إلى البرلمان فى نوفمبر سنة ١٩٥١

وكان المتحدث البريطانى (رئيس المفاوضة) هو الفيلد مارشال السير «وليام سليم» رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية ومن الجانب المصرى مصطفى النحاس رئيس الوزراء حينذاك ومعه وزير خارجيته صلاح الدين وعبر السير ولیم عن اعتقاده بناء على الكتاب الأخضر بأن روسيا (الاتحاد

السوفيتي) تعتزم محاربة أوروبا الغربية وأنه لو قامت الحرب ستكون مصر إحدى أهداف الهجوم مادام من يملك مصر ملك الشرق الأوسط وكان متفقاً بأن روسيا تضع خطط الحرب وأنها تود الدخول إلى أفريقيا وسيكون الهجوم الجوي على مصر مسألة ساعات قلائل ومن الممكن وصول قوات روسيا البرية إليها عن طريق تركيا أو إيران في خلال أربعة شهور بقوات قوامها خمسة عشر فيلقاً فإذا قاومت تركيا أمكن تعويق الهجوم الروسي وأنه إذا تحالفت دول الشرق الأوسط مع بريطانيا والولايات المتحدة يمكن رفع الخطر عنه وقد بين بجلال أن خطط الدفاع مع مصر لن يكون لها معنى الاحتلال بوجود القوات البريطانية .

وقال النحاس أن مصر تضطرب بالغضب والحق ولن يقبل الوعي القومي بحال الدخول في أحلاف تستدعي وجود قوات احتلال تستر تحت أي اسم أو تتحلل لها أي الصفات . وليست هناك قوة على الأرض قادرة على إقناع المصريين بأن مصر ستكون هدفاً للهجوم عليها لذاتها ولكن لن يقع الهجوم إلا على القوات الأجنبية التي ستكون هي السبب الأول والآخر لوقوع مثل هذا الهجوم أو بقاءها هدفاً من أهداف روسيا . وسأل لماذا لا تنقل بريطانيا جنودها إلى فلسطين أو غزة أو منطقة القناة فمن أي هذين المكانين لو استدعى الأمر يمكن لهذه القوات في ظرف أسبوع واحد الوصول إلى مصر حيث تجد مصر على أهبة العمل للمعاونة مادامت القوات الوافدة إليها تقيم بعيداً عنها .

وأكد السير ولیم ضرورة وجود قوات جوية بريطانية بمصر لأن قوات مصر من هذا القبيل غير كافية وأجاب النحاس بأن مصر ترحب بقبول الطائرات حتى إذا وقعت الحرب ساهمت في حماية مصالح البريطانيين مع عمل كل الضرورات اللازمة لذلك وقال السير ولیم أن الدفاع بمعناه

الشامل لا يمكن أن تؤديه إحدى الأسلحة الحربية وحدها لأن أمره يستلزم تعاون كل الأسلحة مشتركة ومن الصعب أن أنصح الحكومة البريطانية قبول مبدأ الجلاء التام وإذا انسحبت بريطانيا كان لذلك وقع مريع على تأثير الحرب الباردة فقال النحاس أنه سبق لبريطانيا أن اتفقت بالفعل مع صدقي باشا على هذا الجلاء التاجر عندما يحين شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ فقال سليم : ولكننا ننظر إلى بعيد في أمر هذا الدافع ،

وقال النحاس أخيرا إذا كانت كل حالات قيام التهديد بالحرب ستكون مبررا لبقاء جنود الاحتلال في منطقة القناة فإن ذلك معناه وجود هذا الاحتلال إلى الأبد ذلك لأن هذا التهديد المزعوم سوف لا يختفى مابقي العالم قائما واستطرد يقول إن تركيا وإيران محتلتان بجنود أجنبية رغم أنهما مهددتان بخطر الغزو المباشر ،

ووضح أنه من السهل الوصول إلى تحالف بين الدولتين يحصل محل المعاهدة ولكن أشرت مصر أن مبررها الوحيد هو الجلاء التام أولا وأخيرا فلما بلغت الأمور إلى هذا المدى رأت بريطانيا أن لا تورط فيه بالتزام ما ذلك لأنها ينقصها الاعتماد على قدرة مصر للاحتفاظ بالمنطقة في مستوى مناسب على تمام الأهبة للعمل في حالة قيام الحرب .

واخفقت أدلة بريطانيا لإثبات تعرض مصر لهجوم عدائي فدل ذلك على ضعف موقفها لأن هذا الهجوم فرضي بحت وكانت النتيجة توتر العلاقات في محيط السياسة بينها .

فلو أن قيمة قوة الشعور المصري قد قدرت حق قدرها بلندن كان من السهل الاستجابة لها بالطريق الذي أرادته مصر ويرى الانجليز قاعدة مصر

تعتبر الآن ضرورة لاغنى عنها لدفاع الشرق الاوسط لا بالنسبة لبريطانيا فحسب ولكن لحلفائها من دول الغرب أيضا لذلك تمسكت بريطانيا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ حتى يحين الوقت وتلي مصر نداء الضرورة وتبين أهمية الدفاع عن هذا الشرق .

وحزمت مصر أخيراً أمرها وبعد أن قرأ مندوب مصر في هيئة الأمم بليك سكس بياناً مستوفياً عن هذه الملابسات بدأ الهجوم مباشرة في خطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر وأعلن فيها : —

د ترى الحكومة المصرية أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت غير ذات موضوع بالنسبة لقيام العلاقات بين الحكومتين وأصبح الحال يستدعى فوراً إلغاءها ويصبح من الضروري تقرير الغائها والوصول إلى شروط جديدة تبنى على أسس جديدة قوامها الجلاء التام واتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى وتتعهد حكومتى بأنها لن تحيد قيد شعرة عن هذين المبدأين الأساسيين وسوف نلجأ لكافة الطرق الممكنة لنعلن بطلان المعاهدة وانقضاء أجلها وذلك لسبب مخالفتها لمبادئ ميثاق هيئة الأمم ولأن الظروف التى أملتها قد تغيرت ،

وردا على هذا القى المستر يفرن بياناً فى مجلس العموم فى ٢١ / ١١ قال فيه أن بريطانيا لا تقبل البيان المصرى مطلقاً .

وقال وزير خارجية بريطانيا مستطرداً :

أوضحت حكومة مصر رغبتها فى إجلاء القوات البريطانية عن منطقة القتال فى أوقات السلم ولقد قبلت مبادئ الدفاع معظم حكومات غرب أوروبا وأنها ليست بما يتعارض مع الاستقلال وأن بعض دول الشرق

الأوسط لازالت تسير على هدى هذه المبادئ . وأن هذا الامر لم يعد قاصراً على بريطانيا ومصر وحدهما وإنما المهم هو استقلال الدول الأخرى وأنا أؤكد لها كلها أن حكومة بريطانيا لن تقبل أى خطوة تعنى بقاء هذا الدفاع مهماً يأتي منه الخطر على أمن الدول الأخيرة .

وظهر جلياً أن حماية القناة تهتم لها بريطانيا قدر اهتمامها بالمنطقة كلها في الشرق الأوسط وظهر أن مصر هي المعارضة لوحدها في سبيل أحكام دفاع بهم بريطانيا والكومنولث والحلف الغربي كله لشمال الأطلنطي وحاول صلاح الدين الحصول على تصريح من المستر بينن باتمام الجلاء عن المنطقة في بحر سنة وعارض مستر بينن مطالباً بضرورة توكيد مصر الدخول في حلقة الدفاع العام عن القوات الأوروبية الغربية ورأى أنه لن يترك فراغاً بين الحالين وقال أن تحديد الوقت ليس بهم وإنما المهم هو عجز مصر عن إتمام تهيئة جيشها وسلاح طيرانها إلى المستوى المناسب للاضطلاع بالمهمة . وكانت هناك أيضاً بعض الصعاب في تقرير الأحوال التي يحق فيها للقوات البريطانية أن تعود إليها إذا حدثت طوازيء تستدعي ذلك وكذلك قيمة مساهمة بقية دول الجامعة العربية في الامر وقال بينن إنه يسره أن تتولى هيئة خبراء عالمين تقرير مدى تنفيذ هذه المقترحات وأظهر صلاح الدين رضاه طالباً الشروع فوراً في مباشرة لجنة الجلاء مهمتها وأنه سوف ينتظر النتيجة .

وتمت العروض البريطانية في ١١ / ٤ / ١٩٥١ وهي ملخصة من الكتاب الأبيض الانجليزي فيما يلي : —

الدفاع

تعهد حكومة جلالة ملك بريطانيا باستئناف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف سنة ١٩٣٦ وذلك بموجب المادة ١٦ من هذه المعاهدة .

وتشعر حكومة جلالة ملك بريطانيا بالصعوبات التي تلاقها الحكومة المصرية في هذا الصدد ومع ذلك فليس في مقدورها بالنسبة لتبعاتها مع حلفاء شمال الاطلنطي ودول الشرق الاوسط أن تقبل المسؤوليات الخاصة بعمل أية ترتيبات تعرقل من مقدرتها على الاضطلاع بدفاع واف عن هذه المنطقة ضد إعتداء مقيد . وسوف لا يكون مثل هذا الدفاع ممكنا إلا إذا استمرت مصر مستقبلا في الأخذ بأسبابه في القاعدة المصرية لتكون معدة لحالة الحرب مع كفاية الدفاع الجوي المصرى .

وتحت هذه الظروف تقترح حكومة جلالة ملك بريطانيا عرض تعديل معاهدة التحالف سنة ١٩٣٦ على أن تفى بالإغراض الآتية :

١ — الجلاء عن مصر يبدأ في مدى عام واحد بعد الاتفاق على تعديل معاهدة التحالف وينتهى في عام ١٩٥٦ (ويجب ملاحظة أن معدل انسحاب القوات المحاربة هي وهيئة رئاستها العامة يتوقف إلى حد كبير على تهيئة الأماكن الأخرى التي يمكن إعادها لها في مكان ما)

ب — يجب إنهاء كافة التحسينات في القاعدة لغاية سنة ١٩٥٦ وبعدها ينسحب كافة الموظفين المدنيين من الانجليز الذين خدموا فيها بالملابس العسكرية ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المصرية المسلحة لدواعي الأمن على شرط إن تكون إدارتها طبقا لسياسة بريطانيا العسكرية تحت الإشراف الكلى العام ليهته مراقبة مصرية بريطانية : (تعهد حكومة

جلالة ملك بريطانيا بأن تقوم بسداد إيجار المنشآت والمواقع بالقاعدة)
ج - إنشاء دفاع جوى تعاونى طويل المدى تشترك فيه القوات المصرية
والبريطانية على السواء

د - تجهيز السلاح وعتاد الحرب بمعدل التدريب للقوات المصرية فى
أسرع وقت كما يجهز أسلحة أخرى متنوعة وعتاد حربى بعد ذلك كلما احتيج
إليها مع مراعاة أولوية الأمم الأخرى التى عقدت معها بريطانيا اتفاقات
دفاعية (تتعهد حكومة جلالة ملك بريطانيا عدا ذلك تقديم كل المساعدات
التي تطلبها حكومة مصر فى تدريب القوات المصرية)

هـ - فى حالة قيام الحرب سواء كانت شاملة أو قيام طوارئ دولية
تتعهد مصر بقبول عودة القوات البريطانية طوال قيام هذه الطوارئ على
أن تمنحها هى وحلفائها كافة التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك حق إستعمال
الموانئ المصرية والمطارات ووسائل المواصلات .

وقد رفضت هذه العروض رفضاً باتاً فى رد الحكومة المصرية بتاريخ
٢٤ إبريل مظهرة شديد أسفها ومرارة استيائها من محتوياته . ولقد وضعت
ثمانية مسائل معترض عليها بصفة معينة وهذه المسائل هى التاريخ المقترح
للجلاء الذى يجب أن يبدأ وينتهى وكذلك مدته التى علفت على شرط تجهيز
وسائل الإقامة فى مكان ما والاقتراح القاضى بعودة القوات البريطانية إلى
مصر فى حالة قيام تهديد بالحرب أو قيام طوارئ دولية وفوق هذا رفضت
الحكومة المصرية مطالبة بريطانيا بنصيبها فى الدفاع عن الشرق الأوسط .
بحجة تعهداتها التى ارتبطت بها مع دول شمال حلف الأطلسى والشرق
الأوسط . لذلك وضعت المقترحات والعروض المضادة كما يلى :-

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر يبدأ فوراً بعد الاتفاق مع

ضرورة أناته برا وبحرا وجوا في خلال مدة لا تتجاوز العام .

٢ — تسليم القاعدة فورا إلى القوات المصرية المسلحة بعد إتمام الجلاء طبقا للمادة الأولى السابقة .

٣ — تمنح القوات المصرية الأولوية الخاصة فيما يتعلق بتوريد الأسلحة والعتاد الحربي الضرورية في أقرب فرصة على اعتبار أن مصر تقع في مركز استراتيجي خاص .

٤ — إتحاد مصر والسودان تحت التاج المصري مع منح السودانين حكومة ذاتية في مدى عامين من وجود هذا الاتجاه .

٥ — تسحب الجنود البريطانية وكذلك كبار الموظفين البريطانيين من السودان وينتهي الحكم القائم الآن فورا بعد مضي عامين .

٦ — الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يبيح عودة القوات البريطانية إلى تلك الأماكن بالرأى المتفق عليه بين الحكومتين إذا كانت تلك العودة لازمة لغرض مساعدة مصر في الدفاع ضد اعتداء مسلح يقع على إحدى الدول العربية المتاخمة لحدود مصر .

٧ — وفي حالة عودة القوات البريطانية إلى مصر بناء على البند السادس يبدأ انسحاب هذه القوات فورا من أراضي مصر على أثر انتهاء العمليات ويتم هذا الانسحاب برا وبحرا وجوا في مدى شهر ثلاثة .

٨ — عند بدء نفاذ الاتفاق الجديد تلغى فورا معاهدة الصداقة الموقع عليها بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ في لندن هي وملحقاتها ومذكراتها واتفاقياتها وكذلك اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن السودان .

ولقد أبدت الحكومة المصرية في نهاية هذا الرد اتجاهها الصريح بأنها سوف تكون مرغبة على إلغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ في حالة عدم

قبول هذه المقترحات المضادة .

وبما لا ريب فيه كما يرى بعض البريطانيين أنه كان يرضى مصر لإدخال تعديل في ناحية معينة إلا أنه لم يبدأ أى اتجاه للرغبة في عمل اقتراحات للتقرب من وجهة النظر المصرية وتبودلت وجهات النظر في شهرى يونيو ويوليو بشأن مشكلة السودان بدون الوصول إلى اتفاق من حيث المبدأ وكان من الجلى وقتذاك أن امكان التوفيق بين وجهتى النظر المتعارضتين للوصول بها إلى حالة مرضية أمرا بعيد الاحتمال وتمسكت مصر بأن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن قطع المحادثات حيث أنها لم تشأ الرد على اقتراحات مصر المضادة ومن الناحية الأخرى فقد اتصلت بريطانيا من قطعها بعد أن أخطرت الحكومة المصرية بأنها الآن مهتمة بوضع طريقة جديدة لمشكلة الدفاع ولما كان وضع هذه الطريقة الجديدة التى لم يذكر عنها شئ سوف يورط مصر فى حلف مع دول شمال الاطلنقى فقد رأت أن هذا الاخطار لا أمل من ورائه .

وحدثت النهاية سريعا ففى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أعلنت الحكومة المصرية عزمها على إلغاء المعاهدة واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن السودان وقد وعد سفير بريطانيا إذ ذاك بمصر أن يقدم الاقتراحات الجديدة فى مدى يومين وفعلا قدمت يوم ١٣ ورفضت فورا فى ١٥ منه وفى اليوم نفسه أصدر مجلس النواب المصرى تشريعا بإلغاء المعاهدة واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ الخاصين بالسودان .

ليست هناك صعوبة فى معرفة عدم موافقة الاقتراحات الجديدة وذلك لأنه لم يرد فيها ولو اليسير عما تعنى به حكومة مصر من حيث وضع حد نهائى للاحتلال البغيض وكل ما تقدمت به بريطانيا أن ترسل سبعة من

شياطين الدول الاجنبية إلى مصر ليحلوا محل شيطان واحد. كانت مصر مدعوة لان تكون على قدم المساواة شريكاً مؤسساً متساوياً هي وبريطانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة الامريكية في حلف لمنطقة الشرق الأوسط ولقد قيل أن كل من استراليا ونيوزلندا واتحاد جنوب أفريقيا كانت قد وافقت على مبدأ هذا الحلف وتلك القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتوافق بريطانيا في هذه الحالة على قبول إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وتسحب من مصر كافة جنودها الذين لا يستدعى أمر هذا الحلف ضرورة بقائهم في القاعدة أما تفاصيل تنظيم هذا الحلف والعلاقة التي سوف تقوم بينه وبين حلف دول شمال الأطلسنطى فسوف يتم عن طريق كافة الدول المتحالفة صاحبة الاختصاص.

وتورد هنا النص الكامل للملحق عن العرض المقدم وهو الذى كانت مصر تشعر فيه بغضاضة :-

أولاً - بالنسبة لكل الدول التى سوف تشترك فى الدفاع عن هذه المنطقة
١ - توافق مصر على أن تمنح لكافة الدول المتحالفة فى الدفاع عن الشرق كافة التسهيلات وغيرها على أراضيها فى وقت السلم .

ب - وتتعهد بتقديم كافة هذه التسهيلات لقوات الدول المتحالفة فى حالة الحرب أو التهديد بخطر الحرب أو قيام حالة الطوارئ الدولية ويشتمل ذلك على حن استعمال الموانئ المصرية والمطارات ووسائل المواصلات

ثانياً - ويؤمل أن توافق مصر كذلك على التصريح لضباط أركان حرب القيادات العليا ومراكز قيادتهم بالإقامة فى مصر .

ثالثاً - ويمثل هذه الروح يجب أن يكون مفهوماً :-

١ - سوف تسلم القاعدة الانكليزية فى مصر رسمياً للحكومة المصرية بشرط

أن تبقى قاعدة متحالفة لقيادة الدول بالاشتراك التام مع مصر بشأن إدارتهما في زمن السلم والحرب .

ب - قوات الحلفاء للدول المشتركة التي ستقيم زمن السلم بالقطر المصري سوف يتقرر عددها وشروط أقامتها من وقت لآخر بين هذه الدول وبين مصر وبذلك يمكن تقوية هذه القوات لقيادة الشرق الأوسط .

رابعا - يجب أن يكون مفهوما كذلك أنه ستنشأ قوة دفاع جوية تشمل قوات مصر الجوية وقوات حلفائها وتكون بقيادة قائد مشغول أمام السلطات المصرية هي وقيادة الشرق الأوسط وذلك للدفاع عن القاعدة المتحالفة وعن القطر المصري .

ويلوح أن أهداف بريطانيا وحلفائها كانت متشابهة من حيث أنها لا تخشى في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط إلا من وقوع القماعة في أيدي حكومة معادية وعلى ذلك تفررت هذه السلسلة من الصلب للدفاع تطوق بها موافى مصر والشرق الأوسط ليكون ستارا حديديا حول روسيا وحلفائها وكلما كانت قوة السلسلة ومئاتها لا يخشى عليها إلا من أضعف حلقة فيها كذلك كان الشرق الأوسط هو الحلقة الضعيفة في هذه المنطقة .

ولقد كان هذا الاتجاه على العموم انقلبا للمبادئ التي قررتها الاتفاقية من حيث مسئولية بريطانيا التي تقدمها وحدها عن الدفاع عن القناة بالاشتراك مع مصر في أوقات الحرب في حالة وحيدة هي ضعف قوات مصر عن تأدية الدفاع وحدها وعلاوة على ما ذكر كانت حماية القناة لأنها تخدم مصلحة دولية عامة كطريق ملاحى في زمن السلم والحرب لكافة الدول على السواء ومنها روسيا لأنها إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية . وعلى ذلك فقد كان كل الجهود الذى كان ثمرة من ثمرات الحربين العالميتين قد ذهب مع الريح

وربما كان من الاصول لمصر الغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتي السودان سنة ٩٩ حتى ولو اعتبر هذا الالغاء غير قانوني بحرفيته وذلك لان هاتين الاتفاقيتين لم تعودا منطقتين مع املا ما لحواث الراية للموقف. واستمسكت حكومة المحافظين التي خلعت حكومة العمال برأيهاسالف الذكر وأعلنت مصر رسميا في ٢٧ أكتوبر أن تحالفها مع بريطانيا لم يعد ذي موضوع وبذلك لم يعد هناك وجه قانوني لبريطانيا تبقى بموجبه قواتها في أرض مصر وجاء رد بريطانيا على ذلك في ٦ نوفمبر بأنها لازالت متمسكة بقيام هذا التحالف هو والاتفاقية الاخرى والمنطق يمل بأنه لو كان طرفا الحلف غير راغبين فيه فقد زال التحالف قطعا إلا أن بريطانيا سلكت العكس وقامت بامداد قواتها بمنطقة القناة بالجنود ووضعت حراسة قوية على مينائي المروريها من القوات الحربية والبحرية فكانت النتيجة أن أتهمتها مصر بالاعتداء على أراضيها .

ومن غير اعلان حالة الحرب بينهما وحتى بدون قطع العلاقات الدبلوماسية فقد أمضت كل من الامتين في إتجاهها كأنهما في حالة حرب واقعية ووقعت شركة القناة من جراء هذا الموقف في كارثة ولقد قيل أن أحد كبار موظفي الجمر المصريين قد طلب إلى الشركة أن تمتنع عن إرسال مرشديها إلى السفن البريطانية التي تعبر القناة إلا أن الشركة رفضت هذا الأمر مادامت اجراءاتها في هذا الصدد قانونية من حيث توحيد معاملة سفن كل الدول .

وكانت حكومة الوفد حينذاك تعمل جاهدة وبكل ما في وسعها على تشجيع حركات الارهاب حتى يشعر البريطانيون بأن موقفهم في مصر لم يعد ممكناً الا أن هذا الضغط والهجمات الفردية واعمال التخريب التي يقوم

بها أفراد في جماعات قليلة لا يمكنها بطبيعة الحال تغيير موقف قوات ضخمة اللهم الا من حيث أنها تعبير عن الشعور الوطنى للمصريين ووقعت حوادث قتل من الجانبين ولو أن كليهما عمل كل ما فى وسعه للسيطرة على الموقف ولم يقع من الحوادث ذات الاثر السيئ بين الطرفين غير حادثين فقط طوال هذه المدة أولها اشتباك الجنود البريطانيين مع قوات بوليس الطوارىء ببولوك الجفر المصرى ، فى الاسماعيلية الذى ارتفعت خسارة الارواح فيه للطرف الاخير والحادث الثانى هو حوادث الشغب التى وقعت بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٥٢ اليوم التالى للحادثة الاولى وهو يوم ٢٦ حيث قتل كثير من الرعايا الانكليز ونهبت كثير من الملكيات وعملت الحكومة ماوسعها للاشراف على حالة الامن ومع هذا فقد شعر الملك باضطراره الى اقالة وزارة النحاس واسندها الى الرئيس المستقل على ماهر ولم تكن مظاهر تغيير الحكم فى مصر تدل على عجز أو ضرر فى شأن جلاء القوات البريطانية عن القناة الا أن ذلك بعث الامل من جديد فى امكان الوصول إلى مفاوضات اخرى ربما أدت الى نتيجة مرضية للطرفين . وكان من سوء طالع تشرشل أن لمح فى وشنطون بنظرية امكان وجود أمريكيين من الجنود للتعاون مع القوات البريطانية فى مصر ولم يكن أكثر توفيقا منه حين قام فى مجلس العموم يقول : —

« الآن ولم تعد لنا جنود استعمار كبيرة العدد فى الهند فقد أصبحت مسئولية المحافظة على طريق قناة السويس النبوية يجب أن توزع على أوسع نطاق ولن تخلص بريطانيا من متاعها فى الشرق الاوسط الا على أساس حل دولى يمكن الوصول اليه وأنا أثق أن كل الحكومات التى يعنىها هذا الامر سوف تضطلع بتعنيها فيه بالتعاون وحمل عبء المسئوليات المتعلقة

بسلام منطقة الشرق الاوسط وربما كان أماننا وقتنا فسيحا ليتحقق هذا الغرض الا أن هذا الهدف يجب أن يكون واضحا جليا في أننا نستهديه ونسير عليه ،

لا توجد معاهدة قائمة ولا حتى اتفاق دولي يعطى بريطانيا الحق الذي تتمشدد به من تمسكها بالاشراف على القناة لصالح الدول كافة وكان هذا المنطق الذي كثر استعماله سببا قويا في توسيع هوة الخلاف بين الجانبين. وممع ذلك فلا يزال أماننا مشكلة الخروج من هذا المأزق ولم يعد باقيا من عمر الاتفاقية إلا سنين قلائل وليس في مقدرا أحد أن يتنبأ بما قد يستجد. وليست المشكلة الوحيدة هو الخلاف الجوهرى بين مصر وبريطانيا وحدهما فالعالم الآن يرقص على فوهة بركان تتناوشه خلاقات حادة تلك الخلافات التى تهدد العالم بشر العواقب وليس اصالح للعالم من أن يسودها السلام والامان. ولم تحفر القناة الا خدمة لسلام العالم وأمنه وذلك عن طريق تأدية واجبها في التجارة والسفر بين الشرق والغرب والقناة نفسها اليوم لا تتمتع أحوالها وتزدهر الا فى جو من السلام وكانت الطائرات لم تعرف بعد يوم ولدت القناة والعالم يتفنن فى اختراع وسائل هلاكه .

والطيران السلمى لا يهدد القناة بحال والدليل على ذلك مستمد من أحصاء الحركة التجارية فى السنوات الاخيرة واذا سويت خلاقات الشرق والغرب كانت القناة فى جزء عظيم من الشرق هى وريد الحياة والسبيل الى زيادة الرفاهية ورفع مستوى معيشة الملايين من سكان هذا الجانب من العالم وكان مفروضا أن تكون الحرب العالمية الثانية هى الفصل الاخير فى مسرحية انتحار الاستعمار فى شمال أفريقيا. ولقد استهل الحلفاء بتسليم ليبيا الى السنوسى وبذلك استحال وقوع تهديد أى دولة معتدية على الحكومات

البحرية في البحر المتوسط ومشكلة الشرق الأدنى بملايساتها الراهنة ليست بعيدة عن تناول حل سلمى صريح . وكان لمصر من أقدم العصور مكانها الاستراتيجي الهام حيث حفرت القناة واكدت صدق الظن به ولعل الزمان القريب لا يخل بخلق الملايسات المناسبة لتركز الجهود في صدق طوية وحسن أخلاص ونظرة دولية واسعة الافق تشبه مشيقاتها للمهندس العبقري الفذ دى لسبس الذى عشق المشروع فوهبه كل روحه الصادقة وجهده الفذ وقلبه الكبير حيث شق قناة السويس لصالح البشرية كلها احتسابا وإيمانا وصدق نظر .

الفصل الثاني عشر

خاتمة القصة

في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قام الجيش الباسل بثورته المباركة وأطاحت الثورة بعرش الملك السابق فاروق وأصدرت بعض القوانين الاصلاحية الكبرى كقانون الاصلاح الزراعي وأعلنت سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ونجحت في حل مسألة السودان باتفاقية ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ وأعلنت الجمهورية في ١٨ يونية من نفس السنة .

وتم توقيع اتفاق الجلاء وهو مؤلف من ١٣ مادة وينص على الجلاء التام في خلال عشرين شهرا من يوم توقيعه كما ينص على الغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع الامتيازات التي منحها هذه المعاهدة للقوات البريطانية وينص على عودة الانجليز إلى القاعدة اذا حدث هجوم على احدى الدول العربية أو تركيا . وأن يحملوا هؤلاء الجنود عن القاعدة فور انتهاء القتال وينص على أن تتشاور الحكومتان في حالة التهديد بهجوم على البلاد العربية أو تركيا . وينص على معاملة الطائرات البريطانية معاملة لا تقل عن معاملتها لأي دولة أخرى فيما عدا الدول العربية . وينص على أن قاعدة قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر . وأن مدة الاتفاق سبع سنوات وأنه في السنة السابعة تتشاور الحكومتان لتصفية القاعدة أما بنقلها خارج مصر أو بيع ما فيها من ممتلكات ..

وقد حصلت مصر بموجب هذا الاتفاق على منشآت تقدر قيمتها بحوالي ٣٢ مليون جنيه وستسلم مصر ٢٣ منشأة و ١٠ مطارات ، وخط أنابيب البترول بين السويس والقاهرة وتقدر قيمته بمليونين ونصف مليون جنيه .

نص اتفاقية الجلاء

أذيع في ١٩ أكتوبر سنة ٥٤ هـ في القاهرة ولندن في وقت واحد النص النهائي لاتفاق الجلاء الذي وقعته مصر وانجلترا .

أن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمال أيرلنده ، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، قد اتفقا على ما يأتي :-
المادة (١) تجلوا قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضي المصرية وفقا للجدول المبين في الجزء رقم ١٠ ، من الملحق رقم ١٠ ، خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي .

المادة (٢) تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

المادة (٣) تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهي المينة في المرفق ١٠ ، بالملحق رقم ٢ ، في حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي . وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم ٢ .

المادة (٤) في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل

أوعلى تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادة (٥) في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة (٤) ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة .

المادة (٦) في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة (٧) تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الأخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاماتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع إستثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ويكون مع التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة (٨) تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام

الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة، الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

المادة (٩) «أ» ، لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها .

«ب» ، لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه في الجزء «ح» من الملحق رقم «٢» ، إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

المادة (١٠) لا يمس الاتفاق الحالي ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة (١١) تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءاً لا يتجزأ منه المادة (١٢) «أ» ، يظل هذا الاتفاق نافذاً مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه

«ب» ، تشاور الحكومتان خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

«ج» ، ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة مالم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

المادة (١٣) يعمل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا ختامهم عليه .

تمحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ويعتبر كلا النصين متساوين في الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر : جمال عبد الناصر حسين ومحمود فوزى وعبد اللطيف محمود البغدادى ومحمد عبد الحكيم عامر وصلاح الدين مصطفى سالم

عن حكومة المملكة المتحدة : هـ . ا. تنج - ر. م. ستيفنسون - ر. ب. سنون
النقط المريضة للاتفاق

١ - الجلاء التام الناجز في ظرف ٢٠ شهراً من التوقيع
٢ - انقضاء معاهدة ٣٦ وجميع الادعاءات والميزات التي كانت تتمتع
بها القوات البريطانية .

٣ - يبقى جزء من المنشآت الموجودة في القاعدة صالحا للاستعمال في
حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع
الاتفاق طرفا في معاهدة الضمان الجماعى أو على تركيا .
وهذا معناه أنه إذا حدث هجوم من أى بلد غير البلاد المنصوص
عنها أعلاه لا يعتبر هجوما مسلحا .

فمثلا إذا حدث هجوم من تركيا على سوريا فهذا لا ينطبق عليه ما جاء
في نصوص الاتفاق أو إذا حدث أى هجوم إسرائيلى على أى بلد عربى
فهذا لا يعتبر هجوما مسلحا وبالتالي لا ينطبق عليه ما جاء في نصوص هذا الاتفاق
٤ - في حالة تطبيق المادة الخاصة بعودة القوات البريطانية إلى القاعدة
عند حدوث هجوم مسلح . ففي هذه الحالة تجلوا القوات البريطانية فورا
عن الاراضى المصرية بمجرد وقف القتال .

جلاء القوات البريطانية

٥ - تجلوا القوات البريطانية وعددها ٨٨ ألفا وفقا للترتيب الآتى :-
بعد أربعة أشهر من التوقيع لاتقل نسبة القوات التي تجلوا عن ٢٢ فى المائة
وبعد ٨ أشهر من التوقيع تكون نسبة القوات التي تجلوا لاتقل عن ٣٥ فى المائة
وبعد ١٢ شهرا من تاريخ التوقيع تكون نسبة القوات التي جلّت
لاتقل عن ٥٤ فى المائة .

وبعد ١٦ شهرا تكون ٧٥ في المائة .
وبعد ٢٠ شهرا يكون آخر عسكري قد غادر البلاد المصرية .

استخدام العمال بواسطة القوات
البريطانية في مدة العشرين شهرا

ونصت الاتفاقية على أنه لا يجوز للقوات البريطانية استخدام أى عامل
في مدة الجلاء إلا بواسطة مكاتب العمل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية
الملحق الخاص بالقاهرة

١ - يسمح للمتعهدين المدنيين بإدارة عدد من منشآت فرعية وهي في الواقع
عبارة عن ثلاث منشآت فقط بيانها كآتي :-

الأولى: في التل الكبير وخاصة بإصلاح (السيارات) ويتبعها
منشأتان فرعيتان .

الأولى خاصة بتوليد القوى والأخرى خاصة بمحطة تغذية المياه
الثانية : في قناره وهي عبارة عن مستودعات لتخزين الوقود ويتبعها
منشأة فرعية لتوليد القوى ومحطة تغذية مياه .

والثالثة : في أبي سلطان وهي مخازن خاصة لتخزين الذخيرة ويتبعها
محطة تغذية مياه .

٢ - ونصت الاتفاقية على أن تسلم الحكومة المصرية عدد ٢٣ منشأة
وورشة ومستودعات مختلفة وكذا جميع المطارات الموجودة بالقنال
وعندها . ١ مطارات ورياسة البلدية البحرية ببور سعيد وميناء الأدبية
بمعداته كاملة ومخازن شباك قفل الموانى والمحطة الرئيسية للأسلحة في الشرق
الأوسط الموجودة بحجر نواتيه ، وهذه المحطة يمكنها أن تتصل بجميع
محطات العالم .

والمعسكر المسمى بمعسكر الاسماعلية وهو من أكبر المعسكرات الموجودة في الشرق الأوسط وخط أنابيب البترول والمستودع والمباني والأدوات الكاملة لهذا الخط الواقع ما بين السويس والقاهرة ويقدر ثمنه بحوالي مليونين ونصف مليون جنيه وهذا الخط جميع مستودعاته مبنية تحت الأرض. ومستودعات البترول بميناء بور سعيد وهي التي كانت تملكها البحرية البريطانية وعددها ٨٧١ عربة سكة حديد وعشرين قاطرة منها ٥ ديزل وورشة إصلاح قاطرات السكة الحديد بالسويس وأدوات « كراستات » لإصلاح عربات السكك الحديدية والقاطرات .

وأدوات الموانئ والمناثروهي عبارة عن ٢٢ لنشاً وقاطرة ومركب صيد وكراكة للموانئ وأدوات للإصلاح لهذه المعدات وقد قدر الفنيون المصريون هذه المعدات بأكثر من ١٣٠ ألف جنيه ولكن الانجليز يقدرون لها ٢٧٠ ألف جنيه . وكذلك أدوات مختلفة لمصلحة التليفونات تقدر بحوالي ١٢ ألف جنيه .

كما تستلم الحكومة المصرية جميع السكوابل التليفونية والخطوط الممدودة في منطقة القاعده وهذا خلافاً لأدوات مختلفة لوزارة الشؤون القروية والاشغال ونصت الاتفاقية على وجود ١٨٠٠ انجليزى من الخارج و ٤٠٠ من المصريين والاجانب الذين يعملون الآن في الشركات المحلية بمصر إذا احتاج الامر إلى استخدامهم .

عدد الفنيين المسموح بتواجدهم بعد جلاء القوات البريطانية

٤ - عدد الملحقين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين المسموح بتواجدهم في السفارة ٨ أفراد . وإذا كانوا عسكريين يجب أن يرتدوا الملابس المدنية ويجوز الحاق بصفة مؤقتة - تحدد عند الطلب - عدد خمسة آخرين (لمدة

قصيرة) وتحدد هذه المدة عند الطلب بحيث لا يمكن أن يكون في مصر إلا المدة قصيرة.

إستخدام العمال والمستخدمين بواسطة المقاولين

٥ - لا يجوز للمقاولين استخدام أى عامل إلا بواسطة ترشيح مكاتب العمل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

٦ - ستطبق أحكام القانون المصرى على الشركات التى ستدير المنشآت والأفراد المستخدمين فيها فيما عدا المواد الخاصة بنسبة رأس المال للشركات ونسبة المستخدمين من المصريين والأجانب وقانون التسجيل التجارى والعمل الفردى على البريطانيين .

٧ - السماح بالاحتفاظ بكميات متفق عليها من الذخيرة والبتروول والعربات الغير مصفحة وبعض أدوات هندسية فى مخازن تابعة لإدارة المقاولين

٨ - تطبيق قوانين الجمارك ودفع الرسوم الجمركية والتفتيش على المعدات المستخدمة بواسطة الشركات ماعدا المحتفظ به فى المخازن وهو الذى يعفى من رسوم الجمارك .

٩ - بما أن الحكومة المصرية هى الوحيدة التى لها السيادة الشاملة على الاراضى المصرية فهى المسئولة عن المحافظة على الأمن بما يتفق وسيادتها .

١٠ - لا يسمح بإدخال أو إخراج أى معدات مرسلة إلى أو من المقاولين إلا بعد تفتيش الجهات المختصة المصرية على هذه المعدات والسماح بأدخالها أو إخراجها بحيث لا يزيد المقدار المسموح بالاحتفاظ به عن القدر المتفق عليه .

١١ - تعامل الحكومة المصرية الفنين البريطانيين بالقوانين المطبقة

حاليا على الأجانب الموجودين بمصر وهى :

١ - عدم تجنيدهم بالقوات المسلحة المصرية .

- ب - عدم الاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية .
ج - السماح لهم بالتأمين في أى شركة مصرية أو أجنبية .
د - عدم تحصيل ضريبة الشركات على ممتلكاتهم الموجودة في خارج
القطر المصري .

١٢ - قد تنازلت الحكومتان عن المطالب المالية المستحقة لدى كل منها
وقد حصلت الحكومة المصرية على منشآت وأدوات ومعدات يقدر ثمنها
بحوالى ١٦ مليون جنيه هذا بالإضافة إلى معدات الدفاع الساحلى التى لم
تدفع الحكومة المصرية ثمنها وقدرها مليون جنيه و ٧٠٠ ألف جنيه وخط
القنطرة - رفح الذى كانت الحكومة المصرية قد وافقت على دفع ٤٥٠
ألف جنيه ثمنها له وثمان المعسكرات والمطارات التى كانت الحكومة ستدفع
ثمنها لها وفقا لنصوص الاتفاقية لسنة ٣٦ وكانت مطالب الحكومة البريطانية
في هذا الشأن ٧ ملايين ونصف وثمان محطة اللاسلكى في الشرق الأوسط
٣ مليون جنيه و ١٠٠ ألف جنيه فيكون مجموع ما تحصلت عليه
الحكومة المصرية ٣٠ مليون جنيه .

- ١٣ - كما أنه قد اتفق على الحصول على رسم نزول عن كل طائرة تنزل
المطارات المصرية بقاعدة قنال السويس تبلغ عشرة جنيهات عن كل طائرة
١٤ - ويقدر ربح خط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة
بـ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا وكانت الحكومة المصرية تدفع ما بين ٣٨٥
و ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

مواعيد الجلاء

الملحق رقم (١) جلاء قوات صاحبة الجلالة

راجع المادة الأولى من الاتفاق الحالى الجزء رقم (١)

أ - وفقا لأحكام المادة الأولى من الاتفاق الحالى ، يتم جلاء قوات صاحبة الجلالة الموجودة في مصر في ١٧ يوليو سنة ١٩٥٤ وفقا للنسب الآتية في الفترة ما بين ذلك التاريخ والتواريخ الموضحة في الجدول الآتي .

التاريخ نسبة قوات صاحبة الجلالة

٢٢ .٪	تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٤ شهور
٣٥ .٪	تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٨ شهور
٥٤ .٪	تاريخ توقيع الاتفاق زائد ١٢ شهرا
٧٥ .٪	تاريخ توقيع الاتفاق زائد ١٦ شهرا
١٠٠ .٪	تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٢٠ شهرا

٢ - تقدم حكومة جمهورية مصر - فيما يتصل الجلاء المذكور أنفا - جميع التسهيلات اللازمة لتحركات الرجال .

الجزء رقم ب

الاجراءات بشأن أداة العمل والاتصال بين هيئات أركان الحرب وأصدار التعليمات لكل من السلطات المصرية والبريطانية . المختصة لتسهيل الجلاء .

١ - تعين كل من السلطات المصرية والبريطانية أثناء فترة الجلاء المنوه عنها في المادة الأولى من الاتفاق الحالى قيادة مختصة في منطقة القنال بنأط بها أن تنقل تدريجيا مسئولية تأمين المنشآت أوصياتها من الأيدى البريطانية إلى الأيدى المصرية .

٢ - (ا) القيادة البريطانية المخصصة لهذا الغرض هي « رئاسة القوات البريطانية في مصر » و « رئاسة المجموعة رقم ٢٠٥ من سلاح الطيران الملكي » (ب) القيادة المصرية المخصصة لهذا الغرض هي « رئاسة القيادة الشرقية » ٣ - القيادتان المذكورتان في البند ٢ هما حلقة الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية في جميع التفاصيل المتعلقة بنقل المسؤوليات عن تأمين المنشآت وصيانتها من الأيدي البريطانية إلى الأيدي المصرية . وتنظم القيادتان الاتصال المباشر بين هيئات أركان الحرب المختصة بما يكفل انجاز مهمتها على الاسس المبينة في هذا الملحق . وترتب القيادتان عن طريق دفرع التحركات ، في كل منهما جميع التسهيلات التي تقدمها السلطات المصرية للقوات البريطانية المتصلة بنقل الجنود والعتاد بمقتضى البند ٢ من الجزء (ا) من هذا الملحق .

٤ - تأخذ رئاسة القيادة الشرقية على عاتقها تدريجاً أثناء فترة الجلاء مسئولية السيطرة على منطقة القنال سيطرة تتزايد بتناقص التزامات رئاسة القوات البريطانية .

٥ - تضع القيادة البريطانية برنامجاً مجملًا للجلاء عن المنشآت المختلفة المسئولة عنها في الوقت الحاضر . ويناقش هذا البرنامج بين القيادتين المصرية والبريطانية لكي تتمكن السلطات المصرية من إعداد الخطط اللازمة لاضطلاعها المطرد بمسئولياتها والقيادة المصرية أن تقترح أثناء المناقشة إدخال تعديلات صغيرة تتعلق بالتواريخ والأوقات والمناطق موضع البحث . ٦ - من المرغوب فيه أن يتم نقل المسؤوليات من السلطات البريطانية إلى السلطات المصرية على نحو يشمل كل منطقة بأكملها . على أنه في الحالات التي يتعذر فيها ذلك فن المتفق عليه ضماناً لتحديد المسئولية

بوضوح أن تكون سعة المنشآت والمناطق التي تسلم بالقدر الذي يحول دون إختلاط القوات المصرية بالقوات البريطانية وقيام ظروف يتعذر فيها تحديد المسؤوليات تحديداً واضحاً .

٧ - باستثناء ما هو منصوص عليه في البند ٨ لا تنقل مسئولية تأمين إحدى المنشآت وصيانتها في حالتين :

(أ) إذا كانت المنشأة لا تزال تدار بالقوات البريطانية .

(ب) إذا كانت المنشأة تكون جزءاً من منشأة أكبر لا تزال تدار بالقوات البريطانية .

٨ - عندما تسلم إحدى المنشآت إلى السلطات المصرية لتأمينها أو صيانتها يكون جلاء القوات البريطانية عنها جلاء تاماً وبالمثل يكون إضطلاع السلطات المصرية بمسئولية تأمين المنشأة أو صيانتها إضطلاعاً تاماً ، ومع ذلك فإن السلطات المصرية توافق على أن تضطلع — بناء على طلب القيادة البريطانية — بمسئولية تأمين منشأة ما يزال يعمل بها عدد محدود من الجنود الفنيين البريطانيين . ولا يقدم مثل هذا الطلب إلا إذا كان عدد جنود الحراسة البريطانيين غير كاف لضمان الأمن .

٩ - عندما تسلم إحدى المنشآت إلى السلطات المصرية لتأمينها أو صيانتها تخطر القيادة المصرية في موعد مبكر بقدر الامكان وتتفق القيادتان المصرية والبريطانية على التاريخ الذي تتم فيه عملية النقل .

١٠ - تعد القوات البريطانية وثيقة تسليم لكل منشأة تشمل من التفاصيل ما يتفق عليه بين القيادتين المصرية والبريطانية وتسلم هذه الوثيقة إلى السلطات المصرية قبل عملية النقل بوقت كاف ليتسنى لها تقدير مشاكل التأمين والصيانة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها .

١١ - عندما تتسلم السلطات المصرية إحدى المنشآت لتأمينها أو صيانتها تسلم السلطات البريطانية إلى السلطات المصرية كل ماله علاقة بوقاية هذه المنشأة من نقط الدفاع والدشم، وأسوار الأسلاك الشائكة والموصلات والأنوار الكاشفة للمحيط الخارجي حيثما وجدت ومهمات مكافحة الحريق بالقدر المناسب. وتقدم السلطات البريطانية بالإضافة إلى ذلك جميع المعلومات الممكن الحصول عليها بما في ذلك البيانات الخاصة بنوع الألغام وعددها ومواقعها وخصائصها لنقل المسئولية نقلاً ميسراً مجدداً تقدم القيادة البريطانية كل مساعدة ممكنة وتعطى مشورتها إذا ما طلب منها ذلك وخاصة بالنسبة للألغام.

١٢ - عندما تقرر القوات البريطانية الجلاء عن إحدى المنشآت غير المدرجة في المرفق (١) بالملحق رقم (٢) فعليها أن تخطر القيادة المصرية في موعد مبكر بقدر الإمكان.

١٣ - لكل من القوات المصرية والبريطانية أثناء فترة الجلاء أن تستخدم بدون عائق السكك الحديدية والطرق الرئيسية القائمة في المناطق المسئول عنها الطرف الآخر.

وعندما يزعم القيام بتحركات على نطاق واسع يرسل لإخطار سابق بذلك وتتخذ الترتيبات اللازمة لتنظيم المرور.

١٤ - تتفق القيادتان المصرية والبريطانية على مناطق التدريب أثناء فترة الجلاء.

١٥ - رغبة في تجنب التداخل بين المحطات اللاسلكية التي تديرها القوات المصرية والمحطات التي تديرها القوات البريطانية في منطقة القتال أثناء فترة الجلاء يتم تنسيق استعمال الإذاعات اللاسلكية غير المسجلة دولياً بين القيادتين المصرية والبريطانية.

الجزء رقم ج

استخدام العمال واختيارهم وفق مقتضيات الامن

تسرى الاحكام التالية على استخدام القوات البريطانية في منطقة قناة السويس للفنيين والمستخدمين وغيرهم من العمال المحليين المشار اليهم فيما يلي بلفظ "العمال"، واختيار هؤلاء العمال وفق مقتضيات الامن .

١ - تقوم مكاتب الترخيم في بورسعيد والاسماعيلية والسويس والزقازيق بتسجيل العمال لاستخدامهم بمعرفة القوات البريطانية .

٢ - توزع وحدات استخدام العمال التابعة للقوات البريطانية بما يتفق مع الجهة التي تكون فيها مكاتب الترخيم المذكورة في البند (١) وتتعاون هذه الوحدات مع مكاتب الترخيم تعاوناً تاماً كما تتعاون إدارات العمل المركزية للقوات البريطانية مع المكتب الرئيسي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في الاسماعيلية .

٣ - تقدم وحدات استخدام العمال التابعة للقوات البريطانية بيانات وافية عن حاجاتها المهنية عندما تخطر مكاتب الترخيم بمالديها من أماكن شاغرة

٤ - يقوم ضباط وزارة الداخلية بالتحري عن طالبي الاستخدام المسجلة أسمائهم في مكاتب الترخيم .

٥ - على أنه إذا رأى ضابط الامن التابع للقوات البريطانية أن أحد طالبي الاستخدام غير مرغوب فيه فعليه إخطار مكتب الترخيم المختص بذلك مع بيان الاسباب ما أمكن .

٦ - ليس للقوات البريطانية أن تستخدم أي عامل إلا إذا كان قد سجل بأحدى مكاتب الترخيم ورشحه هذا المكتب بعد التحري بمعرفة ضباط

وزارة الداخلية المصرية .

٧ - تجرى القوات البريطانية اختبارات مهنية لطالبي الالتحاق بالوظائف التي تتطلب مهارة خاصة حسب الضرورة ، ووفقا لما يجرى عليه العمل في الوقت الحاضر . وإذا لم يقبل أحد طالبي الالتحاق يتم إخطار مكتب الترخيم بذلك مع ذكر الأسباب بإيجاز .

٨ - ليس للقوات البريطانية أن تفصل العمال المستخدمين لديها والذين يصبحون زائدين على حاجة العمل كلما اطردت عمليات الجلاء إلا بعد النظر في إمكان نقلهم إلى وحدات أخرى من القوات البريطانية قد تكون في حاجة إلى مزيد من العمال في المهن المماثلة وترسل الاخطارات بمثل هذه التنقلات إلى مكاتب الترخيم المختصة كما يتم إخطار مكتب الترخيم المختص كلما أُنذر أحد العمال بانتهاء خدمته .

٩ - متى أنهت القوات البريطانية خدمة أحد العمال تدفع له التعويضات المستحقة عند ترك الخدمة وفقا للوائح القوات المسلحة البريطانية الخاصة بالمستخدمين المدنيين وتسلمه الأنداز الواجب أو تدفع له ما يقوم مقام ذلك من أجور .

١٠ - تنطبق أحكام البنود من ١ إلى ٨ المشار إليها أنفا على جميع العمال الذين تستخدمهم القوات البريطانية عدا من يتمتع منهم بالجنسية البريطانية

الملحق رقم ٢

تنظيم القاعدة

الجزء رقم (١)

١ - يؤخذ في تطبيق الاتفاق الحالي بالتعاريف التالية .

(١) القاعدة ويقصد بها المنشآت المبنية في المرفق بهذا الملحق ويدخل

فيها الأرض والمباني ، ولا يدخل فيها ما تشمله من معدات .
(ب) المعدات البريطانية ويقصد بها كل ما تملكه حكومة المملكة المتحدة من منقولات ، ويدخل في ذلك ما أقيم منها على قواعد ثابتة .

(ج) « الفنيون البريطانيون » ، ويقصد بهم المدنيون المتمتعون بالجنسية البريطانية الذين تستخدمهم في مصر الشركات التجارية طبقاً لأحكام البند ٨ من هذا الجزء من الملحق .

(د) الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكي ويقصد بها طائرات قوات صاحبة الجلالة والطائرات البريطانية المدنية المؤجرة لها .

٢ - (١) لحكومة المملكة المتحدة الحق في صيانة المنشآت المرفومة بالأرقام المسلسلة ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٤ و ١٦ ومن ٣٠ إلى ٣٤ ورقم ٣٩ في القائمة الواردة في المرفق (١) بهذا الملحق وإدارتها للحاجيات الجارية

(ب) إذا قررت حكومة المملكة المتحدة في أى وقت أنها لم تعد بحاجة إلى الاحتفاظ بأحدى هذه المنشآت تبحث مع حكومة جمهورية مصر كيفية التصرف فيها .

(ج) يجب الحصول على موافقة حكومة جمهورية مصر لإجراء أى إنشاءات جديدة في أى من المنشآت المبيّنة في الفقرة (١) من هذا البند ٣ - تحفظ حكومة جمهورية مصر في حالة صلاحية كل منشأة من المنشآت

المرفومة بالأرقام المسلسلة ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ ومن ١٧ إلى ٢٩ ورقم ٣٧ في القائمة الواردة في المرفق (١) بهذا الملحق إعتباراً

من تاريخ تسليمها إلى حكومة جمهورية مصر من حكومة المملكة المتحدة ٤ - تنقل حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة جمهورية مصر ملكية

وحيازة المنشآت والمعدات المبيّنة بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين شهراً

من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

٥ - تضطلع حكومة جمهورية مصر باعتبارها الحكومة صاحبة السيادة بالمسئولية عن أمن المنشآت وجميع المعدات الموجودة فيها والتي تكون فى طريقها من القاعدة أو إليها . وذلك عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة طبقا لأحكام الجزء (هـ) من هذا الملحق .

٦ - تبرم حكومة المملكة المتحدة عقودا مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية المصرية أو البريطانية - المشار إليها فيما يلى بلفظ المتعهدين لصيانة وإدارة المنشآت المشار إليها فى البند ٢ داء ، بما فيها من معدات بريطانية ٧ - داء ، تقدم حكومة جمهورية مصر للمتعهدين معونة كاملة وما قد يلزم من تسهيلات لتمكينهم من القيام بمهامهم .

ب ، تعين حكومة جمهورية مصر السلطة التى يتعاون معها المتعهدون للقيام بمهامهم . وهذه السلطة هى قائد عام القيادة الشرقية أو أى شخص مخول له أن يعمل نيابة عنه .

ج ، يعين المتعهدون مجلس إدارة يكون مقره القاعدة لتنسيق أوجه نشاطهم .

٨ - داء ، للمتعهدين أن يستخدموا فنيين بريطانيين لا يزيد عددهم على ١٢٠٠ على ألا يتجاوز عدد من يعين منهم من خارج مصر ٨٠٠ ولهم أيضا أن يستخدموا فى مصر ما قد يحتاجون إليه من فنيين ومستخدمين مصريين وعمال محليين .

ب ، تمنح حكومة جمهورية مصر الفنيين البريطانيين وعائلاتهم تسهيلات لدخولهم مصر وخروجهم منها .

٩ - تمنح حكومة جمهورية مصر حكومة المملكة المتحدة تسهيلات

للتفتيش على المنشآت المشار إليها في البند ١٠، من هذا الجزء من هذا الملحق وعلى الأعمال الجارية فيها ولهذا الغرض يلحق بسفارة صاحبة الجلالة بالقاهرة عدد من الموظفين لا يزيد على ثمانية وبالإضافة إلى ذلك يجوز أن يلحق بصفة مؤقتة بسفارة صاحبة الجلالة بالقاهرة عدد من الموظفين لا يزيد على خمسة .

(١) يوجد في مطار أبو صوير ومطار أبو قنارة البحرى فنيون بريطانيون ليعاونوا في خدمات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى وفى اجراءات صعود وطيران وهبوط هذه الطائرات وذلك بالنسبة إلى تسهيلات الهبوط والخدمات المنصوص عليها فى المادة ٧ من الاتفاق الحالى وسيكون عدد هؤلاء الفنيين الموجودين فى مطار أبو صوير ومطار قنارة البحرى فيما يتوقع ٢٣ فنيا .

الجزء رقم (ب)

المتعهدون ومستخدموهم

- ١ - تخضع للقوانين المصرية شركات الأموال وشركات الأشخاص التى تعمل فى مصر (كمتعهدين) تنفيذا لأغراض الاتفاق الحالى وكذلك مستخدموها
- ٢ - على أنه إذا كان المركز الرئيسى ومقر العمل الرئيسى لإحدى هذه الشركات سواء كانت شركات أموال أو أشخاص خارج مصر ولم يكن لها أى نشاط آخر فى مصر فى تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى ، فإن هذه الشركة تتمتع فيما يتعلق بالأعمال التى تقوم بها طبقا للاتفاق الحالى بالإعفاءات التالية :
(١) تعفى مثل هذه الشركات من شرط القيد المنصوص عليه فى قانون السجل التجارى المصرى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ، كما تعفى من التزام أحكام المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من قانون الشركات المصرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) تعفى مثل هذه الشركات من أداء الضريبة المصرية على الأرباح التجارية بما فى ذلك الضريبة على توزيع الأرباح المفروض حصوله والمنصوص عليه فى المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ج) تعفى من أحكام القوانين المصرية التالية فيما يتعلق بالفنيين البريطانيين المعينين ومن خارج مصر لأغراض الاتفاق الحالى مثل هذه الشركات وكذلك من تعيينهم من هؤلاء الفنيين .

١ - قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٦٥ لسنة ١٩٥٣

٢ - قانون التأمين الاجبارى عن حوادث العمل رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢

وقانون أصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وقانون التعويض عن

أمراض المهنة رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ وأى قانون آخر قد يتطلب تأميناً عن

حوادث الصناعة أو تعويضاً عن أمراض المهنة .

٣ - قانون نقابات العمال رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ .

٤ - تشمل الإشارة الى القوانين المذكورة فى البند السابق أى قانون

يحل محل هذه القوانين أو يعدلها .

٤ - تعرب حكومة جمهورية مصر عن استعدادها للنظر بعين العطف

فى منح الاعفاء من أى قانون قد يعوق المتعهدين ومستخدميهم عن أداء

أعمالهم المتصلة بأغراض هذا الاتفاق .

٥ - (ا) إشارة الى البند « ٢ » ، لا يعتبر خارجاً عن أغراض الاتفاق

الحالى أى عمل يجرى لحساب حكومة جمهورية مصر بناء على طلبها .

(ب) يجوز لآى شركة من الشركات المشار إليها فى البند « ٢ » ، أن تظل

متمتعة بالاعفاءات المذكورة فى البندين ٢ ، ٤ بالنسبة لنشاطيها المتصل

بالاتفاق الحالى بصرف النظر عن قيامها بأى نشاط جديد خارج أغراض

هذا الاتفاق وذلك كله بشرط موافقة حكومة جمهورية مصر وطبقا للشروط التي توافق عليها .

الجزء رقم (ج)

(راجع المادة ٩ من الاتفاق الحالى)

١ - يشمل العتاد الموجود في القاعدة مجموعات الاصناف المينة في المرفق (ج) بهذا الملحق . ولا يجوز بعد انقضاء فترة الجلاء أن يزيد مقدار العتاد في كل مجموعته على الرقم المذكور في الجدول ولا يجوز أيضا ابدال العتاد في مجموعة بعتاد من مجموعة أخرى الا بموافقة السلطات المصرية .

٢ - تنفيذًا لأغراض بند (١) آنفا يقدم المتعهدون بعد انقضاء فترة الجلاء إلى السلطة المصرية المعنية بيانات عن توزيع العتاد الموجود في المنشآت ومشمولاته ومقداره .

٣ - يبين المرفق (د) بهذا الملحق الاجراءات التي تتبع بشأن استيراد وتصدير العتاد البريطاني الذي ينقل الى القاعدة أو منها .

٤ - تمنح حكومة جمهورية مصر للتعهد المنوط بصيانة وإدارة المنشآت ذات الرقم المسلسل من ٣٠ إلى ٤٠ في المرفق (١) بهذا الملحق والمنوط بسعة التخزين المرقومة برقم مسلسل ٣٥ في هذا المرفق والمسموح له بها بمقتضى عقد إيجار من حكومة جمهورية مصر بجميع التسهيلات اللازمة لتخزين المواد البترولية في هذه المنشآت وتدويرها على أن يكون المخزون من هذه المواد لحساب حكومة المملكة المتحدة مطابقا لما هو وارد في البند (١) آنفا .

الوردات والصادرات

١ - يجوز للفنيين البريطانيين المعيّنين من خارج مصر عند قدومهم إلى مصر لأول مرة أن يستوردوا دون أداء رسوم جمركية أمتعتهم الشخصية ولوازمهم المنزلية لاستخدامهم الشخصي ويجوز لأفراد بيت واحد عند قدومهم لأول مرة أن يستوردوا دون أداء رسوم جمركية الامتعة الشخصية واللوازم المنزلية ، الخاصة بأفراد آخرين من البيت نفسه .

٢ - (١) يجوز للمتعهدين بشرط عدم مجاوزة الحد المتفق عليه للواد التي تحفظ في القاعدة حسب مانص عليه البند (١) من الجزء (ج) من هذا الملحق أن يستوردوا ويستعملوا لأغراض الاتفاق الحالي دون ترخيص أو مانع أو عائق ودون أداء رسوم جمركية أو أية رسوم أو مكوس أخرى المعدات البريطانية التي ترسل لهم من حكومة المملكة المتحدة سواء كانت (١) ضمن مجموعات الاصناف المشار إليها في ذلك البند أو (٢) لاستبدال معدات موجودة في أى من المنشآت .

(ب) ومع ذلك فإن هذا الاعفاء من الرسوم الجمركية أو المكوس أو الضرائب الأخرى لا يشمل الآتى :

- ١ - البترول والشحومات التي يستعملها المتعهدون .
- ٢ - السيارات التي يستخدمها المتعهدون خارج المنشآت (عدا ناقلات الدبابات أو جرراتها)

٣ - أثاث المكاتب ولوازمها التي يستوردها ويستعملها المتعهدون .

- ٤ - لا يجوز أن يباع في مصر ممتلكات تستورد وفق أحكام البندين ١ ، ٢ سالف الذكر إلا إذا سددت عنها الرسوم الجمركية المصرية وغيرها من المكوس طبقا للتعريفة المقررة .

٤ - تسمح السلطات المصرية للمتعهدين أن يصدروا دون ترخيص أو مانع أو عائق ودون دفع رسوم أو مكوس أية معدات بريطانية موجودة حالياً في القاعدة أو مستوردة إلى مصر أو مصنوعة فيها لأغراض الاتفاق الحالي وللفنيين البريطانيين المعيّنين من خارج مصر كذلك أن يصدروا من مصر أية ممتلكات استوردوها

الجزء رقم (هـ)

(راجع البند هـ من الجزء ١ من هذا الملحق)

الامن

١ - تتخذ حكومة جمهورية مصر بصفتها الحكومة صاحبة السيادة التدابير الضرورية لتأمين المنشآت ويستتبع ذلك ألا تكون التدابير التي تتخذها حكومة جمهورية مصر لتأمين المنشآت التي تسلم إلى المتعهدين أقل أثراً من التدابير التي تتخذ لتأمين مشيلاتها من المنشآت المصرية .

٢ - تشمل التدابير التي تتخذها حكومة جمهورية مصر لتأمين المنشآت المسجلة إلى المتعهدين للصيانة أسلاك المحيط الخارجي وانهارته نقط الدفاع وتدابير مواد الدفاع والمواصلات وغير ذلك من ترتيبات ضرورية وتقدم حكومة المملكة المتحدة المواد اللازمة لاستبدال أو صيانة مثل الاسلاك والانوار ونقط الدفاع .

٣ - دون اخلال بالمبادئ العامة السابقة يقوم المتعهدون بما يلي :

(أ) اتخاذ التدابير المعقولة اللازمة لمنع السرقة، والتخريب والحرائق داخل المحيط الخارجي للمنشآت بما في ذلك وضع الحراس المدنيين للامن داخلها .

(ب) التأكد بوجه خاص وبقدر ما تسمح به الامكانيات من حفظ المخازن موصدة بالقفل والمفتاح ولا يترك في الخلاء من العتاد إلا أقل قدر يمكن

(ج) مراعاة تعليمات الامن العام المتصلة بالمسائل الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند الصادره من السلطة المصرية المعينة والتي تطبق على المنشآت المصرية المماثلة وذلك دون اخلال بأحكام هاتين الفقرتين المشار اليها . والسلطات المصرية في هذا الصدد الحق في أن تقوم بالتفتيش للتأكد من مراعاة هذه التعليمات .

(د) التعاون التام مع السلطات المصرية المحافظة على أمن المنشآت .
٤ - تعد السلطات المصرية المختصة بالاشتراك مع المتعهدين نظاما لتصاريح دخول المنشآت وتضعه موضع التنفيذ للهيئة على دخول وخروج الاشخاص والعربات والعتاد والمهمات بقصد الحد من مخاطر تعرضها للضياع أو للتخريب .

٥ - لما كانت السلطات المصرية مسئولة عن تأمين العتاد والمهمات بصفة عامة أثناء عمليات النقل فإنه يجب اخطارها قبل ثمان وأربعين ساعة من اعتزام نقل المهمات أو العتاد من المنشآت أو إليها ، الا في الحالات التي توافق فيها السلطات المصرية على تقصير مدة الاخطار . ويرسل إخطار بمائل للسلطات المصرية عند وجود عتاد في انتظار النقل على أرصفة الموانئ أو السكك الحديدية .

٦ - أية شركة تؤسس طبقا للقوانين المعمول بها في المملكة المتحدة ويكون غرضها مقصورا على العمل بصفة « متعهد » لأغراض الاتفاق الحالى تعامل نفس المعاملة وتتمتع بنفس الاعفاءات الممنوحة لشركات الاموال وشركات الاشخاص المشار اليها في البند (٢) وذلك بصرف النظر عن وجود مركز نشاطها الرئيسي في مصر .

٧ - (١) طبقا لاحكام البند « ٢ » ، « ج » ، من الجزء « ١ » ، من هذا

الملحق يجوز للمتعهدين أن ينووا مساكن إذا كانت المساكن الموجودة لا تفي بحاجات مستخدميهم وذلك بشرط الاتفاق مع حكومة جمهورية مصر (ب) ويجوز للمتعهدين أيضا أن يستأجروا مساكن طبقا لما قد يتفق عليه بينهم وبين المؤجرين .

٨ - (١) شركات الأموال وشركات الأشخاص التي تؤسس أو تكون طبقا للقوانين المعمول بها في المملكة المتحدة وتقوم بأعمال تطبيقا للاتفاق الحالي وكذلك من تستخدمهم من الفنيين البريطانيين يعاملون في مصر بالنسبة لهذه الأعمال معاملة لا تقل عن معاملة رعايا شركات الأموال أو شركات الأشخاص التابعين لاية دولة أجنبية أخرى .

(ب) لا يجوز تفسير أحكام الفقرة (١) من هذا البند على أنها تعطى أى حقوق أو ميزات منحت أو قد تمنح لدول الجامعة العربية وحدها .

٩ - تعامل شركات الأموال وشركات الأشخاص التي تقوم بأعمال تطبيقا للاتفاق الحالي وكذلك من تستخدمهم من العمال والموظفين والمستخدمين البريطانيين بالنسبة لهذه الأعمال معاملة لا تقل عن تلك التي يتمتع بها عادة الرعايا المصريون ومنهم شركات الأموال وشركات الأشخاص ولا تسرى أحكام هذا البند على أية ميزة خاصة تمنح للرعايا المصريين في أحوال خاصة .

١٠ - تحسب قيمة الخدمات أو التوريدات التي يقدمها المتعهدون إلى السلطات المصرية أو تقدمها السلطات المصرية إلى المتعهدين من المنشآت المبينة في المرفق (١) لهذا الملحق أو في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قنال السويس على أساس سعر التكلفة أى باحتساب قيمة المواد المستعملة وأجور العمال ومبلغ إضافي مناسب مقابل مصاريف الإدارة الفعلية التي

أستلزمها الخدمات أو التوريدات

الجزء رقم (و)

استخدام المتعهدين للعمال واختيارهم وفق

مقتضيات الأمن

تطبق الاحكام التالية على استخدام المتعهدين الفنيين والمستخدمين والعمال المحليين (المشار اليهم فيما بعد بالعمال) والتحرى عنهم وفق مقتضيات الامن

١ - تقدم مكاتب المستخدمين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية جميع التسهيلات للمتعهدين فيما يتصل باستخدامهم للعمال .

٢ - موقع المنشأة هو الذى يحدد أى مكتب من مكاتب الترخيم يتعاون معه

٣ - يقدم المتعهدون لمكاتب الترخيم كافة التفصيلات عن حاجاتهم

المهنية عند إخطارها بالمحلات الشاغرة

٤ - لا يعاد التحرى عن العمال الذين يستخدمهم المتعهدون إذا كان قد

سبق إستخدامهم بمعرفة قوات صاحبة الجلالة وسبق التحرى عنهم بمعرفة

ضباط وزارة الداخلية المصرية أما عدا هؤلاء من سبق استخدامهم بمعرفة

قوات صاحبة الجلالة فيتم التحرى عنهم على النحو السابق قبل

استخدامهم بمعرفة المتعهدين .

٥ - ليس لأحد من المتعهدين استخدام عامل لم يسبق استخدامه

بمعرفة قوات صاحبة الجلالة أو بمعرفة متعدد آخر كما لا يجوز استخدامه على

أى نحو داخل إحدى المنشآت إلا إذا كان قد تسجل بأحد مكاتب الترخيم

ورشه هذا المكتب بعد التحرى عنه بمعرفة ضباط وزارة الداخلية المصرية.

٦ - إذا كان العامل قد سبق اختباره مهنيا بمعرفة قوات صاحبة الجلالة

أو بمعرفة أحد المتعهدين جاز استخدامه بمعرفة أى متعدد آخر فى مهنة بمائلة

دون الحاجة إلى اختبار آخر . على أنه إذا رفض أحد طالبي الالتحاق بعد إختباره منها فيتم إخطار مكتب الترخيم مع ذكر الأسباب بإيجاز .
٧- تطبق أحكام البنود من ١ إلى ١٠ على جميع العمال عدا من يتمتع منهم بالجنسية البريطانية وهؤلاء يدخلون ضمن العدد المتفق عليه من الفنيين البريطانيين الذين يستخدمهم المتعهدون) .

ولا أجد تعليقا على هذه الاتفاقية خيرا من الحديث الذى أدلى به الاستاذ محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى المنحل إلى جريدة الاهرام فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٤ وإذالك فائتته بنصه فيما يلى :-

قلت للاستاذ محمد حافظ رمضان : مارأيك فى الاتفاق النهاى للجلاء ؟
فقال : أحمد الله على أتى عشت حتى رأيت بدء الجلاء ، أنه يبشرنى بأن الجلاء التام آت لا ريب فيه ، بالرغم من أن الايام قد علمتني إلا أحسن الظن بالانكليز .. أتنى أنظر إلى كل كلمة فى الاتفاق - وفى أى اتفاق بين مصر وإنجلترا - ويخيل لى أن وراءها كميناً بريطانيا ومع ذلك فإن الحذر الشديد تقهر أمام اتفاق الجلاء . إنى مقتنع بأنه خير مانستطيع الوصول إليه عن طريق المفاوضات .. وبأنه أحسن بمراحل من كل اتفاق أو مشروع اتفاق ظهر منذ إحتل الانكليز مصر .

وقد صرح قادة الثورة شعبهم بكل شيء .. قالوا له أن الجلاء من غير مفاوضة ، لا ينال إلا بالقوة ، وأن توفير القوة اللازمة لطرد الانكليز من مصر يحتاج إلى وقت أطول من عمر اتفاق الجلاء ، وهو سبع سنوات ، وأنى لشوق الى الخلاص من كل ارتباط مع الانكليز فى أقصر وقت .

هدف واحد

ولعل الانجليز لم يفكروا فى الجلاء إلا بعد أن أقنعتهم حكومة الثورة

بأن أقامتهم قد صارت غير مأمونة وأن من صالحهم أن يرحلوا . . وأن
نفسى لتحدثني بأننا نحن الذين سنفسر نصوص الاتفاق لاهم وأن الكلام
الكثير الذى اشتمل عليه الاتفاق وملحقاته ، مركز في جملة واحدة ، هي
ألا يكون لانيجلترا أى شيء في منطقة القنال بعد سبع سنوات .

خلال السنوات السبع

وقد أحسن المفاوضات المصرى ، بالنص على احترام اتفاقية ١٨٨٨ التى
تنص على حرية الملاحة في قناة السويس . . أن اتفاقية ١٨٨٨ لا تجيز
للانيجليز أن يقيّدوا على ضفتى القنال حصونا ، وتنفيذا لها يجب أن يصفى
الانيجليز من الآن كل معداتهم الحربية في قاعدة القنال . وأنى لأجد في اتفاق
الجلاء نصا آخر يؤيد ذلك ، فقد جاء فيه (وعلى حكومة المملكة المتحدة
أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة . .) و
قد ، هنا تفيد أن الامر الطبيعى ، هو ألا يبقى لها في نهاية السنوات
السبع ما تنقله أو تتصرف فيه .

تنظيم التصرف في المعدات

وأنى أرى في هذين النصين ما يحول لناحق تقسيم المعدات التى ستبقى في
القاعدة إلى سبعة أقسام تسلم منها قسما في كل سنة حتى إذا أنهت السنوات
السبع لم يبق للانيجليز شيء في القاعدة . . وصرنا نحن أصحاب هذه المعدات
واستطعنا صيانتها وإدارتها إدارة الخبراء .

ويسمح الاتفاق للانيجليز بالعودة إلى القاعدة إذا حدث هجوم مسلح
على دولة عربية أو على تركيا . وقد حدد الرئيس جمال عبد الناصر الهجوم المسلح
على تركيا بأنه الاعتماد الروسى على حدود تركيا وهذا التحديد يؤكد لنا أنه لا شأن
لنا بأى هجوم على دولة من الدول التى ترتبط معها تركيا بمعاهدات حربية

محاولات فاشلة

أن اتفاق الجلاء ليس فيه دفاع مشترك لكن فيه محاولات بريطانية فاشلة لربط مصير مصر بمصير إنجلترا .. في محاولة العوده إلى منطقته القنال واستخدام الموانئ المصرية ، في حالة الحرب والامر كله مرهون بقوة مصر في حالة الحرب ، فاذا كان عندها من القوة ما يقنع الانكليز بانها في غير حاجة الى معاونتهم ، فلن يعودوا .. لقد سلم الانكليز بالخروج من مصر قبل كنا نقول لهم : لا تخرجوا أبقوا الى أن تتعهدوا لنا بالآ تعودوا ١٩١٤

القوة أولا

أننى لا أعتد على اتفاق الجلاء بقدر ما إعتد على قوة مصر ، أن الاتفاقات تصبح قصاصات لا قيمة لها إذا لم تكن وراءها القوة التى تحافظ عليها ، ونحن اليوم فى طريقنا إلى القوة ..
فلنستعد لصون استقلال مصر ، بالقوة التى تملك صيائته ، ولا بد للحق من قوة تحميه .

المراجع العربية

- (١) فتح منصر - الأستاذ احمد حافظ عوض
(٢) الحركة القومية - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي
(٣) عبد الله جاك مينو - للدكتور محمد فؤاد شكرى

المراجع الأفرنجية

- 1 Claire Hollingworth :
THE ARABS & THE WEST
- 2 Grant & Temperley :
THE HISTORY OF EUROPE TN THE 19th &
20th CENTURY
- 3 Hugh Schonfield :
THE SUEZ CANAL IN THE WORLD AFFAIRS
- 4 Shafik Ghourbal :
THE BEGINNING OF THE EGYPTIAN
QUESTION & THE RISE MOH. ALI

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٦	٩	يجلوا	يجلو
٥٧	١٠	سياسة	سياسته
٥٧	١١	إتصاف	أنفاس
٥٧	١٨	كتأيد اليونانيين	لتأيد اليونانيين
٥٧	٢٢	تجديد	تجديد
٥٨	٣	تقاذفها	يتقاذها
٥٩	١٣	باحثلال	احتلال
٦٠	١٦	مقاطعتها	مقاطعاتها
٦٧	١٠	لنصحيه	لنصيحه
٦٧	٢٢	لنصيح	لنصح فيه
٧٤	١١	مناوأة	ومناوأة
٧٥	٥	عن هجوم	هجوم
٧٥	١١	الأتراك يرغبون	برغم الأتراك
٧٦	٤	العرب والبلقان	أصرب والبلقان
٧٨	١	متطوعا	مقطوعا
٧٩	٢١	صدورها	حدودها
٧٩	٢٢	أدمننا	أرمينا
٨١	١٨	يستكشف	يستكشف من
٨٢	١	قرار سنة ١٩٢٣	فبراير سنة ١٨٣٣
٨٣	١٠	أمايمن	الأيمن
٨٨	٩	من	عن
٨٨	١٨	البحرية	البحرين
٨٩	١٣ و ٩	واعيا - معهم	داعيا - للسهم
٩٠	١٧	جزاء	جزءا
٩٢	٧	وزرائيلي	دزرائيلي
٩٥	٢٩ و ٨ و ٥	(لاداء - حق - مقدارا)	لابراء - حسن - مقدرا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠٦	١٨ و ٢	متف - تدخل	متصف - تدخل
١٠٨	٦	زواية	زاوية
١١٨	٩ و ٧ و ٩	بالاتفاق . أفكار . وجه	بالاتفاق . أنكاره . وجهه
١٣٠	٦	وشاح	وشائج
١٤١	١٥ و ٣	ابداة - العالميا	أبداء - العالمية
١٤٥	١٢	لتعزيز	بتحديد
١٤٦	١٣	أراة	آراء
١٤٨	١٠ و ١٦	فقرة - نهاية	فقرة في نهايته
١٤٩	١٢	بردلت	تبودلت
١٥٠	٢	له	ليس له
١٥٣	١١ و ١٦	أو منطقة	من منطقه
١٥٤	١٤	أن مبررها الوحيد هو الجلاء	الجلاء
١٥٧	٢٠ و ٤	مقدروها - لهته	مقدورها - لهيته
١٥٨	٦	الامم	للأمم
١٥٩	٢٠ و ٨	الاتجاه . أتاقياتها	الاتحاد . أتاقياتها
١٦٠	٩	أنصلت	تصلت

للمؤلف

فن تنظيم المتاحف

الكتاب الأول باللغة العربية عن فن المتاحف

يباع في جميع المكتبات

الثنى ١٥

ملتزم الطبع والنشر

مطابع الأندلس

١١ شارع العباسية بمبنى سينما الأندلس

فهرست

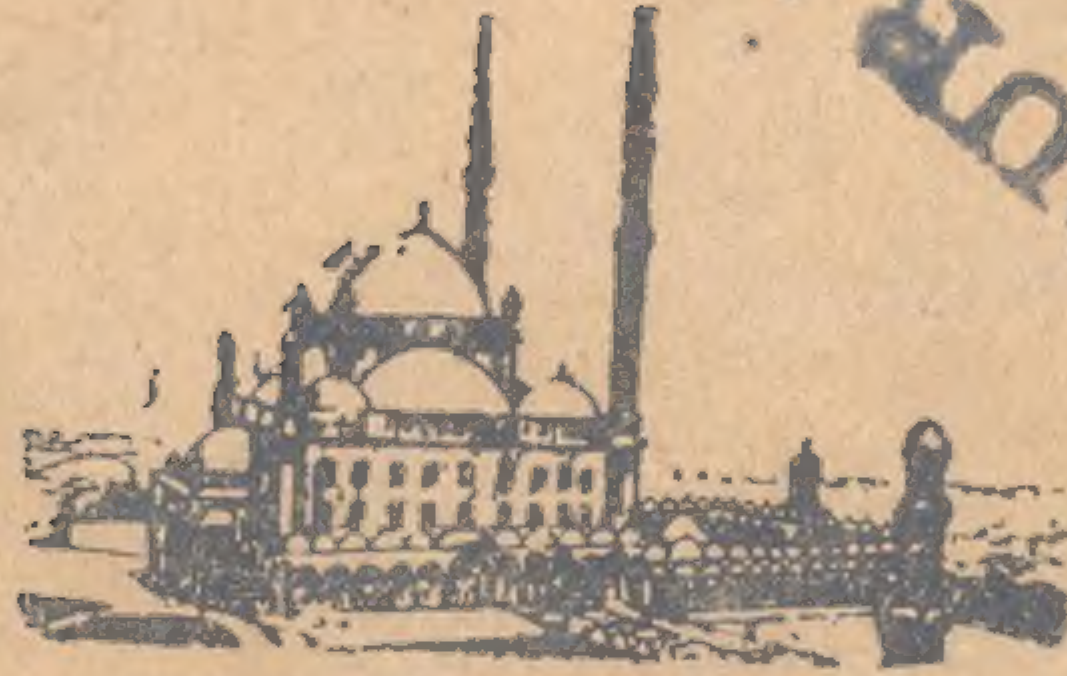
الموضوع	الفصل	رقم الصفحة
الأهداء		٣
المقدمة		٤
الحملة الفرنسية	الفصل الاول	١٠
الاحتلال البريطاني الاول	» الثاني	٣٢
الشرق الادنى كعامل في التكتل الثاني	» الثالث	٥٣
الاحتلال البريطاني الثاني	» الرابع	٦١
مشكلة الشرق الادنى	» الخامس	٧٤
الاحتلال البريطاني الثالث	» السادس	٨٨
الاتفاق الفرنسي الانكليزي	» السابع	١٠١
بين حربيين	» الثامن	١٢٠
مصر في عهد فاروق	» التاسع	١٢٥
معاهدة صدقي - بينق سنة ١٩٤٦	» العاشر	١٤١
الخلاف المصري البريطاني	» الحادي عشر	١٥٢
خاتمة القصة	» الثاني عشر	١٦٧

1.
3
5

Bibliotheca Alexandrina



0633083



FOR ACQUISITION

1.2